MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

ملف
نوفمبر 2023

إعادة الضبط الهشة في الشرق الأوسط
اللاعبون ومناطق الصراع واللانظام

تحرير غالب دالاي وطارق يوسف

حقـوق النشــر والطبـع محفوظـة لمجلـس الشـرق الأوسـط للشـؤون الدوليـة
© 2023.

تعـود الآراء الـواردة فــي هـذا الملـف إلى مؤلّفيهـا ولا تعكـس بالضـرورة آراء
ووجهـات نظـر مجلس الشـرق الأوسط للشـؤون الدولية.

قائمة المحتويات

2 المقدّمة
غالب دالاي وطارق يوسف

5 الجزء الأول
اللانظام الإقليمي

7 منطقةٌ في مرحلةٍ انتقاليّة:
مرونة سياسات الشرق الأوسط
رافاييلا ديل سارتو

14 التحالفات الإقليمية بقيادةٍ محليّة
ومستقبل الأمن في الشرق الأوسط:
استكشاف دور الأطر الأمنية الجديدة
روري ميلر

19 جيوسياسيّات الطاقة:
أوبك+ وتحدّيات نظام الطاقة الجديد
نيكولاي كوزانوف

26 التطبيع وثغراته: الانتقال من
اتّفاقات أبراهام إلى تقارب عربي إيراني
عمر حسن عبدالرحمن

35 الجزء الثاني
القوى الإقليميّة

37 القوى الإقليميّة وإعادة الضبط الإقليميّة:
حالة المملكة العربيّة السعوديّة
كريستيان كوخ

42 سياسة إيران الخارجيّة في
خضم إعادة الضبط الإقليمية
حميد رضا عزيزي

48 سياسة تركيا الخارجيّة ونظام
الشرق الأوسط
طه أوزهان

53 إعادة تحديد الأولويّات:
السياسة الخارجيّة للدول
الصغيرة في شرق أوسط متغيّر
آنا جاكوبس

61 الجزء الثالث
التعدّدية القطبيّة ومنافسة القوى العظمى

63 روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا في خضم الأزمة الأوكرانيّة
أندريه كورتونوف

68 مبادرة الأمن العالمي الصينية:
رأب الانقسامات في الشرق الأوسط
جين ليان جي شيانغ

71 التنافس وإعادة الاصطفاف في الشرق الأوسط:
كيف ستستجيب الولايات المتّحدة؟
ريتشارد أوتزن

79 دور أوروبا المتنامي في منطقةٍ متغيِّرة
توبياس بورك

84 الجزء الرابع
مناطق الصراع

86 إعادة سوريا إلى الساحة الإقليميّة:
بين التوافق والمنافسة
سنان حتاحت

94 العراق يستفيد من إعادة الضبط الإقليمية
كمران بالاني

99 ليبيا: نذير التطبيع في منطقة
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
طارق المجريسي

105 السُبل نحو تحقيق السلام في اليمن
نادر القبّاني

111 الخاتمة
غالب دالاي وطارق يوسف

المقدّمة

غالب دالاي وطارق يوسف

لا تزال مسألة النظام (أو اللا نظام) محوريّة في النقاشات الحالية حول سياسات الشرق الأوسط وأمنه. وهي قضيّةٌ متعدّدة الأوجه ذات أبعاد أمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمكانة الشرق الأوسط في المنظومة العالميّة المتغيّرة وعلاقات القوى الخارجيّة مع المنطقة.

لقد تغيّر سياق هذه المسألة المحلّي والإقليمي والخارجي بشكلٍ جذري على مرّ العقد الماضي. وعلى الرغم من انحسار الثورات العربيّة، إلّا أنّ المعاناة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة التي أدّت إلى الاضطرابات السياسيّة بين العامين 2011 و2019 لم تُعالَج بعد، إن لم تكن قد تفاقمت. فمن التفكّك الاقتصادي ما بعد الربيع العربي إلى الأزمة المعيشية الأخيرة في أعقاب الحرب في أوكرانيا مروراً بالانكماش الناجم عن جائحة فيروس كورونا، تحرّكت المؤشّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة خارج منطقة الخليج في الاتّجاه المعاكس. وأوقفت عودةُ الحكم العسكري في بعض الدول عمليّات الانتقال السياسي فيما أحكم الطغاة قبضتهم على مؤسّسات الدولة والحياة العامة. نتيجةً لذلك، لا يزال أداءُ المنطقة في ما يتعلق بمكافحة الفساد وبالشفافيّة وبالحكم الرشيد دون المستوى المطلوب.

لكن على الرغم من هذه الصورة المحليّة الجامدة، شهد السياقُ الإقليمي والدولي لسياسات الشرق الأوسط تغيّرات جذريّة. بشكلٍ خاص، خضعت طبيعةُ الديناميات داخل الكتل والمنافسة بين الكتل لتحوّلٍ كبير. بالفعل، باستثناء مرحلة السباق الجيوسياسي والعقائدي الشرس في خلال العقود الفائتة، كانت الدبلوماسيّةُ الإقليميّة في ازدهار حتى الآونة الأخيرة. وقبل تطور الأحداث الأخيرة في غزة والناجمة عن هجوم حماس في 7 أكتوبر والحرب الإسرائيلية التي أعقبتها وحصار غزة واجتياحها، كانتكافة الدول الإقليميّة تقريباً تشارك بشكلٍ فاعل في عمليّة التهدئة والتطبيع الجارية التي تجلّت في اتفاقات أبراهام وتسوية الخلاف الخليجي والانفراج في علاقات تركيا مع الدول الخليجيّة واستئناف الروابط الدبلوماسيّة بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة وإعادة سوريا التدريجيّة إلى المنظومة الإقليميّة. علاوة على ذلك، قدّمت جهاتٌ إقليميّة ودوليّة متعدّدة، على غرار العراق وإيران وروسيا، رؤيتها بشأن شكل من أشكال النظام الإقليمي أو الحوار الأمني.

وشملت مبادرات التطبيع المختلفة هذه معظم الدول الإقليميّة، باستثناء غياب التهدئة بين إيران وإسرائيل. لكن على الرغم من ذلك، يبرز اختلاف كبير بين كيفية تعامل كل من الدول الخليجيّة وإسرائيل مع إيران. لا شكّ في أنّ اتفاقات أبراهام كانت مناهضة لإيران؛ وفي المقابل، كان الاستياء من سياسة إيران الإقليميّة عاملاً ضمنياً في التطبيع بين تركيا والدول الخليجية من جهة وبين هذه وإسرائيل من جهة أخرى. بيد أنّ الانفراج في علاقات إيران مع السعودية والإمارات وحتى مع مصر، وإن بشكلٍ غير مستقر، غيّر هذه الصورة، إذ أصبحت إيران مشاركاً فاعلاً في ديناميكيّات إعادة الاصطفاف. باختصار، كانت عبارات مثل التهدئة وإعادة الضبط والتطبيع مصطلحات على الموضة لوصف هذه المرحلة من السياسة الإقليميّة آنذاك. وكانت اللغة الإقليميّة الناشئة أقل عقائديّة وجيوسياسية وأكثر اقتصادية. وكانت الصراعات الإقليميّة تفقد من زخمها لكنها لم تُحل على الإطلاق.

على الصعيد الدولي، لا يزال احتمال تخلّي الشرق الأوسط عن تحالفاته القديمة بعيد المنال. غير أنّ الانطباع بأنّ الولايات المتحدّة باتت أقل انخراطاً وأقل التزاماً في المنطقة سائدٌ في الطبقة السياسية الإقليميّة على نطاق واسع. ويمثّل هذا الانطباع، أو الواقع، أحد العوامل الرئيسيّة التي تُحدّد مقاربة القوى الإقليميّة تجاه بعضها البعض وتجاه الجهات الخارجيّة. وهو يؤثّر في الاتّجاه نحو التطبيع على نطاق المنطقة بين خصوم إقليميين سابقين وفي التعدّدية القطبيّة على مستوى علاقات المنطقة مع القوى الخارجيّة.

من جهتها، تزيد الصين حصّتها في الاقتصاد الإقليمي بسرعةٍ بينما تزيد روسيا حصتها في الأمن الإقليمي. وخير دليل على ذلك أنّ الصين أصبحت أكبر شريكٍ تجاري للمنطقة وهي توسّع وجودها على الجبهة التكنولوجيّة الحسّاسة في المنطقة بوتيرةٍ سريعة وفي مشاريع البنى التحتيّة الإستراتيجيّة—التي باتت خطوط التماس الجديدة للمنافسة بين القوى العظمى. علاوة على ذلك، وكما أظهرت وساطة الصين الأخيرة بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، تخلق بكين أدواراً جديدة لنفسها في مجالات الدبلوماسيّة وتيسير الوساطة وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار. لكن يبقى عليها تحديد مكانتها في

الأمن الإقليمي. وقد انتهجت الجهات الشرق أوسطية بشكلٍ واسع سياسة الحياد في ما يتعلق بالحرب في أوكرانيا، ما أثار استياء الغرب. ويُعتبر هذا الحياد نتيجةً لعاملَين متداخلين بشكل رئيسي—استياء الجهات الإقليميّة من السياسة الأمريكية، بما فيها طبيعتها غير الموثوقة وغير المتوقّعة، وتنامي دور روسيا في الأمن الإقليمي كما أظهره وجودها في مناطق الصراع مثل سوريا وليبيا.

على خلفيّة تفاقم المعاناة الداخليّة والتطبيع الإقليمي وتنامي التعدّدية القطبية في علاقات الشرق الأوسط مع القوى الدوليّة، أطلق مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة مشروعاً على مدى عامَين بعنوان "مستقبل النظام (أو اللانظام) في الشرق الأوسط". في ختامه، يكون المشروع قد أنتج عدداً من المنشورات وعقد ثلاث ورش عمل جمعت بين خبراء وصناع قرار حاليين وسابقين وممثّلين عن مؤسّسات إقليميّة ودوليّة ذات الصلة.

بحثت ورشة العمل الأولى في مختلف نواحي النظام (أو .mومظاهره وخصوماته، بالإضافة إلى معنى عملية إعادة الضبط الإقليمية الجارية ودوافعها وتداعياتها. ودرست أيضاً الديناميكيات وراء التصعيد والتهدئة والتطبيع في السياسة في الشرق الأوسط، بما فيها انعكاساتها على مناطق الصراع الإقليميّة، بالإضافة إلى موضوع التعدّدية القطبيّة في علاقات المنطقة مع القوى الدوليّة.

أمّا ورشتا العمل الثانية والثالثة، فستكونان أكثر تركيزاً جغرافياً وستسلّطان الضوء على قضيّة الأمن والنظام في منطقة الخليج والمتوسّط. وقد أصبحت هاتان المنطقتان الفرعيتان نموذجين مصغّرين عن المنافسة على النظام الإقليمي في مختلف أرجاء الشرق الأوسط.

وسينبثق عن هذا المشروع ملفّان، ركّز الأول على كيفية تطوّر النظام الإقليمي وطبيعة التحالفات الإقليميّة وكيفية تأثير العمليّة الحاليّة لإعادة الضبط الإقليمي والتعدّدية القطبية في سياسة إعادة الاصطفاف للقوى الشرق أوسطية والدولية، وانعكاس هاتين العمليتين على الصراع الإقليمي ومناطق الأزمة. وبشكلٍ محدّد أكثر، يغوص هذا الملف أولاً في مسائل النظام الإقليمي والصلة بين النظام والتحالفات الإقليميّة ونظام الطاقة الإقليمي الجديد ومستقبل اتفاقات أبراهام. ومن ثمّ ينظر في السياسات الإقليمية المتغيّرة للسعودية وتركيا وإيران والدول الخليجية الصغيرة، لا سيما الإمارات العربيّة المتّحدة. ويبحث أيضاً في الأدوار المتغيّرة للولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط. وأخيراً، يدرس هذا الملف تأثير إعادة الضبط الإقليميّة والتعدّدية القطبيّة والمنافسة بين الدول العظمى في مناطق الصراع الإقليمية في العراق وسوريا وليبيا واليمن.

غير أنّه يجب التشديد على تنبيهٍ معيّن. لقد أُنجز هذا الملف قبل اندلاع الاشتباكات الإسرائيلية الفلسطينية الأخيرة واجتياح إسرائيل لقطاع غزة. تُمثّل هذه الحرب لحظة مفصليّة في الشؤون الإقليميّة. فهي توثّر في عمليّة إعادة الضبط الإقليميّة وديناميكيتها، لا سيما في تطبيع الروابط بين إسرائيل والدول الإقليميّة. لقد قام كلّ من عمر حسن عبدالرحمن ورافاييلا ديل سارتو بتحديث فصليهما بشكلٍ جزئي لكي يعكسا ذلك لا سيما أنهما يعالجان اتفاقات أبراهام ومسألة النظام الإقليمي بشكلٍ مباشر. لكن بينما ستُعيد الحرب في غزة بالتأكيد صياغة السياسة الإقليمية وسياسات كلّ الجهات الدولية والإقليمية الرئيسية، لا يزال محتوى كافة الفصول الأخرى ومواضيعها الرئيسية وحججها صالحة وذات صلة. بيد أنّ هذا المشروع سيركّز على كيفية إعادة تعريف هذه الحرب للسياسة الإقليمية ومسألة النظام (أو اللا نظام) الإقليمي في أعماله المقبلة على نحو أكثر تفصيلاً.

الجزء الأوّل

اللانظام الإقليمي

صورة وكالة الأنباء السعودية بتاريخ 11 نوفمبر 2023، يظهر فيها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي يحضران اجتماعاً طارئاً للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في الرياض.

منطقةٌ في مرحلةٍ انتقاليّة: مرونة سياسات الشرق الأوسط

رافاييلا ديل سارتو

كلية الدراسات الدوليّة المتقدّمة لأوروبا في جامعة جونز هوبكنز

رافاييلا ديل سارتو هي أستاذة مشاركة في دراسات الشرق الأوسط في كلية الدراسات الدوليّة المتقدّمة لأوروبا في جامعة جونز هوبكنز. وهي أيضاً زميلة زائرة في معهد الجامعة الأوروبية. تركّز أبحاث ديل سارتو على الحدود والنظام العالمي في الشرق الأوسط وعلاقات المنطقة مع أوروبا والمسألة الإسرائيليّة الفلسطينيّة. وهي مؤلّفة كتاب "Borderlands: Europe and the Mediterranean Middle East" (الأراضي الحدوديّة: أوروبا والشرق الأوسط المتوسّطي) (مطبعة جامعة أكسفورد، 2021) و"Israel under Siege: The Politics of Insecurity and the Rise of the Israeli Neo-Revisionist Right" (إسرائيل تحت الحصار: سياسة انعدام الأمن وصعود اليمين الإسرائيلي المراجع الجديد) (مطبعة جامعة جورجتاون، 2017).

تودّ المؤلّفة أن تشكر دانييل لوبن وغالب دالاي ونجلاء بن ميمون على تعليقاتهم القيّمة.

المقدّمة

لقد كتُب الكثير عن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في خلال الأعوام السابقة. فمنذ اندلاع الثورات العربيّة في العامين 2010 و2011، كثُرت النقاشات حول ما إذا كانت السياسات الإقليميّة قد تغيّرت بشكلٍ جذري، وربما بدون رجعة.[1] لا شكّ في أنّ المنطقة شهدت تطوّرات مهمّة منذ العام 2011. فقد أطاحت الثورات بقادة سلطويين حكموا لفترةٍ طويلة، واستعرت حروب أهليّة انخرطت فيها مجموعات مسلّحة متعدّدة، وتردّد صدى العداء بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران في مختلف أرجاء المنطقة. ورفعت جهات إقليميّة مختلفة، لا سيّما تركيا والإمارات العربيّة المتّحدة وقطر، من مستوى لعبتها في السياسة الشرق أوسطيّة، وحذت روسيا والصين حذوها، في حين أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة انسحبت نوعاً ما من المنطقة. في خضم هذه الاضطرابات، استغلّت الأنظمة المتبقّية، التي تأجّج هوسها وتمسّكها بالسلطة، الانقسامات الطائفيّة وعزّزت قبضتها السلطوية على مواطنيها. لكن إلى أي حدّ يمكن اعتبار هذه التطوّرات جذريّة وجديدة في نوعيتها؟ وهل نشهد ظهور نظام إقليمي جديد تماماً في الشرق الأوسط؟ وهل من المحتمل أن تشكّل المواجهات العسكريّة الأخيرة بين إسرائيل وحركة حماس الفلسطينيّة، التي اندلعت بعدما هاجمت حماس بلدات في جنوب إسرائيل في 7 أكتوبر وقتلت أكثر من 1400 شخص وخطفت أكثر من 200 رهينة،[2] نقطة تحوّل في السياسة الإقليميّة؟

تصوّر النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

تعتمد الإجابة عن هذه الأسئلة إلى حدّ بعيد على كيفيّة تحديد مفهوم النظام الإقليمي وعلى الأحداث التي يُعتبَر أنّها تسبّبت بتغييرات واسعة النطاق في السياسة الإقليميّة.[3] لذا لا بدّ من إبداء بعض التأمّلات حول النظام الإقليمي.

في حين لا ينبغي الخلط بين النظام الإقليمي والعلاقات "المنظّمة"،[4] تركّز إحدى طرق تصوّر النظام الإقليمي على توزيع السلطة والقدرات الماديّة. وقد يعتبر التحليل أيضاً الدور "المنظِّم" للجهات الخارجيّة (الولايات المتّحدة في غالب الأحيان) المعيار الرئيسي لتقييم التغيير،[5] ما يوحي بأنّ الشرق الأوسط لا يتميّز بحدّ ذاته بالنظام: بل ينبغي أن يُنظَّم من الخارج. غير أنّ تصوّراً أكثر تحليلاً بكثير ممكنٌ. فبالإضافة إلى توزيع القوة الماديّة والفكريّة، لا بدّ من أخذ المعايير والممارسات التي ترتكز عليها السياسة في الحسبان، فضلاً عن المؤسّسات. وتتضمّن الأمثلة على ذلك معايير سيادة الدولة وعدم التدخّل، وإنما أيضاً العروبة ومناهضة الاستعمار ومعاداة الصهيونيّة التي حدّدت سياسة الشرق الأوسط في الماضي.[6] تخلق هكذا معايير ومؤسسات توقّعات متينة لسلوك مشروع للجهات الرئيسيّة في النظام وتربط سياساتها ببعضها البعض. وفي ظلّ استمرار مركزيّة طبيعة العلاقات الأمنيّة ضمن منطقةٍ معيّنة، يتأثّر هذا المفهوم للنظام الإقليمي بديناميكيّات الأمننة على نطاق المنطقة، أي العمليّات التي تصبح بموجبها مواضيع معيّنة مسائل أمنيّة.[7]

وفي ضوء تجذّرها في تقاليد المدرسة الإنكليزيّة والبنائية في العلاقات الدوليّة، تؤدّي هذه المقاربة المتعدّدة الأوجه إزاء النظام الإقليمي إلى تقييمات متفاوتة نسبياً للتطوّرات في الشرق الأوسط في خلال العقد المنصرم. لقد بقيت الدول الجهات الأساسيّة في المنظومة، ولا تزال المعايير السيادية والإقليميّة واحتكار اللجوء إلى القوة—وهي معايير تُحدّد المنظومة الدوليّة إلى حد بعيد—مركزيّة. وكذلك، لم تتغيّر السمات المحليّة السائدة للجهات الرئيسيّة في المنطقة، ألا وهي السلطويّة والنزعة العسكريّة ورأسماليّة الدولة القائمة على المحسوبيّة. وفي حين أنّ العلاقات الأمنيّة الإقليميّة لا تزال خلافيّة في معظمها، بقي مستوى التعاون الإقليمي منخفضاً بينما ظلّت درجة التدخّل الأجنبي مرتفعة، ولا يزال الشرق الأوسط يشكّل نظاماً متعدّد الأقطاب. تُضفي هذه المعايير والممارسات شرعيةً على سلوك الدول وتربط سياسات الجهات الرئيسية في الشرق الأوسط ببعضها البعض. بعبارةٍ أخرى، لم تتغيّر سلسلة العناصر الأساسيّة المنظمّة للمنطقة، على الرغم من الاحتجاجات والتحديّات المتكرّرة.

منطقةٌ في مرحلةٍ انتقاليّة

شكّل الاجتياح الأمريكي الكارثي للعراق في العام 2003 الشرارة التي أطلقت العنان لسلسلةٍ من التطوّرات ذات التداعيات الطويلة الأجل على المنطقة.[8] ومن بين هذه التداعيات التشرذم المتزايد والطائفيّة وتكاثر المجموعات المسلّحة غير التابعة للدول وتعاظم قوّتها، وقد بلغت ذروتها مع صعود تنظيم الدولة الإسلاميّة المعلن ذاتيّاً، وتنامي تورّط إيران في الشؤون الإقليميّة. لكن منذ اندلاع الثورات في العام 2011، وجدت المنطقةُ نفسها في مرحلةٍ انتقاليّة حاسمة، أو فترة فاصلة بحسب قول غرامشي،[9] حيث ظهرت "أعراض مرضيّة"، كما نوقش في أماكن أخرى.[10]

تشكّل الأنماط السريعة التحوّل لتشكيل التحالفات مثل هذه الأعراض. لقد هزّت الثورات العربيّة وآثارها المنطقة بشكلٍ عميق، وأثارت شعوراً قوياً بانعدام الأمان لدى جهات إقليميّة متعدّدة. بالإضافة إلى ذلك، غذّى ازدياد لامبالاة الولايات المتّحدة تجاه المنطقة—أو الانطباع بذلك—وانخراط عدد كبير من الجهات الإقليميّة والخارجيّة في الديناميكيّات الأمنيّة في الشرق الأوسط—من ضمنها روسيا والصين وتركيا وإيران والإمارات العربيّة المتّحدة وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة—الانشغال بأمن النظام والبقاء السياسي.[11] بيد أنّ هذه التطوّرات زوّدت كذلك القوى الإقليميّة الساعية إلى الدعم بهامش مناورة أكبر. نتيجةً لذلك، دخلت دول وجهات فاعلة غير حكومية على حد سواء في تحالفات في طور التبدّل الدائم على صعيد الصراعات وخطوط التماس المختلفة في المنطقة. وخلافاً للاصطفافات المتغيّرة التي طبعت السياسة العربيّة في خلال معظم الخمسينات والستينات،[12] تحدث التحوّلات الآن بشدّة أكبر وبوتيرة أسرع بكثير. أما الجديد، فهو أنّ الحلفاء في قضيّةٍ معيّنة قد يكونون في الوقت نفسه خصوماً في قضيّة مختلفة. وتزخر الحرب الأهليّة في سوريا وليبيا بالأمثلة على ذلك، لا سيّما مع الاكتشافات الكبرى للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسّط التي تُضيف قضية جديدة إلى ملف إعادة خلط الأوراق في إطار العلاقات الإقليمية.[13] لقد أصبحت التحالفات "سائلة" بحسب عبارة سولير إي ليتشا،[14] ما يجعل مسألة من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء في الشرق الأوسط أكثر تشويشاً.

اتّفاقات أبراهام

مهّدت هذه الخلفيّة الطريق لاتّفاقات التطبيع بين إسرائيل ودول عربيّة متعدّدة في العام 2020، والتي عُرفت بـ"اتّفاقات أبراهام". بدأت هذه الاتّفاقات التي دبّرتها الولايات المتّحدة والتي وقّعت عليها إسرائيل مع الإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين والمغرب والسودان كمجرّد صفقة أمنيّة وتجاريّة متمحورة بشكلٍ رئيسي حول الأسلحة الأمريكيّة و"الامتيازات" وتكنولوجيا المراقبة (الإسرائيليّة).[15] وعلى الرغم من أنّ احتمال مواجهة إيران بشكلٍ مشترك عزّز موقع إسرائيل الإستراتيجي إلى حد بعيد، إلّا أنّه كان دافعاً أساسياً للدولتَين الخليجيّتَين من أجل تطبيع علاقاتهما مع إسرائيل. وعلى نحوٍ خاص، اتّسع نطاق التعاون بين الإمارات العربيّة المتّحدة وإسرائيل بحيث أصبح يشمل العلاقات التجاريّة وقطاعات السياحة والاستثمار في التكنولوجيا المتقدّمة والطاقة والبيئة.[16] ومن خلال إشراك الولايات المتّحدة ومصر، التي سبق أن وقّعت على معاهدة سلام مع إسرائيل في العام 1979، أشار "منتدى النقب"[17] للتعاون الإقليمي المُنشأ حديثاً إلى أنّ "اتّفاقات أبراهام" قد تكون أدّت إلى ظهور بنية أمنيّة إقليميّة جديدة. لم تضفِ اتّفاقات التطبيع طابعاً رسمياً فحسب على التعامل السري القائم مسبقاً بين إسرائيل ومعظم الموقّعين على الاتّفاقات، بل أثبتت تراجع أهميّة العروبة ومناهضة الصهيونيّة كالمعيارين المشتركين لسلوك الدول العربيّة المشروع، وكان هذا التطوّر قد بدأ بالظهور قبل عقود. في الواقع، ظهرت دول غير عربيّة (مثل إيران وتركيا) وجهات فاعلة غير حكومية (مثل حزب الله وحماس) كالداعمة الرئيسيّة للقضيّة الفلسطينيّة. ولمّا كان الانقسام العربي الإسرائيلي عنصراً بنيوياً جوهرياً في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط على مدى السنوات السبعين السابقة على الأقل، مهما كانت التناقضات في تصرّف الدول العربيّة في الممارسة،[18] كانت "اتّفاقات أبراهام" تحمل في طيّاتها القدرة على تغيير النظام الإقليمي في الشرق الأوسط تغييراً جذريّاً. كان ذلك سيبرز أكثر لو أدّت سلسلةٌ من المفاوضات بين الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة وإسرائيل إلى اتّفاق تطبيع سعودي إسرائيلي.[19] لقد جمّدت العمليّات العسكريّة الضخمة التي شنّتها إسرائيل على

قطاع غزة المحاصَر ردّاً على هجمات حماس في 7 أكتوبر والتي أسفرت عن مقتل آلاف الفلسطينيين حتى لحظة كتابة هذا الفصل،[20] أي محادثات للتطبيع.

تعكس أمثلةٌ أخرى عن التقارب بين الخصوم السابقين نمطَ التحالف "السائل" في الشرق الأوسط. وتشمل رفع الحصار الذي فرضته المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين على قطر في يناير 2021 والذي دام ثلاث سنوات ونصف، واستئناف كامل العلاقات الدبلوماسيّة بين تركيا وإسرائيل في أغسطس 2022، ومعاودة الروابط بين إيران والسعودية بوساطة الصين في شهر مارس من العام الجاري وإعادة النظام السوري إلى جامعة الدول العربيّة في مايو 2023. كانت المصالحة بين الرياض وطهران قادرة حتى الآونة الأخيرة على تغيير النظام الإقليمي في الشرق الأوسط شأنها شأن "اتّفاقات أبراهام". لقد ساهم التنافس بين إيران والسعودية وعادتهما المشتركة في إشعال الانقسام السنّي الشيعي لأغراض سياسيّة، في هيكلة العلاقات الإقليميّة إلى حدّ بعيد أقلّه منذ سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003.[21] قد يضع التقارب السعودي الإيراني حداً للحرب الأهليّة الكارثيّة في اليمن،[22] ويخفّف من التنافس بالوكالة الذي تدور رحاه عبر الشرق الأوسط والذي انعكس على الوضع في سوريا ولبنان ومناطق أخرى، ويؤدّي إلى نزع الطابع الأمني عن الانقسامات الطائفيّة.

الخاسرون

في هذه المرحلة الانتقاليّة التي يكتنفها الغموض والتي تتّسم بتركيبة متغيّرة وإعادة تشكيل فسيفسائيّة للتحالفات، وانتهازية المصلحة الذاتية، وبغيابٍ واضح للقيم الأخلاقيّة والمعايير العقائديّة لدى القادة الإقليميين، يبرز خاسران رئيسيّان. لا شكّ في أنّ الخاسر الأول هم الفلسطينيون. من الناحية النظريّة، كان بوسع اتّفاقات أبراهام أن تشكّل وسيلةً لاستئناف مفاوضات السلام الإسرائيليّة الفلسطينيّة. لكن من الناحية الفعليّة، فصلت الاتفاقات تطبيع العلاقات مع إسرائيل عن المسألة الفلسطينيّة التي لم تحل بعد، مناقضةً بذلك مبادرة السلام العربية لعام 2002. ومع ذلك، كان العام 2022 الأكثر دمويّة بالنسبة إلى فلسطينيي الضفّة الغربيّة منذ سبع سنوات، وقد تزايدت الهجمات الفلسطينيّة على الإسرائيليين.[23] حتى قبل اندلاع الحرب بين إسرائيل وحماس في 7 أكتوبر، كان العام 2023 قد شهد ارتفاعاً حاداً في مستوى العنف، بما فيه الهجمات المتزايدة من جانب المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في ضوء موافقة الحكومة الإسرائيلية الحاليّة على بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية على نطاقٍ لم يسبق له مثيل.[24] قد يكون الحكّام العرب قد شعروا بأنهم لم يعودوا مجبرين على الالتزام بالقضيّة الفلسطينيّة، إلّا أنّ مسألة الاستمرار في إنكار الحقوق الأساسيّة وكرامة الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي لم تفقد من أهميّتها بالنسبة إلى الشعوب العربيّة. في حين أنّ هجمات حماس على إسرائيل والحرب التي تلتها أعادت وضع القضيّة الفلسطينية التي لم تُحل بعد على الخارطة السياسية، إلّا أنّ الغضب الشعبي الذي عمّ أرجاء الشرق الأوسط في أعقاب مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين والدمار الشامل والهائل الذي خلّفته عمليّات إسرائيل العسكريّة في قطاع غزة يُمارس ضغوطاً جدية على الأنظمة العربيّة.صحيحٌ أنّ الموقّعين على اتفاقات أبراهام، والمملكة العربيّة السعوديّة في المستقبل، يطالبون ربما بنوعٍ من الاتفاق مع الفلسطينيين مقابل مواصلة عمليّة التطبيع. لكن في هذه الحال، قد لا تكون حكومة اليمين المتطرّف الإسرائيليّة، التي تضم بعض الوزراء الميّالين إلى إشعال الجبهات، قادرة على الحصول على كل شيء بمفردها، إذ رفض اليمين المتطرّف في الائتلاف الحاكم بشكلٍ قاطع أي تنازل يُذكر لصالح الفلسطينيين، حتى قبل المذبحة التي ارتكبتها حماس بحق مدنيين إسرائيليين في 7 أكتوبر. سيكون استعداد أي حكومة إسرائيليّة مستقبليّة للموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلّة إلى جانبها شبه معدوم إلّا إذا كان جزءاً من حلّ سياسي شامل يرافقه انخراط وضغوط دوليّة قوية.

أمّا الخاسر الثاني الأكبر، فهو المساءلة السياسيّة وحقوق الإنسان. في الواقع، لقد أُبرمت اتّفاقات التطبيع في سياقٍ عام من ترسّخ السلطويّة في الشرق الأوسط، بحيث منحت شرعيةً لأنظمة غير خاضعة للمساءلة وذات سجّلات مزرية في مجال حقوق الإنسان. إنّ تزويد هذه الأنظمة بالأسلحة وبتكنولوجيا المراقبة المتطوّرة لن يجعلها أقلّ استبداداً. لقد أدّت الاضطرابات في العواصم الغربيّة الناجمة عن الثورات العربيّة والحروب الأهليّة اللاحقة، والتي دفعت موجات من اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، إلى تعزيز الانشغال

باستقرار المنطقة. من المؤكّد أنّ للولايات المتّحدة تاريخاً طويلاً في دعم الأنظمة القمعيّة التي لا تتحدّى نظرة واشنطن إلى العالم وطموحاتها بالهيمنة، لا سيّما إذا كانت تصدّر النفط وتشتري الأسلحة الأمريكية في المقابل. ودلّلت أوروبا أيضاً طغاة المنطقة على مدى عقود من الزمن. وفي ظل تأثّر أوروبا بارتفاع الأسعار جراء العقوبات المفروضة على تصدير الطاقة الروسيّة في أعقاب اجتياح أوكرانيا في العام 2023، يتطلّع الأوروبيون إلى تأمين إمدادات هيدروكربونيّة بديلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر منه إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان. وليس من المستغرب أنّ الجهتَين الخارجيتَين الجديدتين في الشرق الأوسط، أي روسيا والصين، لا تروّجان لأي أجندة للإصلاح السياسي. وفي المواجهات الحاليّة بين إسرائيل وحماس، يخسر القانون الدولي وحقوق الإنسان مرّة أخرى، في ظلّ انقسام المجتمع الدولي حول الطرف الذي يرتكب فظائع أكبر و/أو "مبرّرة".

الخاتمة

خلاصة القول، تجد منطقة الشرق الأوسط نفسها في مرحلة انتقاليّة هشّة حيث وُضع الكثير من المبادئ الراسخة التي ارتكزت عليها العلاقات الإقليميّة على المحك. بإمكان المصالحة السعوديّة الإيرانيّة الحديثة و"اتّفاقات أبراهام"—في حال نجت من الحرب الدائرة حالياً بين إسرائيل وحركة حماس—أن يحوّلا معاً النظام الإقليمي بشكلٍ جذري. وينطبق الأمر نفسه على المواجهات العنيفة بشكلٍ لم يسبق له مثيل بين إسرائيل وحماس التي قد تتحوّل إلى صراع إقليمي أوسع. في خلال هذه المرحلة الانتقاليّة، تُظهر أنماط السياسة الإقليميّة السائدة أيضاً أنّ الجهات الإقليميّة، ومن ضمنها حلفاء الولايات المتّحدة التقليديين، اكتسبت استقلاليّة أكبر في سعيها وراء مصالحها المحدّدة تحديداً ضيّقاً في غالب الأحيان، فإذ بها تختار شركاءها على هذا الأساس وتُغيّر آراءها على هواها. لكنّ المنطقة بقيت أيضاً متمركزة على الدولة. صحيحٌ أنّ الاستبداد الراسخ والنزعة العسكريّة يوحيان بالقوّة وبالاستقرار، لكنهما غالباً ما يغطّيان الشرعيّة السياسيّة الضعيفة للأنظمة القائمة. لقد ابتعدت تركيا وتونس وإسرائيل عن الليبراليّة بشكلٍ مطّرد. وعلاوة على ذلك، تُهدّد الانعكاسات السلبيّة لتغيّر المناخ وانعدام المساواة الصارخ داخل الدول وعبر المنطقة وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، التي تفاقم الأوضاع الاقتصاديّة الوخيمة في الدول الأفقر في المنطقة، استقرار المنطقة الوهمي. ومع عودة الصراع الإسرائيليالفلسطيني إلى الواجهة، لم يتّضح بعد ما إذا كانت كل هذه التطوّرات ستؤدي إلى نشوء نظام إقليمي جديد تماماً.

الهوامش

1. لا يمكن ذكر كلّ الدراسات المستفيضة هنا، لكن للمراجعة على سبيل المثال:
Bassel Salloukh, "The Arab Uprisings and the Geopolitics of the Middle East," International Spectator 48, no. 2 (2013): 32–46, https://www.iai.it/sites/default/files/salloukh.pdf; Galip Dalay, "Break-up of the Middle East: Will we see a new regional order?," Middle East Eye, August 22, 2017, https://www.middleeasteye.net/node/65572; Marc Lynch, "The New Arab Order," Foreign Affairs 97, no. 5 (2018): 116–126, https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2018-08-14/new-arab-order.

2. Charlie Devereux and Crispian Balmer, "Hamas hostages: what we know so far," Reuters, October 20, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/what-do-we-now-about-hamas-hostages-2023-10-19/.

3. Raffaella A. Del Sarto, Helle Malmvig, and Eduard Soler i Lecha, "Lost in Change: A Framework for Understanding Change in the Middle East Regional Order," in Region-Making and Power in the Middle East, eds. Marc Lynch and Simon Mabon, forthcoming.

4. يمكن أن تتسّم منطقةٌ ما بغياب جهةٍ مهيمنة وبعلاقات خلافيّة بين الجهات الرئيسيّة في المنظومة وبحروب متعدّدة و/أو باضطرابات وثورات متكّررة. وقد تظلّ هذه الصفات "غير المنظّمة" تُحدّد نظام تلك المنطقة. من أجل تصوّر نظام إقليمي "منظّم"، مراجعة على سبيل المثال:
Paul Salem, "The Middle East's Troubled Relationship with the Liberal International Order," The International Spectator 53, no. 1 (2018): 122–137, https://doi.org/10.1080/03932729.2018.1407165; Mehran Kamrava, "Hierarchy and Instability in the Middle East Regional Order," International Studies Journal 14, no. 4 (2018): 1–35, https://www.isjq.ir/article_89791_b0892459a65399d28e290b7a-0ce8943f.pdf.

5. See for example Waleed Hazbun, "US Policy and the Geopolitics of Insecurity in the Arab World," Geopolitics 15, no. 2 (2010): 239–262, https://doi.org/10.1080/14650040903486918.

6. See for example Michael N. Barnett, Dialogues in Arab Politics: Negotiations in Regional Order (New York: Columbia University Press, 1998).

7. See for example Hedley Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics (New York: Palgrave Macmillan, 1977); Barry Buzan, People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-cold War Era (Boulder: Lynne Rienner, 1991); Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

8. See for example Louise Fawcett, "The Iraq War 20 Years on: Towards a New Regional Architecture," International Affairs 99, no. 2 (2023): 567–585, https://doi.org/10.1093/ia/iiad002.

9. Antonio Gramsci, Prison Notebooks. Volume II, edited and translated by Joseph A. Buttigieg (New York: Columbia University Press, 1996); Notebook 3, para. 34.
بحسب غرامشي، "تتمثّل الأزمة تحديداً بكون القديم يحتضر والجديد لا يمكن أن يولد. في هذه الفترة الفاصلة، تظهر مجموعة كبيرة ومتنوّعة من الأعراض المرضيّة".

10. Raffaella A. Del Sarto, Helle Malmvig, and Eduard Soler i Lecha, "Interregnum: The Regional Order in the Middle East and North Africa after 2011," MENARA Final Reports, no. 1 (February 2019), https://www.iai.it/sites/default/files/menara_fr_1.pdf.

11. Curtis R. Ryan, "Regime Security and Shifting Alliances in the Middle East," POMEPS Studies 16 (September 2015): pp. 42–46, https://pomeps.org/?p=7047; May Darwich, "Alliance Politics in the post-2011 Middle East: Advancing Theoretical and Empirical Perspectives," Mediterranean Politics 26, no. 5 (2021): 635–656, https://doi.org/10.1080/13629395.2021.1889300.

12. Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca: Cornell University Press, 1987).

13. Colby Connelly, "Eastern Mediterranean gas discoveries, progress, and what to watch in 2023," Middle East Institute, January 10, 2023, https://www.mei.edu/publications/eastern-mediterranean-gas-discoveries-progress-and-what-watch-2023.

14. Eduard Soler i Lecha, "Liquid Alliances in the Middle East," Notes Internacionals CIDOB, no. 169 (2017), https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/notes_internacionals/n1_169/liquid_alliances_in_the_middle_east. See also Raffaella A. Del Sarto and Eduard Soler i Lecha, "Regionalism and Alliances in the Middle East, 2011–2021: From a "Flash in the Pan" of Regional Cooperation to Liquid Alliances," Geopolitics, forthcoming, doi:10.1080/14650045.2023.2268542.

15. Raffaella A. Del Sarto and Charles Lawrie, "Olive Branch or Fig Leaf? What Israel's Normalisation Processes Really Mean for Regional Security," LSE Middle East Centre Blog (blog), November 13, 2020, https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/11/13/olive-branch-or-fig-leaf-what-israels-normalisation-processes-really-mean-for-regional-security/.
حصل المغرب على موافقة واشنطن لحكمه غير الشرعي على الصحراء الغربيّة وأُزيل السودان من القائمة الأمريكيّة للدول الراعية للإرهاب.

16. See Rory Jones and Dov Lieber, "U.A.E. Just Invested $100 Million in Israel's Tech Sector as Both Countries Get Closer," The Wall Street Journal, January 14, 2022, https://www.wsj.com/articles/u-a-e-sovereign-wealth-fund-invests-100-million-in-israel-venture-capital-firms-11642164356; Katherine Bauer, "Israel-UAE Economic Cooperation Has Deep Roots and Broad Dividends," The Washington Institute for Near East Policy, March 8, 2022, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/israel-uae-economic-cooperation-has-deep-roots-and-broad-dividends.

17. See "Negev Forum Steering Committee Joint Statement," U.S. Department of State, accessed May 10, 2023, https://www.state.gov/negev-forum-steering-committee-joint-statement/.
لم يشارك الأردن، الذي وقّع معاهدة سلام مع إسرائيل منذ العام 1994، ويعود السبب الرئيسي إلى عدم مشاركة الفلسطينيين.

18. Malcolm H. Kerr, The Arab Cold War: Gamal 'abd Al-Nasir and His Rivals, 1958–1970, 3rd ed., (London and New York: Oxford University Press, 1971).

19. مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، طالبت السعودية الولايات المتحدة باتفاق دفاعي كبير بالإضافة إلى دعم برنامجها النووي المدني، بما فيه القدرة على تخصيب اليورانيوم بنفسها. وطلبت السعودية أيضاً إحراز تقدم باتجاه تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
Michael Crowley, Vivian Nereim, and Patrick Kingsley, "Saudi Arabia Offers Its Price to Normalize Relations With Israel," New York Times, March 9, 2023, https://www.nytimes.com/2023/03/09/us/politics/saudi-arabia-israel-united-states.html.

See also Will Weissert, "Saudi crown prince says in rare interview 'every day we get closer' to normalization with Israel," Associated Press News, September 21, 2023, https://apnews.com/article/saudi-prince-us-politics-fox-a65f1e4c39ee2d-83667aa433f59b59c8.

20. اعتباراً من 26 أكتوبر 2023 وبعد ثلاثة أسابيع من القصف الإسرائيلي العنيف على قطاع غزة، تخطى عدد القتلى 6700 فلسطيني، من ضمنهم أكثر من 2600 طفل، بحسب وزارة الصحة في غزة الخاضعة لسيطرة حماس.
Vivian Yee, "Gazans Release Names of 6,747 People They Say Were Killed in Israeli Strikes," New York Times, October 26, 2023, https://www.nytimes.com/2023/10/26/world/middleeast/gaza-death-toll-israel.html.

21. Simon Mabon and Edward Wastnidge, Saudi Arabia and Iran: The Struggle to Shape the Middle East (Manchester: Manchester University Press, 2022); Helle Malmvig, "Power, Identity and Securitization in the Middle East: Regional Order after the Arab Uprisings," Mediterranean Politics 19, no. 1 (2014): 145–148, https://doi.org/10.1080/13629395.2013.856181.

22. استقبلت المملكة العربيّة السعوديّة وفداً من الحوثيين اليمنيين لإجراء مفاوضات سلام في سبتمبر 2023.
Jon Gambrell, "Saudi Arabia praises 'positive results' after Yemen's Houthi rebels visit kingdom for peace talks," Associated Press News, September 20, 2023, https://apnews.com/article/saudi-arabia-yemen-war-peace-talks-d2a9ad9efe1ab0b4f5d-51597098f46a2.

23. Hagar Shezaf, "2022 Already the Deadliest Year for West Bank Palestinians in 7 Years," Haaretz, September 14, 2022, https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/2022-09-14/ty-article/.highlight/2022-already-the-deadliest-year-for-west-bank-palestinians-in-7-years/00000183-3177-d6c9-a197-797f257d0000; Patrick Kingsley, "Wave of Terrorism in Israel Defies a Simple Narrative," New York Times, April 9, 2022, https://www.nytimes.com/2022/04/09/world/middleeast/israel-palestinian-violence.html.

24. Bethan McKernan and Peter Beaumont, "Israel attacks Jenin in biggest West Bank incursion in 20 years," The Guardian, July 3, 2023, https://www.theguardian.com/world/2023/jul/03/palestinians-killed-israeli-strike-west-bank-jenin; Amos Harel, "Backed by Israel's Government, West Bank Settlers Attack Palestinians While Playing the Victim," Haaretz, August 6, 2023, at https://www.haaretz.com/israel-news/2023-08-06/ty-article/.premium/a-jewish-israeli-settler-charged-with-murdering-a-palestinian-dont-hold-your-breath/00000189-c6f2-d9f3-a1cd-f7fb492f0000; Peace Now, "Annexation as a Process in the Making: The First Nine Months of the Netanyahu-Smotrich-Ben Gvir Government," September 20, 2023, https://peacenow.org.il/en/annexation-as-a-process-in-the-making-the-first-nine-months-of-the-netanyahu-smotrich-ben-gvir-government.

التحالفات الإقليمية بقيادةٍ محليّة ومستقبل الأمن في الشرق الأوسط: استكشاف دور الأطر الأمنية الجديدة

روري ميلر

جامعة جورجتاون في قطر

روري ميلر هو أستاذ ومدير مشارك في برنامج أبحاث الدول الصغيرة ومدير دراسات الطاقة في جامعة جورجتاون في قطر. يركّز بحثه على أمن الدول الصغيرة والأمن القومي والتدخل الخارجي وسياسات التحالف. وهو محرّر مشارك لسلسلة جامعة كامبريدج حول الاستخبارات والأمن القومي في أفريقيا والشرق الأوسط وقد ألّف وحرّر 11 كتاباً. وقد نشر الكثير من المؤلّفات في المجلات الأكاديميّة والسياسات ووسائل الإعلام الدولية، منها ذي إكونومست وفورين بوليسي وذا نيو ريبابلك وذا ناشيونال إنترست وذا وول ستريت جورنال.

المقدّمة

لا بدّ لأيّ نقاش حول انعكاسات الطبيعة المتغيّرة للتحالفات الإقليمية على مستقبل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط أن يأخذ بعين الاعتبار انتشار الأُطر الأمنية الجديدة التي ازدادت أهميةً في مختلف أرجاء المنطقة في خلال السنوات الفائتة. وقد أُعطيت هذه الائتلافات الأمنية غير الرسمية، التي تكاثرت في أفريقيا أيضاً في الفترة نفسها،[1] تسميات مختلفة: ائتلافات أمنية متعدّدة الجنسيات، ائتلافات أمنية مخصّصة، شبه تحالفات محدودة، تحالفات مرنة أو افتراضية، وأنظمة أمنية ضمنية. من بعض الأمثلة الحديثة في الشرق الأوسط تحالف الحرب في اليمن، الذي أطلقته المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في مارس 2015، بهدف استخدام القوة العسكرية لإعادة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى الحكم وتعطيل التهديد الذي تُمثّله المجموعة غير الحكومية أنصار الله، المعروفة أيضاً بالحوثيين؛ والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب (IMCTC) الذي أُنشئ في ديسمبر 2015 بمبادرةٍ من المملكة العربية السعودية بهدفٍ معلن، ألا وهو تنسيق العمليّات العسكرية ودعمها في مواجهة الإرهاب والجهات العنيفة غير الحكومية في العالم الإسلامي؛[2] والعلاقة الأمنية الناشئة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين، التي تطوّرت نسختها الأولية في وجه التهديد الإيراني.[3] إذا وضعنا جانباً الشقّ الأمني الظاهر، من الممكن أن تشمل أمثلةٌ أخرى عن هذه الظاهرة الائتلافات الجديدة البحرية وتلك المتعلّقة بالطاقة على غرار مجلس الدول العربية والإفريقية المُطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن ومنتدى غاز شرق المتوسّط (EMGF) والائتلاف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الذي فرض حصاراً على قطر بين عامي 2017 و2021.[4]

بالإضافة إلى تنوّع الأعضاء من حيث الشكل المؤسساتي، تُمثّل هذه الائتلافات أشكالاً غير رسمية لتعاونٍ مؤقت مرن للغاية. وهي تتمحور كما ذُكر أعلاه حول تهديدٍ معيّن أو تحدٍ أمني ما أو مهمة محدّدة. وخلافاً للتحالفات التقليدية القائمة على التعاون الدولي والاصطفافات السياسية الطويلة الأمد، يرتبط سببُ وجود الائلافات المخصّصة غير الرسمية بقضيةٍ محدّدة بشكلٍ شبه حصري. وتؤثّر الطبيعةُ المرنة والارتجالية لتحالفات مماثلة، التي تتفادى خلق سوابق، في إدارة المهام التشغيليّة وفي مستوى التعاون بين الأعضاء وطبيعته. وتتخطّى الائتلافات غير الرسمية أحد القيود الرئيسية للتحالفات الرسمية "من الداخل إلى الخارج" مثل مجلس التعاون الخليجي، كونها لا تفرض معايير قبول صارمة كتلك التي منعت توسيع مجلس التعاون الخليجي إلى أبعد من الدول الأعضاء المؤسسة الستة. وقد أوضح وزير الخارجية السعودي آنذاك عادل الجبير لدى إطلاق التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب أنّ الدول المشاركة في التحالف هي التي ستحدّد شكل مساهمتها وتوقيتها.[5] علاوة على ذلك، يقبل المساهمون في الائتلافات غير الرسمية بالانضمام إليها عموماً بدون اللجوء إلى أي ترتيبات رسمية مثل المعاهدات أو المؤسسات، ومن السهل تفكيك هذه الائتلافات. بعبارةٍ أخرى، ليس هدفها علاقة مؤسساتية مستدامة طويلة الأجل.

هذا النوع من الائتلافات غير الرسمية ليس جديداً على الساحة العالمية، إذ شكّل الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت عام 1991 مثالاً مبكراً ما بعد الحرب الباردة على هذا النوع من التعاون الأمني في ساحة المعركة. أما المثال الأحدث بقيادة الولايات المتحدة أيضاً فهو التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي أُنشئ عام 2014.[6] ما يجعل النسخة الحالية من هذه الائتلافات في الشرق الأوسط جديدة هو أنّه خلافاً للائتلاف بقيادة الولايات المتحدة غداة اجتياح الكويت في 1990–1991 أو الائتلافات ضدّ داعش، تمثّل كلّها تحوّلاً بعيداً عن الاعتماد على جهةٍ خارجية مركزية نافذة. لقد أدّى تطوّر الأحداث منذ الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003 إلى تآكل ثقة العرب بدور واشنطن كالجهة الرئيسية التي توفّر الأمن الطويل الأمد في المنطقة. بالتالي، بدأت الجهات المحليّة بالبحث عن بنى أمنية بديلة، ما أدّى إلى صعود الائتلافات غير الرسمية بقيادة دول إقليمية ناشطة تسعى إلى توفير الأمن وليس إلى شرائه. وغالباً ما تُعتبَر هذه الجهات قوى متوسطة؛ ويملك بعضها موارد مهمة لتحقيق أهدافه والدفاع عن مصالحه في سياقٍ إقليمي.

تجسّد هذه الائتلافات نتيجةً لطموحات القادة المحليين وثقتهم المتزايدة وكذلك لامتعاضهم المطّرد من الوضع الراهن الأمني الإقليمي، لا سيما في ما يتعلّق بما يعتبرونه تقصير المؤسسات القائمة في تلبية أهدافهم وحاجاتهم الأمنية. وهذا يعكس في ما يتعلق بالدول الخليجية قناعةً متزايدة منذ الربيع العربي بعدم فعالية مجلس التعاون الخليجي كآلية أمنية.[7] فعلى الرغم من سجلّه البعيد كلّ البعد عن الكمال كجهةٍ فاعلة في مجالي السلام والأمن قبل الحصار على قطر عام 2017، استحقّ مجلس التعاون الخليجي لقب "أول مظهر حقيقي" و"أول مثال ناجح" عن مؤسسةٍ أمنية إقليمية في الشرق الأوسط.[8] في مناسبات عديدة قبل الأزمة الداخلية الكبرى في مجلس التعاون الخليجي، انخرطت الدول الأعضاء في وساطة و/أو في مفاوضات متعدّدة الأطراف داخل المجلس لمعالجة الخلافات الداخلية: عام 1990 عندما كادت البحرين وقطر الدخول في مواجهة عسكرية بسبب تنافسهما على المطالبة بجزر متنازَع عليها في المياه التي تفصل بين الدولتين الصغيرتين؛ وفي مطلع الألفية الثانية عندما تعرّض الوئام داخل المجلس للخطر بسبب التوتّر الطويل الأمد بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة حول ملكية حقل زرارة النفطي على طول حدودهما المشتركة؛ وفي العام 2007 بعد خمس سنوات من الضغينة والأزمة الدبلوماسية بين قطر والسعودية حول دور قناة الجزيرة القطرية؛ وفي العام 2014 في أعقاب قرار السعودية والإمارات والبحرين استدعاء سفراءهما من الدوحة مؤقتاً وتهديدها بفرض عقوبات على قطر احتجاجاً على دعمها للإخوان المسلمين وسياساتها في سوريا ومصر وليبيا.

لقد أدّى فشل مجلس التعاون الخليجي في تسهيل إجراء مفاوضات في خلال أزمة الحصار إلى نسف قابلية المجلس للاستمرار وتهديد الاستقرار الإقليمي. والأمر سيّان بالنسبة إلى الأنماط المتغيّرة للقوة على الساحة الدولية التي تمخّضت عن خيبة أمل متزايدة تجاه الولايات المتحدة كجهةٍ توفّر الأمن وغياب قوة خارجية رئيسية بديلة لملء الفراغ الأمني.[9]

الائتلافات الأمنية غير الرسمية والنظام الإقليمي المتغيّر

يتحدّى الشكلُ المؤسساتي للائتلافات الأمنية غير الرسمية الفرضية القائلة بأن الأمن في الشرق الأوسط يمكن فهمه من منظور مجمعات إقليمية يُحدّدها القرب والجوار والعداوة والصداقة والهوية أو حتى يجب فهمه على هذا النحو.[10] لطالما استُخدمت هذه المفاهيم لتفسير التعاون الأمني بين مجموعات الدول الرئيسية الثلاثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع، ألا وهي: المغرب العربي (المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا وتونس)؛ والمشرق (مصر والأردن والأراضي الفلسطينية ولبنان والأردن وسوريا والعراق وإسرائيل)؛ والدول الخليجية الستة في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية وقطر والكويت والبحرين وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة).

إلّا أنّ عضوية الائتلافات الأمنية غير الرسمية ذات القيادة المحلّية تتخطّى منطقة جغرافية محدّدة. يتجلّى ذلك في عضوية تحالف الحرب في اليمن والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، اللذين تقودهما المملكة العربية السعودية. بالفعل، تبعد سبعة دول من أصل الدول الـ15 التي قدّمت الدعم العسكري وغير العسكري للمملكة في بداية حملة اليمن ما بين 5,500 و8,000 كيلومتر عن اليمن.[i] ومن بين أعضاء التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب الذين يفوق عددهم الـ40، تقع 15 دولة على بعد أكثر من 6,500 كيلومتر عن مركز عمليات التحالف في العاصمة السعودية الرياض.[11]

كذلك، تفرض هذه الائتلافات شروطاً قليلة أخرى على العضوية. فهي لا تطلب اختبار هوية ولا تمنع دخول الدول بسبب ضعفها الاقتصادي أو اختلافاتها السياسية. من الناحية العملية، يمكّن غياب معايير القبول الصارمة قيادة هذه الائتلافات بتذليل إحدى العقبات الرئيسية في البنى الإقليمية القائمة، وهي سهولة ضم أعضاء جُدد. لقد حاولت المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، في مناسبات متعدّدة بين أواخر الثمانينات و2014، ضم الأردن والمغرب ومصر إلى إطارٍ أمني ذات تصوّر جديد لمجلس التعاون الخليجي.[12] غير أنّ هذه الجهود باءت بالفشل مراراً وتكراراً بسبب رفض عدد من أعضاء مجلس التعاون الخليجي تبنّي خطة المملكة لتوسيع المجلس. لكن ما إن نشبت حرب

i. هذه الدول هي المغرب وماليزيا والسنغال والولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة.

اليمن في مارس 2015، تمكّنت السعودية من ضم البلدان الثلاثة إلى التحالف الأمني الناشئ لليمن بسبب غياب معايير القبول الصارمة وحق النقض من أعضاء آخرين.

لهذه الائتلافات ميزتان رئيستان، المرونة والطابع غير الرسمي، وستكون لهما انعكاسات أمنية وسياسية أساسية على دفع النظام الإقليمي قدماً. على الصعيد السياسي، وخلافاً للتحالفات الأكثر رسميةً، لا تشترط هذه الائتلافات على الأعضاء أن يكونوا شركاء سياسيين. كما تُظهر العلاقة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين، يمكن لعضوية هذه الائتلافات أن تُشجّع نشوء علاقات سياسية جديدة بفضل مرونتها، حتى بين الدول التي تجمعها علاقات دبلوماسية.[13]

يكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للنظام الإقليمي المستقبلي لأنه يعني أنّ الائتلافات الأمنية غير الرسمية قادرة على جمع جهات مختلفة قد لا تستطيع التعاون مباشرة في سياقٍ مختلف، ما يسمح لهذه الائتلافات بأن تتحوّل إلى أدوات في السياسة الخارجية تسهّل إعادة التنظيم الإستراتيجي وتقديم فرص لتعزيز مكانة المشاركين فيها وسمعتهم وحتى دورهم القيادي. إنّ القرار الأمريكي في سبتمبر 2021 بنقل مسؤولية قيادة إسرائيل القتالية من القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا (EUCOM) إلى القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) يندرج في إطار هذا النوع من التفكير، بما أنه زاد على الفور فرص إسرائيل للعمل في المجال الأمني مع دول لم تكن قد وافقت بعد على تطبيع العلاقات معها.

غير أنّ السنوات الماضية أثبتت أنّ ما يميّز هذه الائتلافات من طابعٍ غير رسمي ومرونة يمكنه أن يعرقل في الوقت نفسه فعاليتها في تحقيق مهامها الأمنية المحدّدة. وكان ذلك واضحاً للغاية، لا سيّما في فشل تحالف حرب اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية في تحقيق أهدافه المعلنة. في الواقع، على الرغم من أنّ مرونة هذه الائتلافات الأمنية وطابعها غير الرسمي يُسهّلان على قيادتها جذب أعضاء جُدد، إلّا أنّهما يُصعّبان عليها في الوقت نفسه التحكّم بالائتلاف أو فرض خياراتها الأمنية على الجهات المحليّة الأخرى، أكان حجمها أصغر أم موازياً لجهة مكانتها أو قوتها. لعلّ ذلك يُلقي الضوء على أحد أهم الأسئلة حول النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في السنوات القادمة: كيف ستتعامل القوى المتوسّطة المحلية التوّاقة إلى النفوذ الإقليمي مع بعضها البعض في غياب جهة خارجية مهيمنة ومسيطرة؟ من المرجّح أن يُشكّل ذلك مصدراً رئيسياً من انعدام الاستقرار الإقليمي في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الجهات أنّه من المهم أن تتحدّى بعضها البعض لخدمة مصالحها الوطنية أو طموحاتها الدولية.

الخاتمة

تكتسي الائتلافات الأمنية غير الرسمية أهمية في ما تُجسّده من واقعٍ جيوسياسي متغيّر في الشرق الأوسط. وتُدخل كذلك عنصراً جديداً كونها تشكّل أُطراً أمنية إقليمية بقيادة قوى متوسّطة محليّة عوضاً عن قوى عظمى خارجية. لكنها أثبتت حتى الآن عدم فعاليتها بطريقتين أساسيتين: لم تقدّم للقادة أي فرصة لفرض أنفسهم على غيرهم من الأعضاء داخل الائتلافات التي يقودونها، ولم تؤمّن هذه الائتلافات إطاراً قادراً على إعادة صياغة النظام الإقليمي وفقاً لخيارات هؤلاء القائد الأمنية. في الواقع، فهي إما فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية (اليمن) وإما عجزت عن الانتقال من التأسيس إلى التعاون الناشط (التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب) وإما ركّزت على الشقّ الاقتصادي أكثر منه العسكري (العلاقة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين). لهذه الأسباب مجتمعةً وعلى الرغم من جاذبيتها للجهات المحليّة الطموحة، من غير المرجّح أن تتمكّن الائتلافات الأمنية غير الرسمية في السنوات القادمة من معالجة مصادر انعدام الاستقرار وانعدام الأمن بفعالية ضمن النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.

الهوامش

1. أحد الأمثلة في أفريقيا هو فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، وهي ائتلاف بين نيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون يهدف إلى مواجهة بوكو حرام ومجموعاتها المنشقّة الناشطة في هذه الدول. See "Multinational Joint Task Force," Multinational Joint Task Force, accessed March 16, 2023, https://mnjtffmm.org/; see also, Moda Dieng, "The Multi-National Joint Task Force and the G5 Sahel Joint Force: The limits of military capacity-building efforts," Contemporary Security Policy 40, no. 4 (2019): 481–501, https://doi.org/10.1080/13523260.2019.1602692.

2. See, for example, Rory Miller and Sarah Cardaun, "Multinational security coalitions and the limits of middle power activism in the Middle East: the Saudi case," International Affairs 96, no. 6 (November 2020): 1509–1525, https://doi.org/10.1093/ia/iiaa158.

3. Clive Jones and Yoel Guzansky, "Israel's relations with the Gulf states: Toward the emergence of a tacit security regime?," Contemporary Security Policy 38, no. 3 (2017): 398–419, https://doi.org/10.1080/13523260.2017.1292375; See also, "Israel's unexpected military alliance in the Gulf," The Economist, June 30, 2022, https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2022/06/30/israels-unexpected-military-alliance-in-the-gulf.

4. "Council of Arab and African States Bordering the Red Sea and Gulf of Aden," Arab News, February 17, 2020, https://www.arabnews.com/tags/council-arab-and-african-states-bordering-red-sea-and-gulf-aden; Mona Sukkarieh, The East Mediterranean Gas Forum: Regional Cooperation Amid Conflicting Interests, Briefing, (New York: Natural Resource Governance Institute, March 1, 2021), https://resourcegovernance.org/analysis-tools/publications/east-mediterranean-gas-forum-regional-cooperation-amid-conflicting,

5. Ed Payne and Salma Abdelaziz, "Muslim nations form coalition to fight terror, call Islamic extremism 'disease'," CNN, December 22, 2015, https://edition.cnn.com/2015/12/14/middleeast/islamic-coalition-isis-saudi-arabia/index.html.

6. "What is the Coalition?," The Global Coalition against Daesh, accessed March 16, 2023, https://theglobalcoalition.org/en/.

7. Rory Miller, "Managing Regional Conflict: The Gulf Cooperation Council and the Embargo of Qatar," Global Policy 10, no. 2 (June 2019): 36–45.

8. Zeev Maoz, "Domestic politics of regional security: theoretical perspectives and Middle East patterns," Journal of Strategic Studies 26, no. 3 (2010):19–48; Matteo Legrenzi and Marina Calculli, Regionalism and Regionalization in the Middle East: Options and Challenges, Issue Brief, (New York: International Peace Institute, March 29, 2013), https://www.ipinst.org/2013/03/regionalism-and-regionalization-in-the-middle-east-options-and-challenges.

9. Rory Miller, International Actors and the New Balance of Power in the Gulf, Report, (Doha, Qatar: Al Jazeera Studies Centre, March 19, 2018), http://studies.aljazeera.net/en/reports/2018/03/international-actors-balance-power-gulf-180319102303575.html.

10. Barry Buzan and Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 40–43.

11. "Military action in Yemen: Who's for it, who's against?," Al Jazeera, June 27, 2017, https://www.aljazeera.com/news/2017/6/27/military-action-in-yemen-whos-for-it-whos-against; "Member Countries," Islamic Military Counter Terrorism Coalition, accessed March 16, 2023, https://imctc.org/en/AboutUs/MemberCountries/Pages/default.aspx.

12. For the two more recent Saudi attempts to do this see Alan Philps, "The 'GCC Plus' would be the beginning of a new order," The National, May 13, 2011, https://www.thenationalnews.com/the-gcc-plus-would-be-the-beginning-of-a-new-order-1.411743; Saud Al Tamamy, "GCC Membership Expansion: Possibilities and Obstacles," Al Jazeera Centre for Studies, March 31, 2015, https://studies.aljazeera.net/en/dossiers/2015/03/201533171547520486.html.

13. Oliver Holmes, "UAE, Bahrain and Israel sign historic accords at White House event," The Guardian, September 15, 2020, https://www.theguardian.com/world/2020/sep/15/uae-bahrain-and-israel-sign-historic-accords-at-white-house-event-formal-relations-trump-netanyahu.

جيوسياسيّات الطاقة:
أوبك+ وتحدّيات نظام الطاقة الجديد

نيكولاي كوزانوف

جامعة قطر

نيكولاي كوزانوف هو أستاذ باحث مشارك في مركز دراسات الخليج في جامعة قطر. وهو أيضاً باحث غير مقيم في برنامج معهد الشرق الأوسط للاقتصاد والطاقة، وزميل إستشاري في برنامج روسيا وأوراسيا في تشاتام هاوس. تركّز بحوث كوزانوف على الجغرافيا السياسيّة المتعلّقة بالمواد الهيدروكربونية في الدول الخليجيّة والسياسة الخارجيّة الروسيّة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاقتصاد الإيراني والعلاقات الدوليّة. هو حائز على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة ولاية سانت بطرسبرغ في العام 2010.

يودّ المؤلّف أن يشكر عادل عبد الغفار وغالب دالاي، ونجلاء بن ميمون بشكلٍ خاص، على تعليقاتهم ومساعدتهم القيّمة.

المقدّمة

لقد أظهر قرار أوبك+ بزيادة خفض إنتاج النفط بـ1,66 مليون برميل يومياً ابتداءاً من شهر مايو 2023[1] بوضوح أنّ لدى المنظّمة الوسائل لتنظيم سوق النفط والاستعداد لاستخدامها من دون إيلاء أهميّة تُذكر لهواجس مستهلكي النفط.

لقد أثار قرارُ أوبك+ غير المتوقّع بخفض مستويات الإنتاج نقاشات بين مراقبي السوق حول الرابط القوي بين المرحلة الجديدة في تطوّر المنظّمة، حيث استعادت موقعها كإحدى الجهات الأكثر نفوذاً في السوق، واندلاع الحرب الروسيّة في أوكرانيا في فبراير 2022.[2] بالفعل، يبرز تباينٌ صارخ بين أوبك+ في العام 2023 وما كانت عليه أوبك بين العامين 2014 و2016 حين فقدت السيطرة على السوق وواجهت صعوبات للتعاون بفعاليّة مع منتجي النفط التقليديين الآخرين. وعلاوة على ذلك، تُميّز الوحدةُ غير المسبوقة في صنع القرار بين المملكة العربيّة السعوديّة وروسيا المنظّمة الحاليّة عن أوبك+ بين العامين 2017 و2020، التي تخبّطت في مشاكل كبيرة متعلّقة بالانضباط والتي شنّ قادتها حرب أسعار لم تدم طويلاً ضد بعضهم البعض في ربيع 2020.[3]

غير أنّ عمليّة تطوّر أوبك إلى شكلها الحالي انطلقت قبل اجتياح بوتين لأوكرانيا بكثير، وتأثّرت بعوامل متعدّدة شملت ثورة النفط الصخري الأمريكيّة المضطربة[1] في أواخر العقد 2000 حتى منتصف العقد 2010[4] وبداية المرحلة الرابعة[ii] من الانتقال في مجال الطاقة.[5] في ظلّ تأثير هذه العوامل،[iii] في أواخر العقد 2010، اضطرّت المملكة العربيّة السعودية،[6] وهي القائد الفعلي لمنظمة أوبك+، إلى التخلّي عن إستراتيجيّة تعظيم حصّتها في السوق، التي شملت تقديم أسعار معتدلة للنفط وإقصاء المنافسين ذوي كلفة إنتاج أعلى. فانتقلت بالأحرى إلى مفهوم تحقيق أقصى قدر من ايرادات الموارد الطبيعية[iv] للموارد الطبيعيّة بهدف درّ الأموال الضروريّة لتطوير اقتصادها من أجل تلبية حاجات التحوّل الجاري في مجال الطاقة.[7] تضمّنت هذه الإستراتيجيّةمن بين أساليب أخرى الحفاظ على كلفة برميل النفط بأعلى مستوى ممكن من خلال ضبط حجم الإنتاج وخفضه.

واضطرّت المنظّمة إلى إعادة إرساء التوازن في علاقاتها مع جهتين رئيسيتين في سوق النفط—الولايات المتحدة وروسيا. بالإضافة إلى ذلك، فيما أصبحت الولايات المتحدة منتجاً ومصدّراً بارزاً للهيدروكربونات، لم تعد تعتمد كثيراً على إمدادات النفط من منطقة الخليج. علاوة على ذلك، بصفتها دولةً منتجة للنفط، كانت الولايات المتّحدة بشكلٍ جزئي في منافسةٍ مع دول المنطقة. وقد انعكس ذلك حتماً على ديناميكيات العلاقات الأمريكيّة مع قادة أوبك في الدول الخليجيّة. بالتالي، أظهرت ردّة الفعل الأمريكية المحدودة على الهجمات التي استهدفت المنشآت النفطية في منطقتي بقيق وخريص في العام 2019 والتي يُزعم أنّ الحوثيين المدعومين من إيران قد شنّوها، أنّ الولايات المتّحدة لم تعد مهتمة بالقدر نفسه في ضمان أمن إمدادات النفط الإقليميّة.[8] في غضون ذلك، استأنف السياسيون الأمريكيون منذ العام 2018 تهديداتهم بإقرار ما يسمى بقانون "نوبك" (NOPEC أو ما يعني "لا لتكتل لإنتاج وتصدير النفط")[v] كعقابٍ ضدّ أوبك بسبب رفعها أسعار النفط، بالإضافة إلى سحب النفط من الاحتياطي النفطي الإستراتيجي بهدف خفض الأسعار في العام 2022. لقد أثبت ذلك بوضوح للمنظّمة النفطيّة أنّ أيّ حليف كانت تعتبره غير مشروط يمكنه—إن اقتضى الأمر—الانقلاب ضدّ مصالح الدول الخليجيّة.[9]

في المقابل وبغية التأثير بفعالية في سوق النفط وخفض عدد "المنتفعين بالمجان" الذين قد يستفيدون مجاناً من جهود أوبك، أُرغمت المنظمة على توسيع تعاونها مع روسيا، التي أقرّت قيادتها بنهاية العقد 2010 بأنّ سياستها السابقة المتمثّلة بالابتعاد عن أوبك قد استنفدت نفسها. وأدّى التقارب الناشط بين أوبك، لا سيما المملكة العربيّة السعودية والإمارات العربيّة المتّحدة والكويت، وموسكو في العام 2016 إلى تشكيل ما عُرف بأوبك+ حين وافقت عشرة دول إضافية، ومن ضمنها روسيا، على تنسيق إنتاجها النفطي مع أعضاء أوبك.[10] وقد تمكّنت البنية الجديدة من وضع حدّ للانخفاض في أسعار النفط وساعدت في استقرار وضع السوق في خلال جائحة فيروس كورونا المستجدّ بين العامين 2020 و2021، على الرغم

i. تُشير عبارة "ثورة النفط الصخري الأمريكيّة" إلى الوسائل الجديدة لاستخراج النفط والغاز المحكم التي أُدخلت بكثافة إلى الولايات المتّحدة في العقد 2000. وقد سمحت لمنتجي الهيدروكربون الأمريكيين بزيادة إنتاجهم المحلّي إلى حدّ بعيد بوقتٍ قصير نسبياً. لم يُعتبَر ذلك الوضع في سوق النفط العالميّة فحسب من خلال تحويل الولايات المتّحدة إلى أحد أكبر منتجي الهيدروكربون، بل شكّل أيضاً مثالاً يحتذى به بالنسبة إلى عددٍ من الدول الأخرى وأنشأ صناعةً للنفط الصخري اختلفت دورات حياتها ومبادئ عملها عن الصناعة في قطاع النفط التقليدي إلى حد بعيد وغالباً ما خلقت تحديات بالنسبة إلى الدول المنتجة التقليديّة على غرار المملكة العربيّة السعوديّة أو روسيا.

ii. غالباً ما تُعرَف المرحلة الرابعة من التحوّل في مجال الطاقة بـ"التحوّل المستمر في قطاع الطاقة العالمي من طاقةٍ قائمة على الوقود الأحفوري إلى طاقة خالية من الكربون بحلول النصف الثاني من هذا القرن. وتكمن في صلب هذا التحوّل الحاجةُ إلى تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتّصلة بالطاقة من أجل الحدّ من التغير المناخي." لا يُشير الانتقالُ الحالي في مجال الطاقة إلى الدور المتزايد لمصادر الطاقة المتجدّدة في الاقتصاد العالمي فحسب، بل أيضاً إلى المجموعة المتشعّبة من العمليّات التي تتضمّن إزالة الكربون وتحسين فعاليّة الطاقة والتكنولوجيا الرقميّة والأنظمة التنظيميّة الإصلاحيّة لتجارة الطاقة، بما في ذلك من خلال اللامركزية. لا مفرّ من أنّ كل ذلك ينعكس سلباً في غالب الأحيان على مكانة منتجي النفط التقليديين.

iii. بحلول العام 2017، كانت ثورة النفط الصخري قد أضعفت إلى حد بعيد موقع المملكة العربيّة السعوديّة وأوبك+ في سوق النفط، وقصّرت دورات أسعار النفط، وهدّدت بإنتاج فائض طويل الأمد في العرض على الهيدروكربون. والأهم أنّ ثورة النفط الصخري غيّرت بنية سوق النفط، إذ حوّلت الولايات المتحدة من أحد المستهلكين الرئيسيين للنفط إلى منتج للنفط، وأعادت توجيه تدفّق الموارد نحو آسيا. في المقابل، أثار الانتقالُ في مجال الطاقة الذي حفّزته ثورةُ النفط الصخري بشكلٍ جزئي مسألةَ الركود المحتمل وانخفاض الطلب العالمي على النفط في الأمد البعيد، ما وضع مستقبل ازدهار منتجي النفط التقليديين على المحك.

iv. بشكلٍ عام، يمثّل تخفيف الأسعار محاولةً محفوفة بالمخاطر كونها تطلق حروباً على الأسعار تعتمد نتائجها أيضاً على قدرة جهات أخرى على تغيير مخرجاتها وتخفيض كلفة الإنتاج. لقد أظهرت حرب الأسعار التي شنّتها المملكة العربيّة السعوديّة بين العامين 2014 و2016 ضد منتجي النفط الصخري من خلال زيادة إنتاج النفط أنّ هذه الإستراتيجيّة تقوّي فقط الخصوم السعوديين من خلال تشجيعهم على خفض تكاليف الإنتاج أكثر وتعديل مستويات مخرجاتهم. في المقابل، لم تُبرّر أرباح السوق المعتدلة للغاية الخسائر الماليّة الناجمة عن الأسعار المتدنيّة.

v. نوقش قانون "نوبك" في الكونغرس الأمريكي ابتداءاً من العام 2000. لكن بعد العام 2009 وحتى العام 2018، لم يولِه صنّاع السياسة الأمريكيون اهتماماً يُذكر.

من التوتّر في العلاقات بين أعضائها[vi] في بعض الأحيان.[11] أصبح اجتياح بوتين لأوكرانيا في العام 2022 امتحاناً جديداً لأوبك+، وقد نجحت فيه حتى الآن.

الحرب: هديّة ولعنة

شكّل الاعتداء الروسي على أوكرانيا هديّة ولعنة في آن بالنسبة إلى المنظّمة النفطية في نواحٍ مختلفة. من جهةٍ، من الواضح أنّه بطّأ عمليّة الانتقال في مجال الطاقة، فمدّد عصر النفط وأثبت الحاجة إلى استثمارات دوليّة أكبر في هذا القطاع. وقد سمحت الأرباح المتأتية من أسعار النفط المرتفعة لأعضاء المنظمة بالتخفيف من الخسائر المالية التي تكبّدتها في خلال السنوات السابقة وتحسين مؤشّراتها للاقتصاد الكلي. من جهةٍ أخرى، تأجّل الانتقال إلى نموذجٍ جديد من الاستهلاك العالمي للطاقة ليس إلّا، لكن لم يُلغَ. علاوة على ذلك، بهدف الاندماج بنجاح في المنظومة الاقتصاديّة الجديدة "ما بعد النفط" وضمان استمرار الطلب على موارد الهيدروكربونات، ينبغي على منتجي النفط التقليديين الشروع في تطبيق برامج اقتصاديّة طموحة ومتشعّبة، بما فيها إجراءات آيلة إلى إزالة الكربون من إنتاج النفط والغاز والبتروكيماويات وتنويع اقتصاداتهم وتطوير مصادر الطاقة المستدامة وإعادة بناء أنظمة الطاقة الخاصة بهم. يتطلّب كل ذلك أموالاً طائلة ناتجة عن عائدات النفط. لكن كما هو الحال، لا يمكن أن يضمن الوضع الحالي تدفقاً ثابتاً للنفط.

حالياً، تشهد السوق صراعاً شديداً لا سابقة له بين العوامل السياسيّة والاقتصاديّة التي تُحدّد ديناميكيّات أسعار النفط. ولم تتّضح بعد نتائج هذا الصراع. وتؤدّي العوامل السياسيّة، على غرار حرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على أوكرانيا وانعدام الاستقرار في ليبيا وفشل المفاوضات الافتراضي حول البرنامج النووي الإيراني، إلى ارتفاع الأسعار. في المقابل، تدفع العوامل الاقتصاديّة والسوقيّة الأساسيّة باتجاه خفضها. من أهم هذه العوامل الاقتصاديّة طلب الصين الذي يصعب التنبؤ به وإعادة الهيكلة العالميّة لتدفّقات النفط بموجب قرار الاتّحاد الأوروبي الامتناع عن الاعتماد على هيدروكربونات روسيا والتباطؤ المتوقّع في النمو الاقتصادي العالمي بسبب أسعار النفط والغاز المرتفعة والاضطرابات في سلاسل الإمداد.

في ظروف طبيعيّة، يكون لعوامل السوق تأثيرٌ أقوى من العوامل السياسيّة في تجارة الهيدروكربونات، ويميل تأثيرها إلى أن يكون طويل الأمد.[12] ترتكز الحلول للمسائل المنبثقة عن العوامل الجيوسياسيّة والتي تؤثّر في جانب الإمداد على المبادئ الاقتصادية الأساسيّة ويسهل تطبيقها بشكلٍ نسبي. على سبيل المثال ونظراً لتوفّر البدائل، يمكن للسوق إعادة هيكلة سلاسل الإمداد لاستبدال "مصدر إشكالي"، وتخفيف التأثير المُزعزع للعوامل السياسيّة. وقد تجلّى ذلك في مسألة العقوبات الأمريكيّة ضدّ فنزويلا في العام 2019، حيث سرعان ما استُبدل النفط الثقيل والحامض الذي لم يتمكّن من ولوج السوق العالميّة بسبب العقوبات بمعادلات روسيّة.[13]

من جهةٍ أخرى، إنّ العوامل الاقتصادية بمعظمها مرتبطة بجانب الطلب ويمكن أن تنجم عن تغييرات هيكليّة عميقة ومتشعّبة في الاقتصاد العالمي. ليس تأثيرها في سوق النفط مباشراً دائماً، وإيجاد الحلول، كما في حال عمليّات الانتقال الجارية في مجال الطاقة، ليس أمراً بسيطاً دائماً. بالتالي، إنّ تأثير العوامل الاقتصاديّة الأساسيّة في وضع السوق أعمق وطويل الأمد.[14] بيد أنّ العالم يمرّ حالياً بأوقات غير عاديّة. فلم يعد للعوامل السياسيّة تأثيرٌ قصير الأمد في السوق يسهل تعويضه بإعادة توجيه تدفقات النفط. وسيؤثّر اعتداء الكرملين على أوكرانيا وألاعيب "سلاح النفط" بين روسيا والغرب في أسعار النفط لفترةٍ طويلة، ما يُضفي ضبابيّة حادة على سوق الهيدروكربونات.[15]

اللقاء مع عالمٍ جديد وشجاع

بهدف ضمان مصالح الأعضاء الرئيسيين في أوبك+، تبدي المنظمة استعداداً واضحاً للتحرّك. وتسمح قدراتها الحاليّة لها بتأدية دور المنتج المتأرجح. إذا أخذت منظّمة أوبك+ خفض الإنتاج الذي قرّرته في شهر مايو في عين الاعتبار، يمكنها زيادة إنتاجها حتى 4 مليون برميل في اليوم، وممارسة تأثير نفسي

vi. في خلال سنوات مختلفة، واجهت وحدة أوبك+ تحديات ناجمة عن نشوء توتّرات داخل المنظمة بسبب تخلّف بعض الدول عن الالتزام بحصص الإنتاج في بعض الأحيان ومحاولاتها غش سائر الأعضاء. على سبيل المثال، كانت روسيا أشهر غشاش بين العامين 2017 و2020، على الرغم من الالتحاق الدوري بها من قبل جهات أخرى كالعراق وكازاخستان وعُمان. لقد استاء أعضاءٌ آخرون في أوبك+ من توزيع تخفيضات الإنتاج وحجمها، ويُعتقد أنّ عدداً من المسؤولين الإماراتيين كان غير راضٍ عن عبئهم في التخفيض في المنظّمة، وأخيراً مطالب بعض الدول مثل إيران وليبيا وفنزويلا بالاحتفاظ بوضعها الخاص داخل أوبك+ الذي يسمح لها بتجاهل حصص الإنتاج المفروضة من المنظمة.

في السوق. في المقابل، من الواضح أنّ مركز صنع القرار انتقل إلى المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة والكويت.[16] تملك هذه الدول القدرة على ضبط حجم الإنتاج وتنفيذ القرارات بخفض الإنتاج تنفيذاً دقيقاً. أمّا الجهات المتبقية على غرار إيران وليبيا وفنزويلا، فهي إما تعاني من عوامل سياسيّة تُقيّد مشاركتها في أنشطة المنظّمة وإما تُواجه تداعيات استثماراتها غير الكافية في قطاع النفط على مدى السنوات الفائتة. وهي غير قادرة على المحافظة حتى على حصص الإنتاج القائمة بشكلٍ منتظم، ناهيك عن زيادة إنتاجها. وعلى الرغم من أنّ روسيا أعلنت عن خفض طوعي في الإنتاج بقدر 500 ألف برميل في اليوم، إلّا أنّها مرغمة على القبول بخفض مخرجاتها بأي حال. يُقدَّر بأنه في العام 2023 يمكن أن تؤدّي العقوبات إلى خفض حجم إنتاجها بـ700 ألف برميل يومياً. بعبارةٍ أخرى، لقد ولّى زمن المعسكرات المتعدّدة داخل أوبك وأوبك+ في الوقت الحاضر. يتّخذ ثلاثة قادة قرارات المنظمة النفطية، وإن لا يخلو ذلك من تناقضات بينهم. ويتحمّل هؤلاء القادة الجزء الأكبر من قرار خفض إنتاج النفط لضمان حقهم في القيادة.[17]

في ظلّ هذه الظروف، يعكس سلوك المنظمة بشكلٍ متزايد مصالح السعودية والإمارات والكويت. بالتالي، إذا كانت أوبك+ في زمن ما قبل الجائحة وفي خلالها أكثر اهتماماً بسوق مستقرّة ذات أسعار مرتفعة بشكلٍ معقول، وتعكس توافق آراء غالبيّة المشاركين في المنظّمة، فالآن ينبع قرار خفض حجم الإنتاج منذ مايو 2023 بشكلٍ رئيسي من رغبة السعوديّة والإمارات في رفع الأسعار إلى أعلى مستوى ممكن لتوليد أموال فوريّة لبرامجهما الاقتصاديّة الطموحة.[18]

بحلول العام 2023، أصبحت منظّمة أوبك+ ككل أكثر تركيزاً على مصالح المنتجين الكبار بين أعضائها الرئيسيين، وأولت اهتماماً أقل إلى المستهلكين. عادةً ما تُطوَّر العلاقات مع المستهلكين على المستوى الثنائي بين الدولة المنتجة وعميلها، وتُعطى الأولوية للدول التي يمكنها ضمان الطلب على النفط الخاص بعضو من أعضاء المنظّمة على المدى الطويل، أي الجهات الآسيوية في ما يتعلّق بالدول العربيّة. في هذه الظروف، لا يشكّل المستهلكون الغربيون أولوية. وبشكلٍ عام، لا تَعتبر المنظمة مزاعمهم بأنّ أسعاراً مرتفعة للنفط يمكن أن تؤدّي إلى ركودٍ اقتصادي كحجةٍ جدّية تستدعي إعادة النظر في إستراتيجيّات الإنتاج. ونظراً لدور العوامل الجيوسياسيّة المدمّر بشكل متزايد في سوق النفط، لا تعتبر الجهات الرئيسيّة في أوبك+ روسيا مسؤولة وحدها عن الوضع، بل أيضاً الغرب الذي فرض ضغوطاً اقتصاديّة على قطاع النفط الروسي.[19] بالتالي، يمكن أن تتلقى منطقةُ الخليج دعوات الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي إلى زيادة الإنتاج ببعضٍ من الاستياء، حيث يُطلب من أعضاء أوبك+ التضحية بعائداتهم من ارتفاع أسعار النفط بهدف تعويض تكاليف الغرب الناجمة عن مواجهة روسيا، وهو صراعٌ لم ينخرطوا فيه ولا مصلحة لديهم فيه.

وضع صعب

في ظلّ هذه الظروف، تُصوّر وسائل الإعلام على نحو متزايد تردّد المنظّمة في قطع علاقاتها مع روسيا أو زيادة إنتاج النفط على أنّه نشوء "تحالف خبيث" بين موسكو وأوبك+، وهو ليس أمراً دقيقاً بالضرورة.[20] في حين أنّ قرارات المنظّمة سابقاً بخفض الإنتاج قد خدمت مصالح موسكو في سعيها للحصول على أموال إضافيّة لمغامراتها العسكريّة، لا يمكن استبعاد أنّ بعض خطوات المنظمة في العامين 2022 و2023 كانت لها نكهة معادية للولايات المتحدة.[21] وثمة إحساس لا يمكن إنكاره بالتعاطف مع روسيا من الجانب السعودي ناجم عن اعتقاد السعوديين بأنّ آليات العقوبات نفسها التي تُطبَّق ضدّ روسيا يمكن استخدامها ضدّها أيضاً. وهذا بدوره يُقرّب الرياض من موسكو. وبالتالي، سارعت القيادة السعودية إلى تصوّر مبادرة الاتحاد الأوروبي بفرض حدّ أقصى على أسعار النفط الروسي كسيناريو قد ينطبق عليها، ما دفع الرياض إلى الإعراب عن تضامنها مع موسكو من خلال التلويح بوقف مبيعات النفط للمشترين الذين يجرؤون على فرض حدود على أسعار النفط السعودي—وهو تهديد مشابه للذي وجّهه الكرملين لعملائه.[22]

إلّا أنّ العلاقات بين روسيا وأوبك+ لا تزال تتعلّق بشكل أساسي بالمصالح المتزامنة، أكثر منه بنشوء ائتلاف حيث يكون أحد الشركاء مستعداً للتضحية والتنازل لصالح الآخر. لا يزال قادة أوبك+ عمليين،

وتُملي براغماتيّهم عليهم الاحتفاظ بروسيا ضمن أعضاء أوبك+. أولاً، تهمّهم زيادة أرباحهم إلى الحد الأقصى والمحافظة على تأثيرهم في السوق، وسيبقى ذلك صعباً وغير مستقر لسنوات قادمة. وهذا يُعطي الأولويّة للمحافظة على أوبك+ كوسيلة ضغط فعّالة. من دون روسيا، التي تحتفظ بشكل غير متوقّع بمكانتها كقائد في السوق، من شأن أوبك+ أن تفقد من تأثيرها. بالإضافة إلى ذلك، من المهم أيضاً الحفاظ على الانضباط داخل المنظمة، والمبدأ الأساسي هو أن يمتنع أعضاء المنظمة عن استغلال مشاكل بعضهم البعض السياسيّة والاقتصاديّة لزيادة حجم إنتاجهم الخاص. علاوة على ذلك، من شأن زيادة الإنتاج بناءً على طلب الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي أن تضيّع أداة قيّمة لتأثير أوبك+ في السوق العالمية، وهي قدرة الإنتاج الاحتياطيّة. إنّ المنظمة غير مستعدة للقيام بذلك من أجل المستهلكين. في هذه الأوقات غير المستقرة، حري بهم المحافظة على هذه الأداة لمصلحتهم الخاصة، لا سيما أنّ أزمة سوق النفط العالمية لا تشارف على نهايتها.[23]

المضي قدماً

بشكلٍ عام، كان العام الماضي مفيداً بالنسبة إلى أوبك+. لقد استعادت المنظمة تأثيرها السابق، وتتمركز بفضل وحدتها المتزايدة وانضباطها النسبي كقوةٍ رئيسيّة في سوق النفط لفترة طويلة في المستقبل. بالطبع، لا تتمتّع المنظمة بسلطةٍ مطلقة بالقدر الذي تشاء. ولم يؤدِ خفض الإنتاج في مايو 2023 إلى ارتفاع فوري حاد ودائم في أسعار النفط: لعدد من الأسباب تأخّر ارتفاع الأسعار حتى منتصف صيف 2023.[24] إلّا أنّ أوبك+ لا تنوي التراجع عن تكتيكات ضبط السوق الناشط من خلال تغيير حجم الإنتاج. ولم تُقرّر دول أعضاء أوبك+ في اجتماعها في 4 يونيو تمديد تخفيضات الإنتاج الحالية حتى نهاية العام 2024 فحسب، بل عدّلت أيضاً حسابات حصص الإنتاج للعام القادم بحيث يتوافق المستوى الاسمي لإنتاج أوبك+ بصورةٍ قصوى مع قدرتها الفعليّة (وهذا، بدوره، سيساعد في زيادة فعاليّة آليات ضبط السوق). علاوة على ذلك، وافقت القيادة السعوديّة طوعاً على خفض إنتاجها في شهر يوليو بمقدار إضافي يبلغ مليون برميل يومياً، وهو قرارٌ يظهر بوضوح الاستعداد القوي من قِبَل قائد أوبك+ لمواصلة نضاله من أجل تحسين ظروف سوق النفط.[25]

الهوامش

1. Martin Matthew and Smith Grant, "OPEC+ Makes Shock Million-Barrel Cut in New Inflation Risk," Bloomberg, April 2, 2023, https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-04-02/saudi-arabia-makes-surprise-500-000-barrels-a-day-oil-output-cut.

2. Federica Marsi, "Is OPEC 'aligning with Russia' after production cuts?" Al Jazeera, October 7, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/10/7/is-opec-aligning-with-russia-after-production-cuts.

3. Stephanie Kelly, "Oil plunges 25%, hit by erupting Saudi-Russia oil price war," Reuters, March 9, 2020, https://www.reuters.com/article/us-global-oil-idUSKBN20V131.

4. See Daniel Yergin, The New Map. Energy, Climate and the Clash of Nations (New-York: Penguin Press, 2020).

5. "Energy transition outlook," International Renewable Energy Agency (IRENA), accessed June 15, 2023, https://www.irena.org/energytransition#:~:text=The%20energy%20transition%20is%20a,emissions%20to%20limit%20climate%20change; See also Robin Mills, "A Fine Balance: The Geopolitics of the Global Energy Transition in the Middle East," in Manfred Hafner and Simone Tagliapietra (eds.), The Geopolitics of the Global Energy Transition (Singapore: Springer, 2020), 116.

6. See Yergin, The New Map.

7. For more see Bassam Fattouh, Rahmatallah Poudineh and Anupama Sen, "The Dynamics of the Revenue Maximization—Market Share Trade-off: Saudi Arabia's Oil Policy in the 2014–15 Price Fall," Oxford Review of Economic Policy 32, no. 2, 223–240, https://www.oxfordenergy.org/publications/the-dynamics-of-the-revenue-maximisation-market-share-trade-off-./saudi-arabias-oil-policy-in-the-2014-2015-price-fall

8. Jason Bordoff and Karen E. Young, "OPEC+ Cut Shows Saudi Geopolitical Ambitions," Foreign Policy, April 6, 2023, https://foreignpolicy.com/2023/04/06/saudi-opec-oil-production-cut-price-geopolitics-./biden-china

9. Salma El Wardany, "OPEC+ Panel Recommends 2 Million-Barrel Cut to Output Limits," Bloomberg, October 5, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-10-05/opec-panel-recommends-2-million-barrel-cut-to-output-limits.

10. "Opec: What is it and what is happening to oil prices?" BBC News, April 4, 2023, https://www.bbc.com/news/business-61188579.

11. For instance, see Salma El Wardany, "UAE Officials Deny Report They're Considering Quitting OPEC," Bloomberg, March 3, 2023, https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-03-03/uae-officials-say-privately-no-plans-to-leave-opec.

12. See Bassam Fattouh and Andreas Economou, Saudi Arabia's Next Oil Move, (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, 2019), https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wp-content/uploads/2019/08/Saudi-Arabias-Next-Oil-Move.pdf; Roland Dannreuther, Energy Security (Cambridge: Polity, 2017), 9–32.

13. Eklavya Gupte, "Analysis: US reliance on Russian oil hits record high despite souring ties," S&P Global Commodity Insights, April 16, 2021, https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/041621-us-reliance-on-russian-oil-hits-record-high-despite-souring-ties.

14. See Fattouh and Economou, Saudi Arabia's Next Oil Move; Dannreuther, Energy Security, 9–32.

15. See Bassam Fattouh and Andreas Economou, Oil Relations and the Balance of Power between the Big-3 Oil Producers: Transformations and impacts (Oxford: Oxford Institute for Energy Studies, March 2023), https://a9w7k6q9.stackpathcdn.com/wpcms/wp-content/uploads/2023/03/Oil-Relations-and-the-Balance-of-Power-between-the-Big-3-Oil-Producers-2Mar2023.pdf.

16. Yesar Al-Maleki and James Cockayne, "Opec Catches Market Off Guard With 'Voluntary' Cuts," Middle East Economic Survey, April 7, 2023, https://www.mees.com/2023/4/7/opec/opec-catches-market-off-guard-with-voluntary-cuts/f3e2dae0-d544-11ed-9962-317c0e0b93b6.

17. Ibid.

18. Bordoff and Young, "OPEC+ Cut Shows Saudi Geopolitical Ambitions".

19. Manus Cranny and Grant Smith, "Saudi Minister Says Price Cap Fans Uncertainty as OPEC+ Cuts", Bloomberg, October 5, 2022, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-10-05/saudi-minister-says-price-cap-adds-to-uncertainty-as-opec-cuts.

20. Marsi, "Is OPEC 'aligning with Russia' after production cuts?"

21. Nick Wadhams, Annamarie Hordern, and Matthew Martin, "Biden Forced To Rethink Saudi Ties For Oil, But Crown Prince 'Pouting,'" NDTV, March 22, 2022, https://www.ndtv.com/world-news/joe-biden-forced-to-rethink-saudi-ties-for-oil-but-crown-prince-pouting-2835850.

22. "After talks in Russia, Saudi Arabia warns price caps on its oil will spark retaliation," Amwaj media, March 17, 2023, https://amwaj.media/media-monitor/after-talks-in-russia-saudi-arabia-warns-price-caps-on-its-oil-will-spark-retalia.

23. Al-Maleki and Cockayne, "Opec Catches Market Off Guard With 'Voluntary' Cuts".

24. Maha El Dahan and Ahmad Ghaddar, "Why are OPEC+ supply cuts failing to boost oil prices?," Reuters, July 4, 2023, https://www.reuters.com/business/energy/why-are-opec-supply-cuts-failing-boost-oil-prices-2023-07-04/.

25. Slav Irina, "Oil Prices Climb as Saudi Arabia Goes It Alone with Additional Cut," OilPrice.Com, June 5, 2023, https://oilprice.com/Energy/Energy-General/Oil-Prices-Climb-As-Saudi-Arabia-Goes-It-Alone-With-Additional-Cut.html#:~:text=Crude%20oil%20prices%20rose%20by,prop%20up%20global%20oil%20prices.

التطبيع وثغراته: الانتقال من اتّفاقات أبراهام إلى تقارب عربي إيراني*

عمر حسن عبدالرحمن

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة

عمـر حسـن عبدالرحمـن هـو زميـل فـي مجلـس الشـرق الأوسـط للشـؤون الدوليّـة وزميـل غيـر مقيـم فـي معهـد بيكـر للسياسـة العامـة بجامعـة رايـس فـي هيوسـتن. تشـمل بحوثـه جيوسياسـيات الشـرق الأوسـط والسياسـة الخارجيـة الأمريكيـة، مـع التركيـز عـلى فلسطين/إسـرائيل والـدول الخليجيـة. وهـو أيضـاً محـرّر أفـكار، المدونـة الالكترونيـة الصـادرة عـن المجلـس حـول التطـورات الإقليميـة وأهـم القضايـا التـي تهـمّ منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا.

*كُتب هذا الفصل أساساً في أبريل 2023. وحُدّث في 29 أكتوبر لكي يعكس تداعيات أحداث السابع من أكتوبر 2023، في ما يتعلّق بالتطبيع الإسرائيلي العربي.

المقدّمة

عندما وقعّت إسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين على ما سمّي اتّفاقات أبراهام في حديقة البيت الأبيض في سبتمبر 2020، ومن ثمّ لحق بها المغرب في شهر ديسمبر من العام نفسه، أُشيد بهذه الاتفاقات على أنّها مبادرة سلام تحويليّة من شأنها أن تُمهّد الطريق أمام قيام نظامٍ جديد للشرق الأوسط.[1] لكن بعد أكثر من ثلاثة أعوام، فشلت الاتّفاقات في ممارسة تأثير إقليمي ملموس، وراوحت مكانها منذ أن غادر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سدّة الرئاسة في يناير 2021، من دون التوقيع على أي اتّفاقات جديدة تحت مظلّة اتّفاقات أبراهام.

وبعيدا عن تعزيز الروابط الثنائية بين الأطراف الموقّعة، طال التأثيرُ الأكبر الفلسطينيين لجهة تعميق شعورهم باليأس والإحباط وتهميش قضيّتهم في التحرّر من الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر منذ 56 عاماً. والحال أنّ الكثيرين اعتبروا أنّ جهود مناصري مشروع التطبيع الرامية إلى تهميش الفلسطينيين وسعيهم إلى تقرير مصيرهم أدّت دوراً محورياً في حسابات حركة حماس حين شنّت هجومها الدامي على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023—وقد أوقف هذا الحدث الزخم الأخير ضم المملكة العربية السعوديّة إلى اتفاقات أبراهام.

من غير المرجّح أن يمضي مشروع التطبيع قدماً في أي وقتٍ قريب، لكن ولو حدث ذلك في ظل الظروف ما بعد 7 أكتوبر، فقد سبق أن نسفت خمس نقاط ضعف رئيسيّة كامنة في صيغة الاتّفاقات جاذبيّةَ التطبيع العربي مع إسرائيل. تشمل نقاط الضعف هذه غياب أي مضمون جوهري فيها، والاعتماد المفرط على الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتصعيد المخاطر بشكلٍ لا يُحتمل، وعدم شعبيّتها على نطاق واسع، والاعتماد على سياق هش. بالتالي، سعت دول إقليميّة، من ضمنها الإمارات العربيّة المتّحدة، وراء اتّفاقات تطبيع بديلة تتعارض مع منطق اتّفاقات أبراهام وسرديتها لكنها أكثر قدرة على إحداث صدى إقليمي—وربما عالمي—كونها تتمحور حول معالجة مصادر العداء ونزع فتيل التوتّر في صراعات الشرق الأوسط المتعدّدة.

اتّفاقات أبراهام

ارتكزت اتّفاقات أبراهام الموقّعة بين إسرائيل وثلاث دول عربيّة عام 2020 على سنوات من العلاقات السريّة بين الأطراف. وعلى الرغم من أنّ إدارة ترامب توسّطت لإبرام الاتّفاقات الرسميّة، إلّا أنّ أساس التطبيع اعتُبر مصلحة وطنيّة للأطراف، لا سيّما إسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة، التي يساعد مثالهما على فهم الدوافع والتداعيات بالنسبة إلى الجانب العربي.

في ما يتعلّق بإسرائيل، فإنّ الدافع وراء التطبيع ذو ثلاثة أبعاد. لقد حاولت إسرائيل طوال أعوام حشد العالم ضد إيران، ومن هذا المنطلق يتعلّق التطبيع جزئيّاً بإضفاء طابع إقليمي على الصراع واستمالة الدول التي تنظر إلى إيران بعين العداء. ثانياً، يهدف التطبيع إلى ممارسة تأثير حاسم على الجدل القائم منذ زمنٍ بعيد داخل إسرائيل حول إمكانيّة أن يؤدّي استمرار السياسات الإسرائيليّة بحق الفلسطينيين إلى عزلةٍ دوليّة. سعى اليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتانياهو، من خلال تطبيع العلاقات مع عددٍ من أوثق حلفاء الفلسطينيين، إلى إقفال باب هذا الجدل، متخلّياً عن صيغة الأرض مقابل السلام التي لطالما ارتكزت عليها المقاربة الدوليّة إزاء عملية السلام ونقض المفهوم القائل بأنه ينبغي حل المسألة الفلسطينيّة قبل أن تتمكّن إسرائيل من نسج علاقات مع المنطقة على نطاقٍ أوسع.[2] ثالثاً، يتعلّق الأمر بنسف قاعدة دعم الفلسطينيين في المنطقة، وهي ليست مهمة لصمودهم فحسب، بل هي أيضاً مهمة في حسابات الدول الغربيّة لحثّ إسرائيل على حل المسألة الفلسطينية كمدخل لتحقيق سلام إقليمي.

أما بالنسبة إلى الإمارات العربيّة المتّحدة، فقد كان الدافع وراء التطبيع ما اعتبرته تهديداً إقليميّاً في حقبة ما بعد الربيع العربي وضرورة ليس فقط للنجاة في منطقةٍ متقلّبة على نحو متزايد تعصف بها الحروب الأهليّة والاضطرابات الثوريّة والاصطفافات الجيوسياسيّة المتغيّرة واشتداد المنافسة بين الدول، لا بل أيضاً للظهور بصورةٍ أقوى في ميزان القوى الإقليمي المُعاد ترتيبه. أعطى تهديدان رئيسيّان على وجه الخصوص دفعاً لتوثيق الروابط مع إسرائيل: قوة إيران المتزايدة ونزعتها التدخليّة خارج حدودها، وانتشار الثورات الشعبيّة—ما جعل من اقتناء أحدث تقنيات المراقبة أولويّة.[3]

سلّط الانطباع بحصول ابتعاد أمريكي عن المنطقة واحتمال خسارة الولايات المتّحدة كالضامن الأمني العريق للدول الخليجيّة، الضوء على الطابع الملح لهذين التهديدين. والحال أنه عدا عن قيمة إسرائيل كشريكٍ أمني ومورِدٍ للتقنيّات القمعيّة، تعتبر الدول الخليجيّة توثيق العلاقة مع إسرائيل وسيلةً غير مباشرة للمحافظة على شراكتها مع واشنطن. ببساطة، يكمن إنقاذ الالتزام الأمني للولايات المتّحدة في صلب الإنفتاح الخليجي على إسرائيل.[4]

بالإضافة إلى توسّط إدارة ترامب في إبرام الاتفاقات، ثبتت مركزيّة الولايات المتّحدة في هذه المعادلة بطرق متعدّدة. فهي قدّمت تنازلات ملموسة لكل اتّفاق، بما فيها الوعد بتزويد الإمارات العربيّة المتّحدة بمعدّات عسكريّة متطوّرة،[5] والاعتراف بمطالب المغرب الإقليميّة بالصحراء الغربيّة،[6] وإزالة تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب (تردّد السودان في متابعة عمليّة التطبيع بعد موافقته في أواخر العام 2020).[7]

علاوة على ذلك، تفيد التقارير بأنه في المحادثات الرامية إلى إقناع المملكة العربيّة السعوديّة بالانضمام إلى دول التطبيع، ركّز ولي العهد الأمير محمد بن سلمان على ما يمكن أن تقدّمه الولايات المتّحدة للسعوديّة، لا سيما في ما يتعلّق بالتزامها بالهيكليّة الأمنيّة في المنطقة والمساعدة على تطوير برنامج نووي مدني وتقليص القيود على مبيعات الأسلحة الأمريكيّة.[8] وبالتالي، كان انتزاع تنازلات من الولايات المتّحدة الأمريكيّة محوريّاً بالنسبة إلى الطرف العربي، ما جعل إسرائيل تبدو في المقابل وكأنها مجرّد مساهِم سلبي.

غير أنّ أصحاب المصلحة تصوّروا محوراً أمنيّاً إقليميّاً تكون الولايات المتّحدة في صلبه، ومتّحداً في وجه إيران. بُعَيد التوقيع على اتّفاقات أبراهام، أعلن البنتاغون عن إعادة تنظيم القيادة المركزيّة للجيش الأمريكي، التي تُشرف على العمليّات في الشرق الأوسط، لكي تشمل إسرائيل وتسحبها من تحت القيادة الأوروبيّة.[9] ترمي هذه الخطوة، التي لطالما نادت بها إسرائيل وأنصارها، إلى تعزيز التنسيق بين الجيش الإسرائيلي والدول العربيّة التي لم تنضم إلى اتّفاقات أبراهام كالمملكة العربيّة السعوديّة وقطر. وأُدمج الواقع الجديد للتطبيع أيضاً في الأفكار القديمة المتعلّقة بالتحالفات العسكريّة على نطاق المنطقة التي يمكن أن تكون بمثابة ثقل مضاد لإيران، بما فيها "حلف ناتو عربي"—الذي أعيدت تسميته لاحقاً باسم "حلف شمال الأطلسي في الشرق الأوسط"—و"تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي" و"تحالف الدفاع الجوي في الشرق الأوسط".[10]

نقاط الضعف والقيود

بعدما ترك دونالد ترامب منصبه في يناير 2021، شهدت وتيرة التطبيع تحت راية اتفاقات أبراهام حالة من الجمود. وعلى الرغم من أن إدارة بايدن أخذت هذه الجهود على عاتقها بعزم وتفان،[11] إلا أنّها لم تبدِ في البداية استعداداً مماثلاً لتسخير جوانب أخرى من السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في خدمة الاتفاقات بصورة عمياء، على غرار ما فعل ترامب في ما يخص مسألة الصحراء الغربيّة. في غياب هذا التعامل بالمثل، الذي تجري فيه الولايات المتّحدة—وليس إسرائيل—المقايضة، تفقد قضيّة التطبيع من جاذبيّتها. لكن في خلال النصف الأول من العام 2023، تغيّرت حسابات البيت الأبيض حين بات التطبيع يُعتبر مصلحةً وطنيّة أمريكيّة أساسيّة. فقد تقاطعت، بشكلٍ خاص، المخاوف من احتمال انجراف المملكة العربيّة السعودية إلى محور الصين السياسي والاقتصادي مع تصعيد المنافسة بين القوى العظمى، لا سيما بين واشنطن وبكين،

في ضوء نيّة واشنطن التي تبدت من قبل، إبقاء الرياض ضمن نطاق نفوذها وبعيداً عن بكين. بناء على ذلك، اكتسبت جهود التطبيع الأمريكيّة زخماً، لا سيما أنّ إدارة بايدن بدأت تعتبرها ذريعةً ضروريّة لإعطاء الرياض تنازلات مهمة في مجال الشؤون الخارجيّة، على غرار معاهدة أمنيّة ملزمة وتطوير التكنولوجيا النوويّة، وهي مواضيع يُعتقد أنه من المستحيل تمريرها في الكونغرس من دون بعدٍ إسرائيلي.[12]

في البداية، استهوت العمليّة المملكة العربيّة السعوديّة، التي لطالما اعتُبرت جائزة التطبيع الكبرى، فأعطت الرياض بعض الإيحاءات لإسرائيل لجهة تعزيز التنسيق الأمني وفتح مجالها الجوي. في الوقت نفسه، أكّدت القيادة السعوديّة مراراً وتكراراً التزامها بمبادرة السلام العربيّة لعام 2002، التي تنصّ على التطبيع مقابل قيام دولة فلسطينيّة.[13] علاوة على ذلك، أحرزت العلاقة الشخصية الفاترة بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس بايدن تقدماً كان بعيد الاحتمال.[14] لكن بينما اكتسب اهتمامُ إدارة بايدن بإبرام اتفاق زخماً جديداً في خلال صيف 2023، ازداد تفاعل ولي العهد مع احتمال القيام بالتطبيع مع إسرائيل مقابل إحراز تقدّم ملحوظ في الشراكة الإستراتيجيّة الأمريكيّة السعوديّة.[15]

بعيداً عن السعوديّة، استمرّ السودان في التردّد في التوقيع على اتفاق منذ الإعلان عن نواياه في أواخر العام 2020، ما دفع بوزير الخارجيّة الإسرائيلي إيلي كوهين إلى زيارة الخرطوم في فبراير 2023.[16] في المقابل، انعطفت دول أخرى كانت تُعتبَر من المرشّحين المحتملين، كسلطنة عُمان، انعطافاً حاداً في الاتّجاه المعاكس. ففي ديسمبر 2022، قام البرلمان العُماني بتوسيع قانون تجريم العلاقات مع إسرائيل، بحيث يشمل أي اجتماع أو تواصل مع شخصيّات إسرائيليّة في مجالات الرياضة والثقافة والفن على الصعيدين العام والخاص.[17] من ناحيته، استبق العراق، المرشّح الأقل ترجيحاً، هذه المبادرة في مايو 2022،[18] تلته تونس مع مشروع قانون في خضم قصف إسرائيل لقطاع غزة في أعقاب السابع من أكتوبر.[19]

ومع ذلك، فإنّ مشروع التطبيع ليس ضحيّة السابع من أكتوبر 2023 فحسب، بل أيضاً ضحيّة خمس نقاط ضعف أساسيّة ومترابطة على الأقل قوّضت زخمه على مدى الأعوام الثلاثة المنصرمة:

1. أولاً، تفتقر اتّفاقات أبراهام إلى إنجازٍ جوهري أساسي، أو على الأقل تسيء تصوير ما يتمّ إنجازه وتُبالغ فيه. فعلى الرغم من الادّعاء بأنّها معاهدات سلام، غير أنّ أطراف الاتفاقات لم تكن يوماً في حالة حرب. هي بالأحرى تُقيم علاقات رسيمّة بين دول كانت تربطها علاقات غير رسميّة في السابق. وتقوم الاتّفاقات بشكلٍ رئيسي على الأسس الهشّة لبناء الائتلافات بهدف تحقيق الأمن. لذا فهي تواجه منافسةً من بدائل قد تكون أفضل لتحقيق تلك المصلحة المرجوّة. وفي حين أنّ هذه الاتفاقات تفتح آفاقاً للتجارة مع إسرائيل، بما في ذلك اتفاق تجارة حرّة رائد مع الإمارات العربيّة المتّحدة، فإنّه لا الإمارات العربيّة المتّحدة ولا البحرين بحاجة إلى التجارة مع إسرائيل لتحقيق الازدهار. حتى هدف استخدام التطبيع لنسج علاقة أكثر استمراريّة مع الولايات المتّحدة كان طموحاً أكثر منه شيئاً ملموساً. في المقابل، تدوم اتفاقات كامب ديفيد للسلام بين إسرائيل ومصر منذ أكثر من 40 عاماً، لأنها مبنيّة بشكلٍ أساسي على إنهاء الحرب المزمنة بين دول متاخمة وإعادة الأراضي المفقودة. وكل الإنجازات الأخرى ثانوية.

2. تكمن نقطة ضعف متّصلة ثانية في اعتماد الاتّفاقات على الولايات المتّحدة كداعمة أساسيّة تقدّم المنافع الملموسة للأطراف العربيّة مقابل إضفاء طابع رسمي على العلاقات مع إسرائيل. بعبارةٍ أخرى، تمرّ الاتّفاقات بطرفٍ ثالث يُعطي ولا يأخذ المكافآت في نهاية المطاف. من هذا المنطلق، فإنّ هذا المسعى رهنٌ بتقلّبات السياسة الديمقراطيّة الأمريكيّة، بما فيها التغيرات في السلطة وتبدّل الاعتبارات المتعلّقة بالمصالح العامة الأمريكيّة. لقد سبق أن طُرحت علامات استفهام حول مصداقيّة الولايات المتّحدة في السنوات الفائتة، لا سيما أنّ الاستقطاب الحزبي المتطرّف في البلاد تسرّب إلى سياستها الخارجيّة.[20] تجلّى ذلك في تراجع إدارة ترامب عن سياسات متعدّدة اعتمدتها رئاسة أوباما، من ضمنها خطة العمل الشاملة المشتركة للاتّفاق النووي مع إيران.

في حين أنّ هذا التبدّل قد يكون خدم مصلحة بعض الدول الخليجيّة، فإنّه كان أيضاً دليلاً على قيام إدارةٍ جديدة بإبطال اتفاق مهم وقّعت عليه سابقتها، ما نسف مصداقيّة البلاد بالكامل. وفي سياق المواجهة المحفوفة بالمخاطر مع إيران، لا يمكن الوثوق بتقلّبٍ مماثل. بالإضافة إلى ذلك، لا يرغب الرأي العام الأمريكي في انخراطٍ عسكري جديد في الشرق الأوسط، خاصة إذا كان هدفه حماية مصالح دول أخرى عوضاً عن مصالح دولته. وفي حين أنّ التطبيع العربي يمكن أن ينبع من رغبةٍ في المشاركة في الالتزام الأمني الأمريكي "المدرّع" الذي تتمتّع به إسرائيل، لم تقدّم اتّفاقات أبراهام ضمانات حسيّة في هذا الصدد. في الواقع، حتى العنصر الأكثر ملموسية في الاتّفاق الذي وقّعت عليه الإمارات العربيّة المتّحدة، ألا وهو الوعد بصفقة بيع خمسين طائرة مقاتلة من طراز F-35، فلم يتحقّق يوماً.[21]

3. يرتبط هذا مباشرة بنقطة الضعف الثالثة: التصعيد الشديد للمخاطر. كونها مبنيّة على تشكيل تحالف لاحتواء إيران ومواجهتها، فإنّ هذه الاتّفاقات مترابطة ترابطاً وثيقاً. غير أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين والمملكة العربيّة السعوديّة، بصفتها دول الخطوط الأماميّة، تُعتبَر الأكثر عرضة لهجومٍ من إيران ووكلائها. وما لم يُشكّل التحالف قوة رادعة أكيدة ضد إيران، فإنّ مثل هذا الموقف الساعي إلى المواجهة لا يؤدّي سوى إلى زيادة الخطر إلى نسبةٍ لا تحتملها الدول الخليجيّة. لقد أظهرت السنوات القليلة الماضية إمكانيّةً للتصعيد، في ظلّ تعرّض البنى التحتيّة المدنيّة في المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة لضربات متكرّرة. وعلى الرغم من أنّ تأثير هذه الهجمات لم يكن كارثيّاً، إلا أنّها نقلت رسالة مفادها أنّ ضربات مماثلة محتملة.

لعلّ الأهم كان الرسالة غير المقصودة بأنّ الرد الأمريكي على الهجمات ضدّ الحلفاء سيكون واهناً على أحسن تقدير. ففي سبتمبر 2019 على سبيل المثال، تعرّضت منشأتا نفط سعوديّتان لضربات منسّقة من طائرات من دون طيّار من صنع إيران وصواريخ كروز أطلقها المقاتلون الحوثيّون المدعومون من إيران في اليمن. على الرغم من أنه كان هجوماً من ضمن هجمات متعدّدة على البنى التحتيّة وخطوط الملاحة في الخليج وقعت في خلال العام نفسه، لم يقم الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب سوى بنشر بعض آلاف الجنود الأمريكيين في المنطقة لتعزيز القدرات الدفاعيّة، مصرّحاً: "كان هجوماً على المملكة العربيّة السعوديّة، وليس هجوماً علينا".[22] زعزعت هذه الحادثة، إلى جانب الردّ الفاتر المتواصل من الولايات المتّحدة على الهجمات اللاحقة، الثقة بالحماية الأمريكيّة وأتت بمثابة جرس إنذار لشركاء أمريكا الذين كانوا معتمدين عليها. وعلاوة على ذلك، فهي قوّضت جدوى قيام هيكليّة أمنيّة على نطاق المنطقة على غرار تحالف الدفاع الجوي في الشرق الأوسط. بما أنّ الدول الخليجيّة لا تُسيطر على الأعمال العسكريّة الإسرائيليّة، بما فيها "حرب الظل" التي تشنّها على إيران، فإنّه من شأن هكذا روابط مباشرة أن تجعل من الدول الخليجيّة هدفاً للانتقام الإيراني. وقد ألمح المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات أنور قرقاش إلى هذه المخاوف في يوليو 2022 في خلال زيارة بايدن إلى المنطقة. في ردّه على سؤال حول مدى اهتمام الإمارات العربيّة المتّحدة بالانضمام إلى "حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الشرق الأوسط"، قال قرقاش: "نحن منفتحون على التعاون، لكن ليس التعاون الذي يستهدف أي دولة أخرى في المنطقة، وأنا أذكر إيران على وجه التحديد"، وأضاف أنّ "الإمارات لن تكون طرفاً في أي مجموعةٍ من الدول ترى في المواجهة توجهاً".[23]

4. تكمن نقطة الضعف الرابعة في عدم شعبيّة التطبيع العربي الإسرائيلي في المنطقة بشكل كاسح، بما في ذلك داخل الدول المعنيّة، وفقاً للاستطلاعات.[24] فعلى الرغم من أنّ هذه الدول عملت على أساس أنّ القضيّة الفلسطينيّة فقدت زخمها، إلّا أنّ هذه النظريّة يتمّ تحدّيها باستمرار. يُشكّل ردّ الشارع العربي على قصف إسرائيل المروّع لغزة أوضح مثال على ذلك حتى اليوم في ظلّ التظاهرات الضخمة المتضامنة مع الفلسطينيين التي عمّت أرجاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومناطق أخرى.[25] إلّا أنّ أمثلةً مهمة أخرى من حقبة ما بعد اتفاقات أبراهام كانت قد سبقتها، بما فيها بطولة كأس العالم لكرة القدم التي أقيمت في قطر عام 2022، حيث لوّح الكثيرون من مختلف أرجاء المنطقة بالعلم الفلسطيني باستمرار وأبدوا تضامنهم مع الشعب

الفلسطيني طوال الحدث الذي استمرّ لمدة شهر.[26] نظراً لعمق تجذّر القضيّة الفلسطينيّة في النسيج الثقافي والسياسي للمجتمعات العربيّة، من غير المرجّح أن يتغيّر ذلك قريباً، على الرغم من الجهود الحثيثة الرامية إلى تغيير النظرة إلى إسرائيل والصهيونيّة في دول مثل الإمارات العربيّة.[27] نظراً إلى عدم شعبيته، لا يسيء التطبيع مع إسرائيل إلى صورة الذين يقومون به في المنطقة فحسب، بل يسمح لخصوم كإيران والمعارضين المحليّين—أي القوى التي يحاولون مواجهتها من خلال الاصطفاف إلى جانب إسرائيل—باحتكار الموقف الأكثر قبولاً القاضي بدعم الفلسطينيين ومعارضة إسرائيل.[28]

5. تتمثّل نقطة الضعف الخامسة ذات الصلة في أهميّة العوامل السياقيّة في تسهيل إبرام الاتّفاقات واحتمال حدوث تغيير على المدى القريب. لم يأتِ التطبيع في مرحلة ما بعد الربيع العربي فحسب، حيث طغت الاضطرابات الإقليميّة على المسألة الفلسطينيّة، بل في خلال فترةٍ طويلة من الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي نهاية حقبة اتفاقات أوسلو—وهي مرحلة خلقت فيها إقامة علاقات بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة والتعاون اليومي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة فرصة أمام بعض الدول العربيّة للانخراط مع إسرائيل بشكلٍ رسمي.[29] أمّا اليوم، فإنّ ضغوط حقبة الربيع العربي أفسحت المجال أمام اتّجاه نحو التهدئة الإقليميّة. في الواقع، يتمّ تحدي الهيمنة الأمريكيّة بشكلٍ متزايد، وقد استُبدلت مرحلة أوسلو بنموذج ضم فصل عنصري أقل ملاءمة بكثير.[30] وعلى الرغم من أنّ الوضع لم يستتب بعد، إلّا أنّه من المرجّح أن يشكّل هجوم السابع من أكتوبر وتبعاته نقطة التحوّل المصيريّة للابتعاد عن السياق الذي سمح بانطلاق التطبيع الإسرائيلي العربي. لم تجعل هجمات إسرائيل الوحشيّة على المدنيين في قطاع غزة، على مرأى ومسمع من العالمين العربي والإسلامي، من إقامة علاقة مع إسرائيل متعذّرة سياسياً فحسب، لا بل أجّجت الضغوط على الدول التي تُقيم علاقات معها لحضّها على قطعها.

المضي قدماً

نظراً لنقاط الضعف الخمس المذكورة، من غير المستغرب أن تكون الدول الخليجيّة قد بدأت بإعادة النظر في مقاربتها تجاه إيران وبالسعي إلى التهدئة. في أغسطس 2022، استأنفت الإمارات العربيّة المتّحدة والكويت علاقاتها مع طهران بعد قطيعة دامت ستة أعوام.[31] كما وافقت المملكة العربيّة السعوديّة على معاودة روابطها في اتفاقٍ تاريخي توسّطت الصين في إبرامه في مارس 2023، في أعقاب سنتين من المفاوضات.[32] وتفيد التقارير بأنّ البحرين أجرت بُعيد ذلك "اتصالات بعيداً عن الأضواء" مع إيران، وكان من المتوقّع أن تحذو الأردن ومصر حذوها في تطبيع العلاقات، على الرغم من أنّ أياً منهما لم يفعل ذلك بعد.[33] وتقوم الدول الخليجيّة بتغيير مقاربتها إزاء الأمن الإقليمي، وخير دليل على ذلك إعلان الإمارات في مايو 2023 أنها خرجت من ائتلاف أمني بحري بقيادة الولايات المتّحدة يهدف جزئياً إلى صد الأنشطة البحريّة الإيرانيّة،[34] فيما كانت تتحدّث علناً—إلى جانب المملكة العربيّة السعوديّة[35]—عن تعاون أمني إقليمي يشمل إيران.[36]

خلافاً لاتفاقات أبراهام، يستند التطبيع مع إيران إلى وضع حد للأعمال العدائيّة بين أطراف الاتّفاق المركزية ونزع فتيل التوتّر الذي يؤجّجه التنافس بينها في المنطقة على نطاق أوسع. ويرتكز أيضاً على مصالح جوهريّة، من ضمنها عدم التدخّل في سيادة الدول الإقليميّة وحل الصراعات كالحرب في اليمن؛ ويتمثّل هدفه الأعلى في تحرير الموارد من أجل دفع التنمية الاقتصاديّة قدماً. وفي حين أنّ الصين ساعدت في التوسّط في إبرام الاتفاق النهائي بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، وشجّعت على المضي قدماً بصفتها أكبر شريك تجاري للبلدين، إلّا أنّها ليست ضامنة وثقال إنها لم تقدّم أي تنازلات لتسهيل إبرام الاتفاق. وتفضّل دولٌ مثل المملكة العربيّة السعوديّة هذه المقاربة على التطبيع مع إسرائيل لأنها تجنّبها الأضرار الجانبيّة التي قد يلحقها بسمعتها. بالفعل، رحّب الفلسطينيون وغيرهم في المنطقة بإبرام الاتفاق ولم يعتبروه خيانة، على ما سبق أن وصفوا اتفاقات أبراهام في البداية. وفي حين أنّ ذلك لا يعني أنّ التقارب العربي الإيراني لا تشوبه مجموعةٌ من نقاط الضعف أو أنّ نجاحه مضمون، إلّا أنّه يعني أن منطقه التأسيسي أسلم.

الخاتمة

طوال الأعوام الثلاثة الفائتة، أثبتت اتّفاقات أبراهام القيود ونقاط الضعف التي تشوب اتفاقاً ائتلافيّاً قائماً على التعبئة ضد ما يُعتبر خطراً مشتركاً، وعلى الاعتماد المفرط على الولايات المتّحدة الأمريكيّة. صحيحٌ أنّ ذلك لا يعني أنّ هذه الاتّفاقات مصيرها الفشل، بعدما أنشأت ديناميكيّتها الخاصّة، لكن هذا يعني أنّ العمليّة تفتقر إلى الزخم وأنّ التوسيع غير مرجّح لا سيما بعد أحداث السابع من أكتوبر وتبعاته. بالتالي، لم يُحدث التطبيع العربي الإسرائيلي الحديث تحوّلاً في النظام الإقليمي. وفي الغالب، شكّلت أوجه قصوره حافزاً للسعي وراء تقاربٍ أكثر تحويلاً مع إيران وساهمت في تعجيل أحداث السابع من أكتوبر من خلال إعطاء أسباب إضافيّة للجهات الفلسطينية الساعية إلى وضع حدّ لتهميشها المتزايد الناجم عن مشروع التطبيع. علاوة على ذلك، أظهرت تجربة التطبيع أنّ الولايات المتّحدة شريكٌ غير جدير بالثقة، ما شجّع الدول الخليجيّة على تنويع علاقاتها الخارجيّة وتحقيق التوازن مقابل الاعتماد المفرط على أمريكا. تجلّى ذلك في المواقف المستقلّة التي اتّخذتها الدول الخليجيّة إزاء الاجتياح الروسي لأوكرانيا، في مخالفة واضحة لنداءات واشنطن، وفي النيّة التي لا لبس فيها لبناء علاقات متينة مع بكين. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت الدبلوماسيّة الإقليميّة أكثر بروزاً إذ اتّخذت الدول التي لديها مصلحة في تحقيق التهدئة، كالعراق وسلطنة عُمان، على عاتقها التوسّط بين القوى الإقليمية لإرساء نظام أكثر استقراراً. في أعقاب حدث مغيّر للنموذج القائم على غرار السابع من أكتوبر، من الصعب للغاية توقّع النتائج. غير أنّه في خضم الفظائع المرتكبة، يصعب تصوّر سبيل لتحقيق المصالحة في المستقبل القريب.

الهوامش

1. Quint Forgey, "'The dawn of a new Middle East': Trump celebrates Abraham Accords with White House signing ceremony," Politico, September 15, 2020, https://www.politico.com/news/2020/09/15/trump-abraham-accords-palestinians-peace-deal-415083.

2. See comments from Netanyahu: Press release, "PM Netanyahu on the Historic Peace Agreement with the UAE," August 16, 2020, https://www.gov.il/en/departments/news/spoke_peace_uae160820.

3. Omar H. Rahman, The emergence of GCC-Israel relations in a changing Middle East, Policy Note, (Doha, Qatar: Brookings Doha Center, July 2021), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/07/English_The-emergence-of-GCC-Israel-relations-in-a-changing-Middle-East.pdf.

4. Omar H. Rahman, "What's behind the relationship between Israel and Arab Gulf states?" Order from Chaos (blog), Brookings Institution, January 28, 2019, https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2019/01/28/whats-behind-the-relationship-between-israel-and-arab-gulf-states/.

5. Matthew Lee, "US plans sale of F-35 fighter jets to UAE in $23B arms deal," Associated Press, November 10, 2020, https://apnews.com/article/bahrain-israel-iran-united-arab-emirates-middle-east-822123a6e70cd6154dfd6433c9fcf610.

6. Alex Ward, "Morocco and Israel plan to normalize ties. Trump changed US policy to make it happen," Vox, December 10, 2020, https://www.vox.com/2020/12/10/22167665/morocco-israel-trump-normalization-western-sahara.

7. "Trump: US to Remove Sudan from Terror List," Voice of America News, October 20, 2020, https://www.voanews.com/a/usa_trump-us-remove-sudan-terror-list/6197347.html.

8. Michael Crowley, Vivian Nereim, and Patrick Kingsley, "Saudi Arabia Offers Its Price to Normalize Relations With Israel," The New York Times, March 11, 2023, https://www.nytimes.com/2023/03/09/us/politics/saudi-arabia-israel-united-states.html; Summer Said, Stephen Kalin, and Dion Nissenbaum, "Secret Meeting in Desert Between Israeli, Saudi Leaders Failed to Reach Normalization Agreement," The Wall Street Journal, November 27, 2020, https://www.wsj.com/articles/secret-meeting-in-desert-between-israeli-saudi-leaders-failed-to-reach-normalization-agreement-11606508754.

9. Tim Ripley, "Pentagon moves Israel under Central Command," Janes, January 18, 2021, https://www.janes.com/defence-news/news-detail/pentagon-moves-israel-under-central-command.

10. Stasa Salacanin, "Middle Eastern NATO: A bridge too far?" The New Arab, January 5, 2023, https://www.newarab.com/analysis/middle-eastern-nato-bridge-too-far.

11. Ellen Knickmeyer, Aya Batrawy, and Laurie Kellman, "Biden embraces a Trump policy in backing Arab-Israeli deals," Associated Press, June 9, 2021, https://apnews.com/article/donald-trump-joe-biden-middle-east-africa-ab22eb240158bfeea2b92f3914e6f50d.

12. Aaron David Miller, "Is Saudi-Israeli Normalization Worth It?" Foreign Policy, June 5, 2023, https://foreignpolicy.com/2023/06/05/saudi-arabia-israel-normalization-deal-agreement-biden-blinken-trip-security-guarantee-nuclear-energy/.

13. Gerald M. Feierstein and Yoel Guzansky, The Arab Peace Initiative Returns: Will it supplant the Abraham Accords? Publication, (Washington DC, U.S.: Middle East Institute, October 27, 2022), https://www.mei.edu/publications/arab-peace-initiative-returns-will-it-supplant-abraham-accords.

14. Cole Bunzel and Bernard Haykel, "Will Saudi Arabia Normalize Relations with Israel?" The Caravan (blog), Hoover Institution, March 7, 2023, https://www.hoover.org/research/will-saudi-arabia-normalize-relations-israel.

15. Lucy Kurtzer-Ellenbogen, Ambassador Hesham Youssef, Robert Barron, and Adam Gallagher, "Is a Saudi-Israeli Normalization Agreement on the Horizon?," United States Institute of Peace, September 28, 2023, https://www.usip.org/publications/2023/09/saudi-israel-normalization-agreement-horizon.

16. Ben Caspit, "Israel, Sudan to normalize ties? Not so fast," Al-Monitor, February 3, 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/02/israel-sudan-normalize-ties-not-so-fast.

17. "Oman's parliament says no to 'normalization' with Israel," The Cradle, December 28, 2022, https://the-cradle.co/article-view/19865/omans-parliament-says-no-to-normalization-with-israel.

18. "Iraq passes law to criminalise relations with Israel," Al-Jazeera English, May 26, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/5/26/iraqs-parliament-criminalises-normalization-with-israel.

.19 "Tunisia's parliament committee proposes bill criminalizing normalization with Israel," Reuters, October 24, 2023, https://www.reuters.com/world/tunisian-parliament-committee-proposes-bill-criminalizing-normalization-with-2023-10-24/.

.20 Omar H. Rahman, "For Nations Abroad, U.S. Midterm Elections Are of Increasing Importance," Afkār (Blog), Middle East Council on Global Affairs, November 20, 2022, https://mecouncil.org/blog_posts/for-nations-abroad-u-s-midterm-elections-are-of-increasing-importance/.

.21 Jared Szuba, "Intel: UAE suspends F-35 talks over US security demands," Al-Monitor, December 14, 2021, https://www.al-monitor.com/originals/2021/12/intel-uae-suspends-f-35-talks-over-us-security-demands.

.22 Jim Krane and Mark Finley, The U.S. Response to Attacks on Persian Gulf Oil Infrastructure and Strategic Implications for Petro-States, Issue Brief, (Houston, U.S.: Baker Institute, October 29, 2019), 1, https://www.bakerinstitute.org/research/us-response-attacks-persian-gulf-oil-infrastructure.

.23 John Irish, "UAE working to send envoy to Iran, against anti-Iran axis, official says," Reuters, July 15, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-working-send-envoy-iran-against-anti-iran-axis-official-2022-07-15/.

.24 Arab Center Washington DC, Arab Opinion Index 2022, (Washington DC, U.S.: Arab Center Washington DC, January 19, 2023), https://arabcenterdc.org/resource/arab-opinion-index-2022-executive-summary/.

.25 Yann Tessier, "Hundreds of thousands rally across cities to support Palestinians," Reuters, October 28, 2023, https://www.reuters.com/world/uk/thousands-join-pro-palestinian-protest-london-demand-gaza-ceasefire-2023-10-28/.

.26 Ishaan Tharoor, "At the World Cup, the Arab world rallies to Palestinian cause," The Washington Post, December 6, 2022, https://www.washingtonpost.com/world/2022/12/06/world-cup-arab-world-rallies-palestinian-cause/.

.27 Hind Al Ansari, Testing the Waters: The Cultural Politics of Normalization and the Impact of the Abraham Accords in the Gulf, Viewpoint Series Article, (Washington DC, U.S.: The Wilson Center, July 25, 2022), https://www.wilsoncenter.org/article/testing-waters-cultural-politics-normalization-and-impact-abraham-accords-gulf.

.28 Rahman, "What's behind the relationship".

.29 Rahman, The emergence of GCC-Israel relations.

.30 Omar H. Rahman, Apartheid and the Palestine Liberation Movement: Opportunities and Challenges, Analysis Paper, (Doha, Qatar: Middle East Council on Global Affairs, May 2023), https://mecouncil.org/publication/apartheid-and-the-palestine-liberation-movement-opportunities-and-challenges/.

.31 Simeon Kerr, "UAE ambassador returns to Iran as regional tensions ease with Islamic republic," Financial Times, August 22, 2022, https://www.ft.com/content/236a5b61-1b61-403c-aa96-b439632f9dc8.

.32 Maria Fantappie and Vali Nasr, "A New Order in the Middle East?" Foreign Affairs, March 22, 2023, https://www.foreignaffairs.com/china/iran-saudi-arabia-middle-east-relations.

.33 "'Exclusive: Bahrain, Iran held 'low-profile exchanges amid Iranian-Saudi détente," Amwaj Media, March 14, 2023, https://amwaj.media/article/exclusive-bahrain-iran-held-low-profile-exchanges-amid-iranian-saudi-detente.

.34 Lisa Barrington, "UAE says it has stopped taking part in U.S.-led Gulf maritime coalition," Reuters, May 31, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-says-it-withdrew-us-led-maritime-coalition-two-months-ago-2023-05-31/.

.35 "Saudi Arabia urges improved maritime security in Gulf as ties with Iran resume," Reuters, June 17, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-foreign-minister-arrives-tehran-amid-rapprochement-iran-tv-2023-06-17/.

.36 See UAE Ministry of Foreign Affairs press release: "al-'imarat tarfudhu al-tawsifat al-khati'at limuhadithatiha ma'a 'amarika bisha'ni al-'amni al-bahri [The UAE rejects the wrong descriptions of its talks with America regarding maritime security]," Emirates News Agency WAM, May 31, 2023, https://wam.ae/ar/details/1395303163664.

الجزء الثاني

القوى الإقليميّة

صورة للقادة قبل انعقاد القمة العربية الـ32 في جدة، المملكة العربية السعودية في 19 مايو 2023. (تصوير الرئاسة الفلسطينية / وكالة الأناضول عبر وكالة فرانس برس)

القوى الإقليميّة وإعادة الضبط الإقليميّة: حالة المملكة العربيّة السعوديّة

كريستيان كوخ

مركز الخليج للأبحاث

كريستيان كوخ هو مدير الأبحاث في مركز الخليج للأبحاث، حيث يشارك أيضاً في قيادة مشروع "تفاهم وتبادل" الذي يسعى إلى وضع خارطة طريق للأمن الإقليمي في غرب آسيا وشبه الجزيرة العربيّة. ويشمل عمل كوخ تحليل المواضيع الأمنيّة والخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي، ويولي اهتماماً خاصاً للعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتّحاد الأوروبي. وتهدف بحوثه إلى فهم الديناميكيات وراء القضايا الأمنيّة الإقليميّة في منطقة الخليج بشكلٍ أفضل وتعزيز جوانب الأمن التعاوني بين الجهات الإقليميّة والدوليّة.

يودّ المؤلّف أن يشكر فريق العمل في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة، وبشكلٍ خاص نجلاء بن ميمون، على تعليقاتهم ومساعدتهم القيّمة.

المقدّمة

يشهد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط مرحلةً انتقاليّة، مع قيام قوى خارجيّة رئيسيّة كالولايات المتّحدة الأمريكيّة وروسيا والصين بإعادة تقييم أدوارها، في حين أنّ دولاً إقليميّة كالمملكة العربيّة السعوديّة وإيران وتركيا وإسرائيل والإمارات العربيّة المتّحدة تبسط نفوذاً متنامياً. تدرك المملكة العربيّة السعوديّة بأنّه من أجل خدمة مصالحها الاقتصاديّة والأمنيّة في هذه البيئة المتحوّلة، لا بدّ من إقامة مجموعة متنوّعة من الشراكات. صحيحٌ أنّ الولايات المتّحدة لا تزال الشريك الأمني الرئيسي للمملكة، غير أنّ مكانتها المُهيمنة لم تعد بلا منازع.

مشهدٌ جيوسياسي متغيّر

لا ينبغي اعتبار السياسة الخارجيّة الجديدة للمملكة العربيّة السعوديّة تعديلاً أيديولوجيّاً، بل بالأحرى استجابة براغماتيّة. تشمل الأمثلة على هذه المقاربة التقارب مع قطر داخل مجلس التعاون الخليجي وتحسين العلاقات مع تركيا. ويُسلّط البيان الثلاثي المشترك الذي وقّعته المملكة العربيّة السعوديّة وإيران والصين في مارس 2023، والذي مهّد الطريق لاستئناف العلاقات الدبلوماسيّة بين الرياض وطهران، الضوء على هذه البراغماتيّة. في ظلّ تصميم القيادة السعوديّة على مواصلة جهود التهدئة في المنطقة، اعتبرت المملكة الصين شريكاً قادراً على جلب إيران إلى طاولة المفاوضات بفضل روابطها مع طهران. إلّا أنّ هذا الاتفاق لا يُشير إلى تحوّل إستراتيجي للمملكة من الغرب إلى الشرق؛ بل يخدم ببساطة مصالح الرياض.

يُعدّ الاستقرارُ الإقليمي أساسياً لكي تمضي المملكة العربيّة السعوديّة قدماً في خطط التنويع الاقتصادي الحيويّة المنصوص عليها في رؤية السعودية 2030 بهدف جذب الاستثمارات الأجنبيّة الضروريّة وكذلك منح المملكة القدرة التنافسيّة للنجاح في سياقٍ متعدّد الأقطاب على نحو متزايد. وتُعرّض التوتّرات المستمرّة المشروع السعودي للخطر، كما تبيّن في الهجمات الإيرانيّة على المنشآت النفطيّة السعوديّة في سبتمبر 2019 والوابل المستمرّ من الهجمات بالصواريخ والطائرات بدون طيار من الحوثيّين في اليمن.[1] بالإضافة إلى ذلك، لا مفرّ من أن تودّي مشاحنة مستقبليّة محتملة بين الولايات المتّحدة وإسرائيل وإيران حول البرنامج النووي الإيراني إلى جرّ المملكة العربيّة السعوديّة إلى صراعٍ مباشر تداعياته مجهولة. ترى الرياض أنّ هذين السيناريوَين محفوفان بمخاطر غير مقبولة.

عوضاً عن ذلك، خلصت المملكة العربيّة السعوديّة إلى أنّه لم يعد بوسعها الاعتماد فقط على قوةٍ خارجيّة واحدة وأنها بحاجة إلى طريقٍ بديل إلى الأمام، لا سيّما في ما يتعلّق بإيران. وتعترف القيادة السعوديّة بضرورة النظر في مجموعةٍ من المقاربات والأدوات لرسم السياسات الآيلة إلى إخراج المنطقة من دوّامة انعدام الاستقرار.[2] ويشمل ذلك جهود الانخراط والدبلوماسيّة وسياسات الاحتواء والردع، وكذلك مواقف دفاعيّة واقتصاديّة وطنيّة صلبة.

التركيز على الأولويّات المحليّة

يشكّل تركيز المملكة العربيّة السعوديّة على برنامجها للتحوّل الوطني والتنويع والتنمية الاقتصاديّة جزءاً من إستراتيجيّة طويلة الأمد تهدف إلى فرض قيادتها الإقليميّة في الشرق الأوسط. غير أنّ السعوديّة لم تعد تحتلّ هذه المكانة منذ العام 2023: فقيادتها ضمن مجلس التعاون الخليجي محدودة؛ وقد واجهت صعوبات جمّة لحلّ الأزمة في اليمن؛ ويبدو دورها في تعزيز أجندتها السياسيّة والاقتصاديّة في العراق هامشيّاً في أحسن الأحوال؛ وقد تراجع نفوذها بشكلٍ عام في الشرق الأوسط إلى حدّ كبير مقارنةً مع العقود الماضية، إبان عهد الملك فيصل أو الملك فهد على سبيل المثال. فلا بدّ من أن تعالج المملكة العربيّة السعوديّة تحدّياتها الداخليّة أولاً من أجل إعادة بناء نفوذها.

ستنتهج السعوديّة سياسة الانسحاب من الالتزامات المكلفة وتتفادى الاشتباكات ذات العائدات المنخفضة بغية التركيز على أولويّاتها الداخليّة. يُجسّد اليمن ولبنان هذه المقاربة. في اليمن، تواصل المملكة مفاوضات مع كلّ من القيادة الحوثيّة والمجلس الرئاسي اليمني، في الوقت الذي تحاول فيه إنتاج ترتيبٍ يكبح جماح نزعة التدخّل الإيرانيّة.[3] أمّا في ما يتعلّق بلبنان، فقد أعلنت الرياض أنّه يحتاج إلى تقاربٍ لبناني داخلي، وليس إلى تسوية إيرانية سعودية. وقد صرّح وزير الخارجيّة السعودي الأمير فيصل بن فرحان في مارس 2023: "يجب على لبنان أن ينظر إلى مصلحته، وعلى السياسيّين فيه أن يُقدّموا المصلحة اللبنانيّة على أي مصلحةٍ أخرى".[4]

وتدرك المملكة العربيّة السعوديّة بأنّها قد خسرت مصالح مباشرة في الشؤون العربيّة لأنّ مسائل ملحّة أخرى كالأمن الخارجي والإصلاح الداخلي لها الأسبقيّة. لقد كانت الأكلاف المرتبطة بالتدخّل في الشؤون الإقليمية باهظة في حين أنّ العائدات تضاءلت. بالتالي، تدرس المملكة بدقّة استثمارها المستمرّ في المسائل الخارجيّة التي تعتبر نتائجها الملموسة محدودة.[5] وينطبق ذلك أيضاً على المساعدة الاقتصاديّة والتنموية. وقد أعلن وزير الماليّة السعودي في دافوس في يناير 2023 أنّ عهد المنح والمساعدات غير المشروطة قد ولّى.[6]

المخاطر المحتملة

بطبيعة الحال، المقاربةُ السعوديّة الجديدة محفوفةٌ بمخاطر كامنة. وتعكس العلاقة المتطوّرة بين الولايات المتّحدة والسعوديّة الإزدواجية التي يمكن أن تجد المملكة نفسها فيها. ففي حين يتبيّن أنّ العودة إلى علاقة الثقة بين البلدين صعبة، تصبح مهمة إيجاد بدائل أخرى أكثر تعقيداً. وفيما تستمرّ المملكة العربيّة السعوديّة في الشكّ في موثوقيّة الولايات المتحدة، والولايات المتحدة تواصل "تعديل" علاقاتها مع السعوديّة، تفتح الرياض الباب أمام عواصم أخرى مثل بكين وموسكو ونيودلهي وسيول وأنقرة.[7] إلّا أنّ هذا التنويع الإستراتيجي لديه حدوده، لا سيّما أنّ السعوديّة غير قادرة على ملء أي فراغ قائم. ولكي لا تخسر أيّاً من حلفائها، لا بدّ من أن تلعب الرياض لعبة التوازن بحذر، في ظلّ بقاء الولايات المتّحدة حليفاً خارجيّاً رئيسيّاً في هذه المعادلة.

لا ينبغي اعتبار استكمال استئناف العلاقات الدبلوماسيّة مع إيران وكأنّه يُبشّر بحقبةٍ جديدة من الصداقة السعوديّة الإيرانيّة أو أنه يُبدّد المخاوف السعوديّة من سلوك إيران الإقليمي. في الواقع، لم تُعالَج المصادر الفعليّة للاستياء الإقليمي بعد، ومازال الطريق نحو تسويةٍ أمنيّة إقليميّة دائمة وأكثر استقراراً طويلاً ومعقّداً. في هذه الأثناء، لا ينبغي اعتبار العلاقات السعوديّة مع كلّ من إيران وإسرائيل حصرية بشكلٍ متبادل، لأنّ المسائل الجوهريّة وراء العداوة السعوديّة الإيرانيّة لم تُعالَج بعد. في إطار سياستها البراغماتيّة، ستستمرّ الرياض في الاستثمار في روابطها مع إسرائيل، الأمر الذي يُظهر بحدّ ذاته حدود تواصلها مع طهران في الوقت الراهن. فما زالت الرياض تعتقد أنّ السلام الفلسطيني لا بدّ من أن يسبق التطبيع، وليس العكس كما فعلت الإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين في اتّفاقات أبراهام.

ومن خلال جهودها لنزع فتيل التوتّر مع إيران وتركيا، تريد المملكة العربيّة السعوديّة شراء الوقت لكي تُعزّز قدراتها وتصبح القوّة السياسيّة والاقتصاديّة العظمى في الشرق الأوسط الأوسع. بيد أنّ هذا السعي يمكنه أن يأتي على حساب التضامن مع نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، كالإمارات العربيّة المتّحدة وقطر، التي تنتهج مقاربتاها الخاصة في خدمة مصالحها الوطنية، وهي بشكلٍ عام غير مستعدّة للقبول باحتلال الرياض مركز الصدارة داخل مجلس التعاون الخليجي كما في السابق. تشمل الأمثلة على هذا التحوّل الإعلان في فبراير 2021 عن أنّه ينبغي على الشركات العالميّة نقل مقراتها الرئيسيّة إلى داخل المملكة لكي تكون مؤهّلة للحصول على عقود الدولة، أو القرار بإنشاء شركة طيران وطنيّة جديدة قادرة على منافسة طيران الإمارات والخطوط الجويّة القطريّة.[8] وقد فترت العلاقات بين أبو ظبي والرياض إلى حدّ بعيد منذ قيام زعيمَي الدولتين بإنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي في أواخر العام 2017،[9] وبالتالي من المحتمل أن تلوح بؤر اشتعال جديدة في الأفق.

الخاتمة

تتمثّل الميزة الجديدة للمشهد الإستراتيجي المتحوّل في الشرق الأوسط بتنامي نفوذ الدول الإقليميّة وتركيزها على سعيها لتحقيق مصالحها الوطنيّة والتخفيف من إذعانها لسياسات القوى الخارجيّة، بما فيها الولايات المتّحدة الأمريكيّة. تودّ المملكة العربيّة السعوديّة استعادة استقلاليتها في سياستها الخارجيّة وتنوي التموضع كقوّةٍ جغرافيّة ضمن مثلّث الترابط بين أوروبا وآسيا وأفريقيا في السنوات القادمة. لقد وضعت المملكةُ العربيّة السعوديّة هدفاً واضحاً نصب عينيها، وهو استعادة موقعها القيادي في الشرق الأوسط؛ ولا ينبغي التقليل من أهميّة أبعاده وتداعياته على الشرق الأوسط الأوسع والمجتمع الدولي على حدّ سواء.

الهوامش

1. Karen E. Young, "How Saudi Arabia Sees the World," Foreign Affairs, November 1, 2022, https://www.foreignaffairs.com/saudi-arabia/how-saudi-arabia-sees-world.

2. Saudi policy officials, interview by author, August, 2022; Cinzia Bianco, Balance of Power: Gulf states, Russia and European energy security, Commentary, (Berlin, Germany: European Council on Foreign Relations, March 16, 2022), https://ecfr.eu/article/balance-of-power-gulf-states-russia-and-european-energy-security/.

3. Abdul Rahman Al-Rashed, "The Saudis in Sana'a," Al-Sharq Al-Awsat, April 11, 2023, https://aawsat.com/home/article/4265731/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AD%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%A1.

4. "Lebanon needs a Lebanese—not Iranian-Saudi—rapprochement: Saudi Foreign Affairs Minister," L'Orient Today, March 11, 2023, https://today.lorientlejour.com/article/1331132/lebanon-needs-a-lebanese-not-iranian-saudi-rapprochement-saudi-foreign-affairs-minister.html.

5. Vivian Nereim and Vivian Yee, "No More Blank Checks: Saudi Arabia Clamps Down on Regional Aid," New York Times, April 2, 2023, https://www.nytimes.com/2023/04/02/world/middleeast/no-more-blank-checks-saudi-arabia-clamps-down-on-regional-aid.html.

6. Abeer Abu Omar, "Saudi Arabia Says Days of Unconditional Aid Are Now Over," Bloomberg, January 18, 2023, https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-01-18/saudi-arabia-says-days-of-unconditional-foreign-aid-are-now-over.

7. Daniel Flatley, "U.S. to Recalibrate Saudi Ties in 'Very Deliberate' Way, Blinken Says," October 26, 2022, Bloomberg, https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-10-26/us-to-recalibrate-relationship-with-saudis-in-very-deliberate-way-bliken-says.

8. Zainab Fattah and Lin Noueihed, "Saudi Ultimatum to Move In or Lose Out Unsettles Global Firms," Bloomberg, February 18, 2021, https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-02-18/move-in-or-lose-out-saudi-arabia-s-ultimatum-unsettles-firms; Salim A. Essaid, "Saudi's new Riyadh Air set to compete with Emirates, Qatar Airways, Al-Monitor, March 13, 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/03/saudis-new-riyadh-air-set-compete-emirates-qatar-airways.

9. "Saudi-UAE relations cool, amid heightened economic rivalry," Gulf States Newsletter, March 10, 2023, https://www.gsn-online.com/news-centre/article/saudi-uae-relations-cool-amid-heightened-economic-rivalry.

سياسة إيران الخارجيّة في خضم إعادة الضبط الإقليمية

حميد رضا عزيزي

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

حميد رضا عزيزي هو زميل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة، وزميل زائر في المعهد الألماني للشؤون الدوليّة والأمنيّة في برلين، وهو أيضاً باحث مشارك في معهد كليندال الهولندي للعلاقات الدوليّة. وكان عزيزي قبل ذلك زميلاً مشاركاً في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجيّة في العام 2022. وقد حاضر في عددٍ من الجامعات الإيرانيّة، مثل جامعة طهران (بين العامين 2016 و2018) وجامعة شهيد بهشتي (بين العامين 2016 و2020). وتشتمل مواضيع بحثه على القضايا الأمنية والجيوسياسيّة في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة الأوروبيّة الآسيويّة وعلى سياسة إيران الخارجيّة والأمنيّة، فضلاً عن العلاقات الإيرانيّة الروسيّة.

المقدّمة

تحوّلت إيران بسرعة في مارس 2023 من هدفٍ لإعادة الضبط الإقليميّة الجارية في الشرق الأوسط إلى مشاركٍ ناشط في ديناميكيّات إعادة الاصطفاف بين القوى الإقليميّة. يكمن الدافع وراء التطبيع العربي الإسرائيلي منذ منتصف العقد الحالي، والذي يُعرف باتفاقات أبراهام، في القلق المشترك حيال سياسة طهران الإقليميّة والرغبة الجماعيّة في احتواء الجمهوريّة الإسلاميّة. كذلك رمت مساعي الدول العربية للتواصل الدبلوماسي المتزايد مع بشار الأسد إلى تحقيق ثقل موازٍ في وجه نفوذ إيران الواسع النطاق في سوريا، أقلّه بشكلٍ جزئي.[1] بعبارة أخرى، يبدو أنّ الدول العربيّة استنتجت أنّ غياب روابطها الدبلوماسيّة مع دمشق طوال العقد الفائت حرمها من أي نفوذٍ للتأثير في قرارات حكومة الأسد، وترك فراغاً سارعت طهران إلى ملئه بإرادتها. وبرزت اتّجاهات أخرى لإعادة الاصطفاف الإقليميّة، على غرار تقارب أنقرة من الرياض وأبو ظبي والمصالحة داخل مجلس التعاون الخليجي، والتي إن لم تكن ضدّ إيران بالضرورة، حدثت من دون مشاركة طهران المباشرة.

غير أنّ الاتّفاق الحديث بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة لاستئناف العلاقات الدبلوماسيّة أطلق عمليّةً دبلوماسيّة إقليميّة جديدة يمكنها أن تساهم في إعادة ضبط أوسع في الشرق الأوسط من خلال تحسين العلاقات بين إيران والدول العربيّة. وبعد أنّ وقّع علي شمخاني، الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني على الاتفاق مع نظيره السعودي في بكين، توجّه إلى الإمارات العربيّة المتّحدة ومن ثمّ إلى العراق من أجل مناقشة فرص التعاون مع هاتين الدولتين العربيتين. بالإضافة إلى ذلك، تجري اتّصالات بين طهران والمنامة بغية استئناف العلاقات،[2] وثمّة تكهّنات حول تحوّل محتمل في العلاقات بين إيران ومصر. في الواقع، قطعت طهران روابطها الدبلوماسيّة مع القاهرة بُعيد الثورة الإسلامية عام 1979 بسبب قرار مصر منح اللجوء للشاه المخلوع. والجمهوريّة الإسلاميّة على خلافٍ أيضاً مع مصر بشأن قرارها إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل.[3] لكن ما الذي حثّ إيران على اعتماد هذه المقاربة الاستباقيّة حيال الدبلوماسيّة الإقليميّة؟ ما هي فرص نجاح هذه المقاربة الجديدة وما هي المخاطر والفرص التي تلوح في الأفق؟

العوامل الاقتصاديّة

استمرّ الوضع الاقتصادي في إيران في التدهور في خلال الأشهر الماضية. بحسب الإحصاءات الرسميّة، بلغ معدّل التضخّم في إيران العام الفائت (من 21 مارس 2022 حتى 20 مارس 2023) 46,5 في المئة،[4] على الرغم من أنّ معدّل التضخّم الفعلي يُقدّر بأعلى بكثير. على سبيل المثال، قدّر ستيف هانكي، أستاذ الاقتصاد التطبيقي في جامعة جونز هوبكنز، تضخّم إيران السنوي بنسبة 107,55 في المئة.[5] في الوقت نفسه، شهدت قيمة العملة الإيرانيّة انحداراً حاداً بلغ نسبة 33 في المئة في النصف الثاني من شهر ديسمبر 2022 وحده،[6] واستمرّ الانحدار في العام 2023. وقد انهارت مؤشّرات اقتصاديّة أخرى، بحيث أشارت إحصاءات رسميّة إلى أنّ ثلث السكان على الأقل يعيشون تحت خط الفقر،[7] في ظلّ ارتفاع معدّل البطالة إلى 9,7 في المئة.[8] بالإضافة إلى عدم فعاليّة الحكومة، برز غياب علاقات اقتصاديّة خارجيّة مهمّة كأحد العوامل الرئيسيّة للأزمة الاقتصاديّة في إيران.

لقد أدّى الفشل في إحياء الاتّفاق النووي لعام 2015 (خطّة العمل المشتركة الشاملة) إلى الإبقاء على العقوبات الأمريكيّة ضد إيران، ما أعاق عمليّاً التجارة الدوليّة والاستثمارات الأجنبيّة. وخفّف التوتّر المستمرّ بين إيران والدول الخليجية المجاورة من الرغبة في تطوير علاقات تجاريّة مع طهران، لا سيما لدى الدول الإقليميّة، وزاد من مخاطر الاستثمار الإجماليّة المرتبطة بإيران.

وبعد عامين من المفاوضات المتقطّعة الآيلة إلى استئناف خطّة العمل الشاملة المشتركة، يبدو أنّ إيران والأطراف الأخرى في الاتفاق قد فقدت الأمل بإنعاشه. علاوة على ذلك، زاد دعمُ إيران لروسيا في حرب أوكرانيا، من خلال تزويدها موسكو طائرات بدون طيار، من تعقيد علاقات إيران مع الغرب، ما ولّد عقوبات جديدة ضد الجمهوريّة الإسلاميّة. في ظلّ هذه الظروف، يُعتبَر وقف التصعيد الإقليمي الخيار الوحيد

القابل للتطبيق لكي تحسّن إيران اقتصادها. من جهة، يأمل القادة الإيرانيون بأن يُشجّع تحسينُ العلاقات مع الدول العربيّة الدول الثرية المجاورة لإيران على الاستثمار وتعزيز التجارة. في الواقع، سبق أن أعلن وزير الماليّة السعودي محمد الجدعان أنّه لا يرى عائقاً أمام الاستثمار السعودي في إيران.[9] من جهةٍ أخرى، يمكن أن يساهم التخفيف من التوتّرات بين إيران والدول المجاورة في تحقيق الاستقرار، وبالتالي تحفيز الأطراف الثالثة كالصين على الاستثمار في إيران. يساعد ذلك على تفسير الدافع وراء توسّط بكين في إبرام الاتّفاق بين طهران والرياض. وقد أعربت كلّ من إيران والمملكة العربيّة السعوديّة عن اهتمامها بالمشاركة في مشروع الصين الضخم، أي مبادرة الحزام والطريق. لكن يبدو أنّ الاستقرار الإقليمي يُشكّل شرطاً مسبقاً حاسماً لنجاح توسيع نطاق المبادرة بحيث تشمل الشرق الأوسط، ما لا يمكن تحقيقه طالما أنّ القوّتين الإقليميتين تخوضان صراعاً محتدماً.

العوامل الجيوسياسيّة

وقد شهدت طهران في خلال السنوات الثلاثة الماضية تغيّرات في ديناميكيّات القوى الإقليميّة، ليس في الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً في جنوب القوقاز، مع احتمال تسبّبها بتداعيات سلبيّة طويلة الأمد على مصالح إيران. أتى التوقيع على اتّفاقات أبراهام عام 2020 بين إسرائيل من جهة، والإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين من جهةٍ أخرى، بمثابة كابوس إستراتيجي لإيران، حيث إنّه وسّع وجود إسرائيل الاستخباراتي ونفوذها في مناطق قريبة من الحدود الإيرانيّة.[10] وعزّزت إسرائيل أيضاً موطئ قدمها على الحدود الشماليّة الغربيّة لإيران من خلال تطوير علاقاتها مع أذربيجان، في موازاة تحسين علاقاتها مع دولة مجاورة أخرى لإيران، أي تركيا. وشهدت الأشهر المنصرمة دلائل متزايدة على التعاون العسكري بين الجهات الموقّعة على اتّفاقات أبراهام،[11] على الرغم من أنّها قد لا تجتمع على احتمال القيام بخطوةٍ عسكرية ضد إيران، علماً أنّ الدول العربية المجاورة لإيران تتوخّى حذراً أكبر في هذا الصدد. لكن حتى تورّط هذه الدول بشكلٍ غير مباشر، من حيث تقديم الدعم اللوجستي أو الاستخباراتي لهجومٍ إسرائيلي، سيكون مضرّاً بما فيه الكفاية بمصالح إيران وأمنها. بالفعل، تخشى طهران تشكيل جبهة عربيّة إسرائيليّة تركيّة شاملة ضدها، لا سيما في ظل التكهّنات حول احتمال انضمام المملكة العربيّة السعوديّة إلى قافلة التطبيع مع إسرائيل.

وقد انعكست اتّجاهات إعادة الاصطفاف الإقليميّة الأخرى، كالتطبيع العربي مع سوريا والمصالحة بين قطر وأعضاء آخرين في مجلس التعاون الخليجي، سلباً على مصالح إيران. بالفعل، بإمكان التطبيع مع سوريا زيادة الخيارات المتاحة أمام الأسد وتقليص نفوذ إيران النسبي، في حين أنّ المصالحة داخل مجلس التعاون الخليجي تُقيّد قدرة إيران على استغلال الخلافات بين الدول العربيّة لمصلحتها الخاصة. على سبيل المثال، سعت طهران جاهدةً في خضم الأزمة الدبلوماسيّة بين قطر من جهة والمملكة العربيّة السعوديّة والبحرين والإمارات العربيّة المتّحدة ومصر من جهة أخرى (بين العامين 2017 و2021) إلى توسيع روابطها مع قطر وجعلها شريكاً لها في العالم العربي.[12]

وقد دفعت كلّ هذه الاتّجاهات بإيران إلى الاعتقاد أن بنيةً إقليميّةً جديدة في طور التشكيل ضدّ مصالحها. تشارك جميع الجهات الإقليميّة الرئيسيّة تقريباً، إلى جانب القوى العالميّة من الولايات المتّحدة إلى الصين وروسيا، في هذه البنية الجديدة بغية المحافظة على الاستقرار في المنطقة. بعبارة أخرى، قد يكون مكلفاً على إيران نسف هذه البنية الناشئة، إن كان بشكلٍ مباشر أم عبر مجموعات بالوكالة. عوضاً عن ذلك، يتمثّل بديلٌ أكثر عقلانيّةً بمحاولة التأثير في النظام الإقليمي الناشئ، لا سيما في ما يتعلّق بالحدّ من التهديدات المحتملة، وذلك من خلال المساهمة في بنائه. لعلّ ذلك أحد العوامل الرئيسيّة التي تحثّ إيران على تطوير علاقاتها مع الدول المجاورة لها. بعبارة أخرى، تشكّل إعادةُ الضبط التي تعتمدها إيران مع المنطقة استجابةً لعمليّة إعادة الضبط الأوسع الجارية في غياب طهران. وفي ما يتعلّق بإسرائيل، تأمل طهران بأن يساهم تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي في إبطاء وتيرة التعاون العسكري بين هذه الدول وإسرائيل. وتتوقّع إيران على الأقل أن يمكّن التفاهم الجديد مع الدول العربية المجاورة من ثنيها عن تأدية أي دور مباشر أو غير مباشر في أنشطة إسرائيل ضد طهران—بدءاً من عمليّات التخريب المستمرّة داخل إيران ووصولاً إلى احتمال توجيه ضربة عسكريّة ضدها.

العوامل العابرة للإقليم

لقد أثّرت علاقات إيران المتغيّرة مع القوى الغربيّة وغير الغربيّة في حساباتها للتكاليف والمنافع المرتبطة بالمشاركة في إعادة الضبط الإقليميّة. وقد دخلت علاقات إيران مع الولايات المتّحدة والدول الأوروبيّة منذ منتصف العام 2022 في حالةً من التوتّر الشديد. وقد ساهمت ثلاثة عوامل رئيسيّة في ذلك: أولاً، التصعيد النووي الإيراني، من حيث زيادة مستوى تخصيب اليورانيوم والحدّ من التعاون مع الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة؛ ثانياً، دعم الجمهوريّة الإسلاميّة لاعتداء روسيا على أوكرانيا؛ وثالثاً، انتهاك حقوق الإنسان والقمع العنيف للاحتجاجات التي عمّت كل أرجاء إيران. أدّى العاملان الأخيران إلى تعليق أي مسار دبلوماسي هادف بين إيران والغرب، حتى في ما يتعلّق بإنعاش خطة العمل المشتركة الشاملة. بالإضافة إلى التداعيات الاقتصاديّة، بما فيها العقوبات المستمرّة، زادت هذه التطوّرات من عزلة إيران الدوليّة. من هذا المنطلق، يتمثّل أحد دوافع إيران لتطوير علاقاتها مع الدول العربيّة بالتخفيف من خطر المزيد من العزلة.

بالتالي، يكتسي دور الصين كوسيطٍ في الاتفاق الإيراني السعودي أهميّةً بالغة بالنسبة إلى إيران. فمن وجهة نظر طهران، تشكّل العلاقات مع القوى غير الغربية، والصين بشكلٍ خاص، جزءاً من السياسة المضادة للعزلة. بعبارة أخرى، يكمن الاتّفاق الإيراني السعودي، الذي توسّطت الصين في إبرامه، في ملتقى العنصرَين الأساسيين من إستراتيجيّة إيران المضادة للعزلة. وفي الوقت نفسه، تنظر إيران إلى دور الصين في الشرق الأوسط بتفاؤلٍ جوهري، ما يزيد من احتمال قبول طهران بالخطط الإقليميّة التي تقترحها الصين. وتعتبر إيران بشكلٍ عام أنّ تأثير الصين في الشرق الأوسط، خلافاً للولايات المتّحدة، بنّاءٌ كونه لا يتجاهل مصالح جهةٍ ما على حساب الأخرى. ويعتقد البعض في إيران أنه بإمكان الصين المساهمة في نوعٍ جديد من العلاقات الإيرانيّة السعوديّة شبيهٍ بالمصالحة بين فرنسا وألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية والتي تولّت تيسيرها الولايات المتّحدة.[13] تجدر الإشارة أخيراً إلى أنّه في غياب علاقات مجدية بين إيران والغرب، تُمثّل الصين، من خلال علاقاتها الاقتصاديّة والتجاريّة مع طهران، القوة العالميّة الوحيدة التي تملك نفوذاً قادراً على التأثير في قرارات السياسة الخارجيّة الإيرانيّة. ويبدو أنّ الصين باتت اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى مستعدةً لاستخدام هذا النفوذ.

الدعوة إلى التفاؤل الحذر

يُعزى ميلُ إيران إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية المجاورة والمشاركة في إعادة الضبط الإقليميّة إلى مزيج من العوامل الداخليّة والخارجيّة، من ضمنها اعتبارات اقتصاديّة وأمنيّة وجيوسياسيّة. وقد جعلت طبيعة هذه العوامل المتشعّبة والمتداخلة طهران أكثر جدية من أي وقتٍ مضى في العقد الفائت في انتهاج سياسة المصالحة وإعادة الاصطفاف. وعلاوة على ذلك، لا بدّ من الإدراك أنّ الجهة الرئيسيّة لدى الجانب الإيراني في هذا المجال ليست وزارة الخارجيّة في إدارة إبراهيم رئيسي، بل المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني. وبما أنّ هذا الأخير يمثّل الهيئة الأرفع لصنع القرار على صعيد السياسة الخارجيّة والأمنيّة والمسؤولة مباشرة أمام المرشد الأعلى للجمهورية الإسلاميّة، يُشير انخراطه إلى أنّ القرار بإعادة تقييم السياسة الإقليميّة قد اتُّخذ على أعلى مستوى في النظام السياسي الإيراني، ما يمكن أن يمنحه موثوقيّة ومتانة أكبر مقارنةً مع مبادرات إدارة روحاني الفاشلة للانخراط مع المنطقة.

بيد أنّ مقاربة إيران تتضمّن تناقضاً بارزاً يدعو إلى الحذر في استخلاص أي استنتاجات نهائيّة حول الاتّجاه الحالي. في الواقع، لا تعتبر إيران تطوير علاقاتها الإقليميّة عنصراً مكمّلاً أو تمهيدياً لاستئناف العلاقات الدبلوماسيّة مع المجتمع الدولي على نطاقٍ أوسع، بل بديل عنه. على سبيل المثال، يميّز نائب وزير الخارجيّة الإيراني للشؤون السياسيّة علي باقري كني بين "الأصدقاء" (الدول المجاورة لإيران) و"الأعداء" (الولايات المتّحدة وحلفاؤها الغربيون)، إذ يقول إنّه "في ما يتعلّق بأعدائنا، نسعى إلى إلغاء التهديد الذي يمثلونه، أما مع أصدقائنا، فنسعى إلى عدم وجود أي مشاكل".[14] ينحرف ذلك عن المقاربة التي تعتمدها الدول المجاورة لإيران والتي تسعى إلى تطوير علاقاتها مع مختلف القوى العالميّة في موازاة انتهاج سياسة إعادة ضبط إقليميّة. ينطوي هذا الوضع على احتمال نشوب توتّرات واحتكاكات جديدة. تعتقد طهران أنّ

ما من تناقض بين السعي وراء تحقيق المصالحة مع الجيران وبين مواجهة الولايات المتّحدة في المنطقة. بالتالي، ازداد التوتّر بين الولايات المتّحدة والمجموعات المدعومة من إيران في سوريا بُعيد إبرام الاتفاق الإيراني السعودي.[15] في حال حصول تصعيد بين طهران وواشنطن، ستتوخّى دول المنطقة المزيد من الحذر في علاقاتها مع إيران.

علاوة على ذلك، يُشكّل المفهومُ القائل بأنّه من الممكن استقطاب استثمارات دول المنطقة من دون رفع العقوبات الدوليّة، إشكاليةً كبرى. بعد كل شيء، لا يُتوقَّع من الدول العربيّة التي تتمتّع بعلاقات تجاريّة واسعة مع الولايات المتّحدة المخاطرة بمصالحها التجاريّة في الغرب من أجل تحسين علاقاتها مع إيران. يمكن أن يقود ذلك إلى حلقةٍ مفرغة، حيث إنّ عدم تحقّق التوقّعات الاقتصاديّة من استئناف العلاقات مع الدول العربيّة قد يحضّ إيران على إعادة النظر في مقاربتها الإقليميّة، ما يخلق احتكاكات جديدة بين الطرفين. بشكلٍ عام، لا تُشكل الاتّفاقات الأخيرة سوى خطوة أولى على دربٍ يعتمد نجاحه في نهاية المطاف على عوامل متعدّدة، يخرج بعضها عن السيطرة المباشرة للأطراف الإقليميّة.

الهوامش

1. Hamidreza Azizi, “How Iran views Arab normalization with Syria,” Amwaj Media, November 23, 2021, https://amwaj.media/article/how-iran-views-arab-normalization-with-syria.

2. Tuqa Khalid, “Iran wants progress in Bahrain normalization, addressing security concerns with UAE,” Al Arabiya English, March 19, 2023, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2023/03/19/Iran-wants-progress-in-Bahrain-normalization-address-ing-security-concerns-with-UAE-.

3. Fehim Taştekin, “Deep Dive: Why normalization with Egypt Is harder for Turkey than Iran,” Amwaj Media, April 13, 2023, https://amwaj.media/article/why-is-it-harder-for-turkey-to-normalize-with-egypt-than-iran.

4. “Last year’s inflation rate was 46.5%,” Fars News Agency, March 26, 2023, https://www.farsnews.ir/news/14020106000383/.

5. Steve Hanke, (@steve_hanke), “Yesterday, the Tehran Times released Iran’s official inflation rate for January,” Twitter, February 23, 2023, 12:58 a.m., https://twitter.com/Havangz/status/1629202157168631814.

6. “Arkani: Why did the exchange rate increase by 33% in a short period of time?” Iranian Students’ News Agency (ISNA), January 3, 2023, https://www.isna.ir/news/1401100301271/.

7. “Annual report of the Ministry of Labor: The absolute poverty line doubles in one year,” Radio Farda, January 2, 2023, https://www.radiofarda.com/a/32204021.html.

8. “Last year’s unemployment rate according to statistics,” Mehr News Agency, April 12, 2023, https://www.mehrnews.com/news/5753073.

9. Natasha Turak, “Saudi Arabia could start investing in Iran ‘very quickly,’ finance minister Mohammed Al-Jadaan says,” CNBC, March 15, 2023, https://www.cnbc.com/2023/03/15/saudi-arabia-could-invest-in-iran-very-quickly-finance-minister.html.

10. Maysam Behravesh and Hamidreza Azizi, “Israel’s Peace Deals Are a Strategic Nightmare for Iran,” Foreign Policy, September 14, 2020. https://foreignpolicy.com/2020/09/14/israels-peace-deals-are-a-strategic-nightmare-for-iran/.

11. Sam Mundy, “Gulf States and Israel Should Form a Rapid Response Force,” Foreign Policy, September 5, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/09/05/israel-gcc-uae-gulf-arab-states-iran-rapid-response-force-military-defense-nato-security/.

12. Brett Sudetic and Giorgio Cafiero, “Iranian-Qatari Relations After Al-Ula.” Carnegie Endowment for International Peace (blog), February 1, 2021, https://carnegieendowment.org/sada/83771.

13. Seyed Mohammad Hosseini, “China and the new regional order in West Asia,” Iranian Diplomacy, March 24, 2023, http://irdiplomacy.ir/fa/news/2018335.

14. “Ali Bagheri: We have de-escalation with friendly countries, but we don’t de-escalate with our enemies. We have de-threat with our enemies,” Entekhab, March 16, 2023, https://www.entekhab.ir/fa/news/719286.

15. Bassem Mroue, “Iran-backed fighters on alert in east Syria after US strikes,” Associated Press, March 25, 2023, https://apnews.com/article/syria-us-military-iran-2f3c7e9c48d776028bfc8cb6d43a55f4.

سياسة تركيا الخارجيّة ونظام الشرق الأوسط

طه أوزهان

معهد أنقرة

طه أوزهان هو مدير البحوث في معهد أنقرة، وحائز على شهادة دكتوراه في السياسة والعلاقات الدوليّة. وكان قبل ذلك زائراً أكاديميّاً في جامعة أوكسفورد، ورئيساً للجنة الشؤون الخارجيّة في البرلمان التركي، ومستشاراً أوّلاً لرئيس الوزراء التركي. هذا وقد نشر أوجان عن مواضيع مثل السياسة الإقليميّة والعالميّة، ونظريّة العلاقات السياسيّة والدوليّة، والحركات السياسيّة في الشرق الأوسط. ويحمل كتابه الأخير حول تركيا وأزمة نظام سايكس بيكو عنوان "Turkey and the Crisis of Sykes-Picot Order" (أوكور أكاديمي، 2015).

المقدّمة

إنّ التطبيع وإعادة الضبط يُحدّدان السياسات المعاصرة في الشرق الأوسط وسياسة تركيا حيال المنطقة. ويعكس الاتّفاق السعودي الإيراني الذي توسّطت الصين بتحقيقه،[1] وحلّ الأزمة بين الدول الخليجيّة، والانفراج في العلاقات بين تركيا والدول الخليجيّة، هذا الاتّجاه. ويدفع هذه المرحلة الجديدة تقلّبُ الولايات المتّحدة وعدم موثوقيّتها، والفكرة القائلة بأنّ المنطقة دخلت مرحلة ما بعد الربيع العربي، بالإضافة إلى الحاجات الاقتصاديّة للدول الإقليميّة، ومن ضمنها تركيا. صحيح أنّ التنافس على نظامٍ إقليمي جديد، كما كان الحال في خلال الربيع العربي، يفقد من زخمه، إلّا أنّ الحاجة إلى نظامٍ إقليمي فعّال وشرعيّ باتت ملحّة اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى.

تركيا ومسألة النظام الإقليمي

تَزعزع الوضع الراهن السلطوي الذي حدّد سياسة الشرق الأوسط لعقودٍ بدايةً جراء الاجتياح الأمريكي للعراق في العام 2003 ومن ثمّ دمّره الربيع العربي. في كلا الحالتين، كانت أنقرة متنبّهة لمشاعر شعوب المنطقة وتطلّعاتها، وكانت مؤيّدة لبناء نظام إقليمي شرعيّ، ليس أقلّه في خلال الربيع العربي. وتوخيّاً للدقة، في الفترة التي سبقت اجتياح العراق في العام 2003، قاومت الحكومة الجديدة التابعة لحزب العدالة والتنميّة الضغوط الهائلة التي مارستها الولايات المتّحدة بهدف دعم موقفها ورفضت الطلب الأمريكي لاستخدام الأراضي التركيّة من أجل مهاجمة العراق.[2] وأشار هذا الموقف إلى الاتجّاه الذي كانت أنقرة تنوي سلوكه في شؤونها الشرق أوسطيّة.

شكّلت معارضة تركيا للغزو الأمريكي للعراق ابتعاداً عما عُرف بـ"سياستها الخارجيّة التقليديّة" التي دامت عقوداً بصفتها عضواً في منظّمة حلف شمال الأطلسي، والتي كانت تنظر إلى المنطقة من المنظار الغربي الأمريكي. تجدر الإشارة إلى أنّ أنقرة كانت عضواً في الائتلاف العسكري بقيادة الولايات المتّحدة إبان حرب الخليج في العام 1990 وقدّمت قاعداتها لحلف شمال الأطلسي بهدف شنّ عمليّات ضد صدام حسين. في المقابل، لم تعرب أنقرة عن معارضتها لاجتياح العراق في العام 2003 فحسب، بل قادت جهداً إقليميّاً لمنع الأزمة. وقد أطلقت تركيا اجتماعات "دول جوار العراق" بهدف إيجاد حلّ دبلوماسي للأزمة ومنع شنّ الغزو، ومن ثم غداة الغزو منع وقوع حرب أهليّة بين مختلف المجموعات الإثنيّة الطائفيّة وحروب بالوكالة بين خصوم العراق الإقليميين.[3]

أظهر تحرّك تركيا الدبلوماسي أنّها لم تعد تقف موقف المتفرّج السلبي من الشؤون الإقليميّة في الشرق الأوسط. وانطلاقاً من هذه المقاربة الاستباقيّة، استضافت تركيا القيادة السياسيّة لحركة حماس في العام 2006 في أعقاب فوزها في الانتخابات الفلسطينيّة،[4] في تحدّ للسياسة الغربيّة العازلة للحركة. وفي حين كانت تركيا عضواً غير دائم في مجلس الأمن الدولي في العام 2010، تمكّنت من التوسّط لإبرام اتّفاق مع إيران حول برنامجها النووي الخلافي، بالتعاون مع البرازيل، ما أثار استياء الولايات المتّحدة.[5] فتصدّى الغرب لهذا الجهد بشكلٍ صريح ومن دون أي بعد نظر.

مصادر التوتّر

منذ وصول حزب العدالة والتنميّة إلى الحكم في العام 2002 حتى اندلاع الثورات العربيّة، ربطت علاقات وثيقة وودّية بين تركيا ومعظم القوى الإقليميّة، من ضمنها إيران والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة ومصر، إلى حين فرّق الربيع العربي بينها. وأيّدت أنقرة الربيع العربي والتحوّل الذي أدّى إليه في الأنظمة السياسيّة المحليّة والإقليميّة في الشرق الأوسط. ودعمت الإسلاميين الذين برزوا كجهات رئيسيّة في خلال هذه العمليّة وتسلّموا مقاليد الحكم في دول متعدّدة، كمصر (لغاية العام 2013) وتونس.[6] في المقابل، عارضت الرياض وأبو ظبي والقاهرة (بعد العام 2013) هذه العمليّة بشدة، بما فيها التحوّلات السياسيّة الديمقراطيّة ونشوء نظام إقليمي جديد.[7] وكذلك أحدث الصراع في سوريا صدعاً بين تركيا وإيران، ففي حين ساندت أنقرة المعارضة السوريّة، وقفت طهران إلى جانب النظام السوري.

بالتالي، مهّد الربيع العربي لفترةٍ من العداء والمنافسة بين تركيا وهذه الدول الإقليميّة. واتّخذت هذه المنافسة منحى جيوسياسياً في وقتٍ لاحق. على سبيل المثال، أصبحت ليبيا الساحة التي تنافست فيها تركيا والإمارات ومصر منافسةً شرسة—حيث دعمت أنقرة حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتّحدة بينما ساندت البلدانُ الأخرى قوات خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي الذي أسّسه بنفسه.[8] انعكس هذا الخلاف على الأزمة في منطقة شرق البحر المتوسّط، حيث اصطفّت أبو ظبي والقاهرة والرياض وتل أبيب إلى جانب اليونان وقبرص. بالتالي، مهّد الخلاف بين تركيا وخصومها الإقليميين السابقين الطريق أمام إعادة الاصطفاف بين أثينا وهذه الجهات في شرق البحر المتوسّط.[9]

دوافع إعادة الضبط الإقليميّة

وبالنظر إلى أنّ الربيع العربي كان مصدر الخلاف الأساسي بين تركيا وخصومها الإقليميين السابقين، فإنّ الفكرةُ القائلة بأنّ المنطقة قد دخلت مرحلة ما بعد الربيع العربي تُرسي أُسس كسر الجليد والتطبيع في العلاقات بينها. علاوةً على ذلك وكما ذُكر سابقاً، سهّل تقلّب الولايات المتّحدة وعدم موثوقيّتها، بالإضافة إلى تخفيف التزاماتها الأمنيّة الإقليمية وتنامي الحاجات الاقتصاديّة لدول المنطقة، عمليّة التطبيع هذه. أمّا في ما يتعلّق بتركيا، فيبرز منطق جيوسياسي إضافي، ألا وهو كسر إعادة الاصطفاف الناشئة بين اليونان/قبرص والدول الخليجيّة وإسرائيل في منطقة شرق البحر المتوسّط.

لكن في حالة إيران، تُشير كافة البوادر إلى المزيد من التوتّر حيث إنّ أنقرة وطهران تنتهجان سياسات متعارضة في العراق وسوريا وجنوب القوقاز. وعلى الرغم من موقف تركيا المعلن بانفتاحها لتطبيع العلاقات مع نظام الأسد،[10] لا يمكن سدّ الفجوة الهائلة بين الطرفين، وبالتالي من غير المرجّح أن يتمّ التطبيع في المستقبل القريب. وكما كان متوقّعاً، رفضت أنقرة نداء النظام السوري لانسحاب القوات العسكريّة التركيّة من سوريا.[11] وما دامت تركيا تواجه مخاطر أمنيّة متأتّية من سوريا—أكانت من الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني وحزب الاتّحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب، أم من المجموعات المتطرّفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية أو القاعدة—وما دام النظام السوري عاجزاً عن مواجهة هذه التهديدات الأمنيّة، ستستمرّ أنقرة في التعامل معها بشكلٍ مستقل، وتحافظ على وجودها العسكري في سوريا.

علاوة على ذلك، يُعيق انعدامُ الاستقرار المستمر في سوريا وموقفُ النظام غير المتعاون العودةَ الآمنة للاجئين السوريين إلى وطنهم. وكذلك، أدّى اعتقاد النظام بأنّه انتصر في الصراع إلى مقاربته الرافضة لمطالب المعارضة السوريّة. بيد أنّ هذا المنظار قصير النظر وتشوبه علل. في الواقع، يقع جزءٌ كبير من البلاد تحت سيطرة حزب الاتّحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطيّة وهيئة تحرير الشام،[12] ولا يزال النظام غير قادر على إدارة البلاد برمّتها، على الرغم من الدعم الهائل الذي تقدّمه روسيا وإيران وحزب الله. نتيجةً لكل هذه العوامل، تُعتبَر فرص التطبيع بين أنقرة ودمشق ضئيلة جداً في المرحلة الحاليّة.

السياسة الخارجيّة التركيّة ما بعد الانتخابات

عقب فوز الرئيس أردوغان في الانتخابات الرئاسيّة والنيابيّة في مايو 2023، كشف عن حكومته الجديدة التي لاقت ترحيباً دولياً ومحلياً. وقد عيّن الرئيس الأسبق النافذ لجهاز الاستخبارات الوطنيّة التركيّة هاكان فيدان وزيراً للخارجيّة. وكان فيدان قد حقّق نجاحاً باهراً في سيرته المهنيّة على رأس فروع مختلفة من البيروقراطيّة التركيّة، لا سيما كرئيس الوكالة التركيّة للتعاون وللتنسيق ولجهاز الاستخبارات الوطنيّة التركيّة. وفي خلال قيادته، اكتسبت المؤسّستان شهرة عالميّة، ومنحت ولايةُ فيدان جهازَ الاستخبارات الوطنيّة التركيّة دوراً مركزياً في السياسات الخارجيّة والأمنيّة التركيّة والعالم الاستخباراتي. وفي ضوء خبرته في صياغة إستراتيجيات تركيا الخارجيّة والأمنيّة على مدى عقدٍ من الزمن—شمل فترات من المواجهة مع الخصوم الإقليميين ومراحل من المصالحة—عكس تعيينُه سعيَ تركيا المستمرّ إلى اعتماد سياسات أمنيّة وخارجيّة مستقلّة على الساحة الدوليّة. وينطوي هذا الالتزام على المحافظة على أجندة طموحة في السياسة الخارجيّة وفي الوقت نفسه إصلاح العلاقات مع خصوم سابقين على غرار الدول

الخليجيّة.[13] في الموازاة، يُعزّز تعيينُ إبراهيم كالين، الشخصية المرموقة ذات الخبرة الواسعة بصفته كبير مستشاري أردوغان للسياسة الخارجيّة والأمن القومي، رئيساً جديداً لجهاز الاستخبارات الوطنيّة التركيّة، هذا المسار الإيجابي.

وفي خطوةٍ موازية، عيّن أردوغان شخصيّة مرموقة أخرى، محمد شيمشك، وزيراً للماليّة، ما يشير إلى المزيد من المواءمة بين سياسات تركيا الخارجيّة والاقتصاديّة في الحقبة الجديدة.[14] وقد عكست زيارة أردوغان الأخيرة إلى الدول الخليجية في شهر يوليو بوضوح هذه الرغبة في تحقيق تناغمٍ بين سياسات أنقرة الخارجيّة والاقتصاديّة. وفي خلال هذه الزيارة، وقّعت تركيا والإمارات العربيّة المتّحدة على اتفاقات تجاريّة قُدّرت بـ50,7 مليار دولار.[15] كما وضمنت أنقرة صفقات بقيمة عشرات مليارات الدولارات مع قطر، حليفتها الوثيقة، ومع المملكة العربيّة السعوديّة.[16] لا شكّ في أنّ الاقتصاد سيحتلّ مكانةً مركزيّة في علاقات تركيا مع خصومها الخليجيين السابقين في الحقبة الجديدة.

في الختام، سبق وأن تُرجمت عمليّةُ التطبيع هذه إلى تهدئة الصراعات الإقليميّة، لا سيّما في ليبيا وفي شرق البحر المتوسّط. في الواقع، لم تغيّر تركيا والإمارات ومصر سياساتها إزاء ليبيا بأي طريقة. إلّا أنّها امتنعت عن أي شكلٍ من أشكال التصعيد وأقامت قنوات اتّصال حول هذا الموضوع. نتيجةً لذلك، شهدت الحروب بالوكالة المستعرة في ليبيا فترةً من الهدوء النسبي. ومن المنطقي توقُّع المزيد من الحوار والتنسيق بين تركيا وخصومها الإقليميين السابقين في هذه المرحلة الجديدة في ما يتعلّق بمعالجة الأزمات والصراعات الإقليميّة الممتدّة من ليبيا إلى العراق والسودان. ويشكّل هذا التحوّل ابتعاداً محورياً عن مواقف المواجهة التي سادت في الماضي القريب.

الهوامش

1. Aaron David Miller, "4 Key Takeaways From the China-Brokered Saudi-Iran Deal," Foreign Policy, March 14, 2023, https://foreignpolicy.com/2023/03/14/china-brokered-saudi-iran-deal-explained-diplomacy-biden/.

2. "Turkey rejects U.S. troop proposal," CNN, March 2, 2003, https://edition.cnn.com/2003/WORLD/meast/03/01/sprj.irq.main/.

3. Taha Ozhan, The Transformation of Turkish Foreign Policy towards the Middle East (Keele: Keele University, 2016), 47, 115, https://eprints.keele.ac.uk/id/eprint/2348/1/OzhanPhD2016.pdf.

4. AFP, "Hamas leader in surprise Turkey visit," Al Jazeera, February 16, 2006, https://www.aljazeera.com/news/2006/2/16/hamas-leader-in-surprise-turkey-visit.

5. Taha Ozhan, "Multilateralism in foreign policy and nuclear swap deal," Foreign Policy, June 3, 2010, https://foreignpolicy.com/2010/06/03/multilateral-ism-in-foreign-policy-and-nuclear-swap-deal/.

6. "Turkey acts as mentor for emerging Islamists in Middle Eastern region," Reuters, December 8, 2011, https://www.reuters.com/article/idUS210161479920111208.

7. Enrico Trotta, "Between Qatar, Saudi Arabia, and the UAE: Tunisia's Quest for Neutrality," Geopolitical Monitor, August 15, 2018, https://www.geopoliticalmonitor.com/between-qatar-saudi-arabia-and-the-uae-tunisias-quest-for-neutrality/.

8. Ufuk Necat Tasci, "What to expect in Libya after Turkey and Egypt's diplomatic thaw," The New Arab, July 10, 2023, https://www.newarab.com/analysis/what-turkey-and-egypts-diplomatic-thaw-could-mean-libya.

9. Eva J. Koulouriotis, "Greece's new role in a changing Middle East," The New Arab, November 8, 2021, https://www.newarab.com/analysis/greeces-new-role-changing-middle-east; Mohammed Abu Zaid, "Egypt, Cyprus and Greece demand respect for maritime sovereignty," Arab News, February 14, 2021, https://www.arabnews.com/node/1808731/middle-east.

10. Güney Yildiz, "In The Shadow Of Mistrust: Turkey-Syria Normalization," Forbes, April 27, 2023, https://www.forbes.com/sites/guneyyildiz/2023/04/27/in-the-shadow-of-mistrust-turkey-syria-normalization/?sh=620da72670d6.

11. "Erdogan open to meeting al-Assad but not to withdrawal from Syria," Al Jazeera, July 17, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/7/17/erdogan-open-to-meeting-al-assad-but-not-to-withdrawal-from-syria.

12. "Syria: NES Needs Assessment Report 2023," Relief Web, June 23, 2023, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-nes-needs-assessment-report-2023.

13. Galip Dalay, "How will geopolitics shape Turkey's international future?," Chatham House, June 5, 2023, https://www.chathamhouse.org/2023/06/how-will-geopolitics-shape-turkeys-international-future.

14. Ibid.

15. Rachna Uppal and Yousef Saba, "Turkey's Erdogan signs $50 billion in deals during UAE visit," Reuters, July 19, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/turkeys-erdogan-ends-gulf-tour-with-abu-dhabi-visit-2023-07-19/.

16. Jonathan Spicer and Ros Russell, "Turkey expects $10 billion in Gulf investments after upcoming Erdogan visit, sources say," Reuters, July 7, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-sees-10-bln-gulf-investments-after-upcoming-erdogan-visit-sources-2023-07-07/.

إعادة تحديد الأولويّات: السياسة الخارجيّة للدول الصغيرة في شرق أوسط متغيّر

آنا جاكوبس

مجموعة الأزمات الدوليّة

آنا جاكوبس هي محلّلة أولى للشؤون الخليجية في مجموعة الأزمات الدوليّة. يغطّي عملها السياسات الخارجيّة لدول مجلس التعاون الخليجي، مع تركيز على الأمن الإقليمي وجهود التخفيف من حدّة الصراعات في منطقة الخليج وأفريقيا.

تودّ المؤلّفة أن تشكر غالب دالاي ونجلاء بن ميمون على دعمهما القيّم، بالإضافة إلى مايكل حويجر على التحرير اللغوي وفرنسواز فريفر على تحرير الترجمة العربيّة.

المقدّمة

لقد أعادت القوى الإقليميّة تركيز أولوليّات سياساتها الوطنيّة والخارجيّة على دفع أهداف التنميّة المحليّة قدماً، فأعادت تقويم سياستها الخارجيّة وأعطت الأولويّة لمصالحها القوميّة في المنطقة. وقد تولّت قيادة ما يبدو أنّه إعادة ضبطٍ إقليميّة ناشئة تتمحور حول إنهاء الخلافات القديمة وتحسين الروابط مع الدول المجاورة ونزع فتيل التوتّرات الإقليميّة من خلال زيادة الحوار والدبلوماسيّة. تعكس إعادة الضبط نظرة الدول الخليجيّة بشكلٍ خاص إلى تهدئة التوتّرات الإقليميّة باعتبارها ضروريّة لضمان أهدافها الاقتصاديّة المحليّة وحماية أمنها القومي في خضمّ ما تراه انسحاباً للولايات المتّحدة من المنطقة. وقد ساهمت التداعيات الاقتصاديّة المترتّبة عن جائحة فيروس كورونا المستجدّ في تسريع هذا الاتّجاه. ولعلّ خير دليل على ذلك هو الطريقة التي تدعم بها المملكة العربيّة السعوديّة الأهداف الاقتصاديّة لرؤية 2030[i] من خلال سياسةٍ خارجيّة تتضمّن تعزيز الحوار والدبلوماسيّة مع الخصوم السابقين كقطر وتركيا وإيران وسوريا.[1]

لكن ما كانت ردّة فعل الدول الصغيرة على إعادة الضبط الإقليميّة تلك؟ في الواقع، لقد كانت الدول الصغيرة على غرار الإمارات العربيّة المتّحدة هي التي قادت معظم هذه التغييرات. واشتملت أجندتها للمصالحة الإقليميّة والترابط الاقتصادي على التطبيع مع إسرائيل ونظام بشار الأسد في سوريا وتركيا وإيران. من جهةٍ أخرى، تردّدت دولة الإمارات في إنهاء الحصار على قطر، حتى لو رضخت في نهاية المطاف للضغوط السعوديّة الآيلة إلى إنهاء الخلاف الخليجي. وقد ساهم معظم هذه الجهود من أجل تطبيع العلاقات في نزع فتيل التوتّرات الإقليميّة، لكن لم يتضح بعد ما إذا كانت إعادة الضبط الإقليميّة ستتجذّر وتساهم مساهمةً مستدامة في تحسين الأمن الإقليمي على المدى الطويل.

إعادة الضبط الإقليميّة: متى ولماذا بدأت في الدول الخليجيّة؟

حثّت عوامل عالميّة القوى الإقليميّة الخليجيّة على الانخراط في إعادة الضبط الإقليميّة هذه، من ضمنها عدم اليقين حيال التزام الولايات المتحدة الأمني وتسارع قيام قوّة عالميّة متعدّدة الأقطاب بحيث ازدادت أهميّة الصين وروسيا بشكلٍ خاص كجهات اقتصاديّة وأمنيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأقنعها الانطباعُ أنّ القوى الإقليميّة لم تتمكّن من الاعتماد على الولايات المتّحدة كضامنٍ أمني بالانخراط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسياسةٍ خارجيّة أكثر توازناً تتضمّن الاحتواء والدبلوماسيّة. وتجسّد ذلك في ما سمّاه الكثير من الخبراء سياسة خارجيّة قائمة على "صفر أعداء في دول الجوار".[2]

وشكّلت التغيّرات في السياسة الخارجيّة السعوديّة والإماراتيّة حيال إيران مثالاً مبكراً على ذلك،[3] حين لم تدعما حملة "الضغط الأقصى" ضد إيران التي اعتمدها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وانتهجتا في المقابل سياسة الحوار وخفض التصعيد.[4] وبعدما أدركت السعودية والإمارات المتحدة كيف أجّجت سياسة "الضغط الأقصى" لترامب التوتّرات مع إيران وأدّت إلى هجمات شنّتها بالوكالة مجموعات موالية لإيران ضد المصالح السعوديّة والإماراتيّة، بما فيها الهجمات ضد البنى التحتيّة النفطيّة السعوديّة وسفن الشحن في خليج عمان عام 2019 المنسوبة إلى إيران،[5] أطلقت كلّ منهما عمليّة بعيدة عن الأضواء للتواصل مع طهران عام 2019 بهدف التخفيف من حدّة التوتّر. وقد شعرت الرياض وأبو ظبي بالاستياء حيال ما اعتبرتاه رداً أمنيّاً أمريكياً غير مناسب على الهجمات ضد البنى التحتيّة النفطيّة السعوديّة والشحن البحري الدولي حول خليج عُمان. وبدأ القادة السعوديّون والإماراتيون بتعديل سياستهم حيال إيران حين أدركوا أنّ استثمارهم في رئاسة ترامب وسياساته لم يتمخّض عن أي التزامٍ أمني أمريكي ملموس في الوقت الذي كانوا بأمس الحاجة إليه.

كان تسلّم جوزف بايدن مقاليد الحكم في يناير 2021 من العناصر المهمة التي دفعت إلى المصالحة الإقليميّة، لا سيّما في ما يتعلّق بالإنهاء الرسمي لحصار قطر الذي دام من 2017 حتى 2021. لقد هاجم بايدن، إلى جانب عدد من أعضاء الكونغرس، سجل ولي العهد الأمير محمد بن سلمان المتعلّق بحقوق الإنسان، وبشكل خاص في حرب اليمن واغتيال الصحافي السعودي جمال خاشقجي.[ii] واعتبر الكثير من

i. تتشابه الرؤى التنموية بين كافة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ويزداد تركيز سياساتها المحليّة والخارجيّة على خطط التنميّة الوطنيّة بهدف إدارة انتقال الطاقة بعيداً عن النفط وتطبيق تنويع اقتصادي أوسع. وعلى الرغم من هذه الخطط الطموحة وبعض التقدّم المُحرز، ما زالت كل هذه الاقتصادات تعتمد بشدّة على عائدات النفط والغاز.

ii. المملكة العربيّة السعوديّة تدين قرارات مجلس الشيوخ الأمريكي حول خاشقجي واليمن.

الديمقراطيين الحصار على قطر إحدى النقاط المدرجة على قائمةٍ طويلة من المشاكل التي أثارتها المملكة العربيّة السعوديّة في المنطقة. وحاولت الكويت والولايات المتّحدة التوسّط في الخلاف الخليجي، إلّا أنّ التقدّم كان محدوداً إلى حين بدا أنّ الرياض تليّن موقفها في محاولةٍ لكسب حظوة إدارة بايدن الجديدة ومعالجة بعض الخلافات السياسيّة الكامنة التي تزعزع منطقة الخليج.

وأدّت عوامل أخرى، كالإنعكاسات الاقتصاديّة الوخيمة لجائحة فيروس كورونا المستجدّ في العام 2020، دوراً في زرع بذور إعادة الضبط الإقليميّة. فقد تمّ تداول أسعار النفط الخام لفترةٍ قصيرةٍ بأقل من صفر دولار في مطلع العام 2020.[6] وأدّت فترات الإغلاق العالميّة بسبب الجائحة إلى تراجع الطلب على النفط لم يسبق له مثيل، ما أدّى إلى هبوط حاد في الأسواق.[7] شكّلت هذه الصدمة لأسواق الطاقة تذكيراً قوياً بضرورة قيام الدول العربيّة الخليجيّة بدفع أجندتها للتنويع الاقتصادي قدماً. وأدّى ذلك أيضاً إلى تجديد التركيز على الرفاه الاقتصادي المحلي ودفع التنويع الاقتصادي قدماً في جميع الدول العربيّة الخليجيّة. وتُرجم ذلك إلى تركيزٍ أكبر على تهدئة التوتّرات الإقليميّة وتنميّة التواصل الاقتصادي الإقليمي. وحتى عندما حلّقت أسعار النفط والغاز في خضم اجتياح روسيا لأوكرانيا،[8] ظلّ المسؤولون الخليجيّون مدركون تماماً للحاجة الملحّة إلى مواصلة أجندات التنويع الاقتصادي ولمحدوديّة فرص الاعتماد على الثروة الهيدروكربونيّة الهائلة.

الدول الصغرى: حالة الإمارات العربيّة المتّحدة

أين تندرج الدول الصغرى في إعادة الضبط الإقليميّة؟ ينبغي على الدول العربيّة الخليجيّة الصغرى تخطّي الصعوبات الناجمة عن كونها عالقة بين أبرز قوّتين في المنطقة، أي المملكة العربيّة السعوديّة وإيران. وفي سعيها لتفادي مطبّات المنافسة بين القوى الإقليميّة والعالميّة، تواصل الإمارات العربيّة المتّحدة سياسة التوازن والتحوط الإستراتيجي بين قوى عظمى كالولايات المتّحدة وروسيا والصين وبين المملكة العربيّة السعوديّة وتركيا وإيران.[9] وعلى الرغم من هذا التوازن، غالباً ما تقف دولة الإمارات مع الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السعوديّة، حتى في ظلّ وجود نقاط خلافيّة مع أجندات هذين الشريكين. وتُشكّل الإمارات العربيّة المتّحدة حالةً دراسيّة مفيدة تظهر كيف أعادت الدول العربيّة الخليجيّة الصغرى تقويم سياستها الخارجيّة استجابةً للتغييرات البنيوية في المنطقة.[10]

بحسب مسؤولين إماراتيين، تمثّل جهود دولتهم للتطبيع جزءاً لا يتجزأ من سياستهم الخارجيّة المُعاد تقويمها والقائلة بـ"صفر أعداء"، ومن أجندتهم للربط الاقتصادي الإقليمي.[11] يكمن هدف هذه السياسة الخارجيّة الإقليميّة الجديدة في جني عائدات اقتصاديّة مهمة وتحفيز التنميّة الوطنيّة للإمارات العربيّة المتّحدة. غير أنّ هذا ليس السبب الوحيد وراء السياسة الخارجية الإماراتيّة الجديدة. في الواقع، لقد واجهت بعض التدخّلات المدعومة من الإمارات في بؤر التوتّر الإقليميّة في خلال فترة ما بعد 2011، بما فيها اليمن وليبيا وسوريا والقرن الأفريقي تحدّيات رئيسيّة وأساءت إلى سمعة الإمارات العربيّة المتّحدة. ساهم ذلك في إعادة نظر جدّية في السياسة الخارجيّة الإماراتيّة في السنوات الماضية.[12] في ظل التداعيات الاقتصاديّة لجائحة فيروس كورونا المستجدّ، أعلنت الإمارات العربيّة المتّحدة عام 2021 "مبادئ الخمسين" التي تنصّ على أنّ "السياسة الخارجيّة لدولة الإمارات هي أداة لخدمة الأهداف الوطنيّة العليا وعلى رأسها المصالح الاقتصاديّة لدولة الإمارات".[13]

تختلف تجلّيات السياسة الإماراتية الخارجية من بؤرة إلى أخرى من بؤر التوتّر الإقليميّة. في حين أنّ أبو ظبي تعتمد أكثر على الدبلوماسيّة والقوة الناعمة الاقتصاديّة، لا تزال القوة الصلبة غير المباشرة جزءاً من ترسانتها لاستعراض القوة في عددٍ من بؤر التوتّر الإقليميّة على غرار اليمن وفي بعض المناطق في القرن الأفريقي. ثمّة تحوّل بارز بشكلٍ عام باتّجاه انخراط أكبر، في إطار السياسة الخارجيّة القائلة بـ"صفر أعداء". وقد تجسّد هذا التحوّل بأوضح صورة في إستراتيجيات التطبيع مع إيران وسوريا. ويبدو أنّ الرؤية الصفريّة التي طبعت أعوام الخلاف الخليجي (بين العامين 2017 و2021) وأجّجت المنافسة بالوكالة في القرن الأفريقي وفي ليبيا على سبيل المثال، قد تراجعت عقب التطبيق الحذر والمتفاوت لـ"بيان العلا" الذي وقّع في يناير 2021.[14] في ليبيا على سبيل المثال، تنسّق الإمارات العربيّة المتّحدة مع مجموعةٍ من الجهات الإقليميّة والجيوسياسيّة، من ضمنها قطر، وتنخرط مع جهات ليبيّة في شرق البلاد وفي غربها.[15]

ودعمت دولة الإمارات أيضاً جهود الوساطة في القرن الأفريقي بعيداً عن الأضواء لحل الخلاف حول سدّ النهضة الأثيوبي الكبير بين مصر والسودان وأثيوبيا.[16] إلّا أنّ التقارير الصحافيّة تزعم أنّ دولة الإمارات، إلى جانب جهات خارجيّة أخرى على غرار تركيا وإيران، صدّرت طائرات بدون طيار إلى أديس أبابا لمساعدة الرئيس آبي، وهو حليفٌ مهم للإمارات، على البقاء في الحكم في خلال الحرب الأهليّة الأثيوبيّة.[17] تصاعدت التباينات بين المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة في حرب اليمن، على الرغم من الدعم الرسمي من الطرفين لإنهاء الصراع. وتقاتل السعوديّة والمجموعات اليمنيّة المدعومة من الإمارات في مختلف أرجاء اليمن—وتزداد التوترات في المناطق الإستراتيجيّة كحضرموت.[18] في بؤر أخرى حيث تؤدّي دولة الإمارات دوراً اقتصادياً وأمنياً مهماً كالسودان، فإنّ السعوديّة هي الدولة الخليجيّة التي تقود جهود الوساطة في حين يبدو أنّ الإمارات تجلس في المقعد الخلفي.[19]

كما ذُكر آنفاً، انخرطت الرياض وأبو ظبي مع طهران عام 2019 بعيداً عن الأضواء. وفي خضم حملة ترامب "للضغط الأقصى" ضد إيران، قيل إنّ الشيخ محمد بن زايد أرسل أخاه النافذ، مستشار الأمن القومي طحنون بن زايد (وهو الآن نائب حاكم أبو ظبي) إلى إيران لمحادثات أمنيّة بحريّة سريّة بغية نزع فتيل التوتّر في أعقاب سلسلةٍ من الهجمات ضد السفن في خلال ذلك الصيف نسبتها الولايات المتّحدة إلى إيران.[20] تواصل الحوار بين الإمارات وإيران في خلال تلك الفترة وتسارع في ربيع 2021، بالتزامن مع انطلاق عمليّة الحوار بين السعوديّة وإيران بوساطة بغداد في أبريل 2021.[21] زار طحنون طهران مجدداً في ديسمبر 2021، حيث شدّد المسؤولون الإماراتيون والإيرانيون على تحسين روابطهم وفرص زيادة التجارة والاستثمارات بين البلدين.[22] تجدر الإشارة إلى أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة هي أهم شريك تجاري لإيران في المنطقة، بحيث تبلغ قيمة التبادل التجاري بين البلدين حوالي 20 مليار دولار، وينوي الطرفان رفعها إلى 30 مليار دولار بحلول العام 2025.[23] وقد استأنفت دولة الإمارات علاقاتها الدبلوماسيّة مع إيران بشكلٍ كامل في أغسطس 2022،[24] قبل أشهر من إعلان السعوديّة وإيران استئناف روابطهما الدبلوماسيّة في مارس 2023.[25]

قادت الإمارات العربيّة المتّحدة الجهود الإقليميّة لاستئناف العلاقات مع بشار الأسد، وحذت المملكة العربيّة السعوديّة حذوها لاحقاً. وكانت دولة الإمارات قد قامت بتطبيع علاقاتها مع الأسد عام 2018 واستقبلته في العام 2022 في أول زيارة خارجيّة له منذ اندلاع الحرب.[26] واستضافته أبو ظبي للمرة الثانيّة في مارس 2023.[27] وقال مسؤولٌ إماراتي رفيع لـ"مجموعة الأزمات" في يوليو 2022 إنّ الإمارات مركّزة على الدبلوماسيّة وبناء ربط اقتصادي إقليمي مع سوريا وإيران، على الرغم من التحدّيات التي تشكّلها العقوبات الغربيّة بالنسبة إلى تعزيز الروابط الاقتصاديّة.[28] لم تتموضع السعوديّة علناً كقائدة جهود التطبيع مع الأسد قبل مطلع العام 2023. في شهر مايو، صوّتت جامعة الدول العربيّة لصالح عودة سوريا إلى كنفها،[29] واستأنفت الرياض علاقاتها الدبلوماسيّة مع دمشق،[30] وشارك الأسد في اجتماع جامعة الدول العربيّة في الرياض.[31]

واصلت أبو ظبي عمليّة التطبيع على جبهات متعدّدة. وقرّرت تطبيع علاقاتها مع إسرائيل عام 2020[32] وزيادة انخراطها مع تركيا عام 2021.[33] وحذت البحرين والمغرب حذو أبو ظبي، فوقّعتا على اتّفاقات أبراهام.[34] وسرعان ما تعزّزت روابطهما الاقتصاديّة بعد التطبيع بين الإمارات وإسرائيل. فأصبحت دولة الإمارات أول دولة عربيّة توقّع اتفاقية تجارة حرة مع إسرائيل وبلغت التجارة غير النفطيّة بينهما 2,5 مليار دولار عام 2022.[35] ويهدف الطرفان إلى زيادتها لتبلغ 10 مليار دولار بحلول العام 2030.[36] وتشمل أمثلة أخرى التقارب مع تركيا الذي ولّد مليارات الدولارات على شكل اتفاقيات للاستثمار عام 2021 واتفاقيّة للتجارة عام 2023 بهدف زيادة التجارة إلى 40 مليار دولار في خلال الأعوام الخمسة المقبلة.[37]

غير أنّ التطبيع الذي قادته دولة الإمارات تقدّم بوتيرةٍ أبطأ في ملفّات إقليميّة رئيسيّة أخرى، على غرار الخلاف الخليجي. وقاومت الإمارات العربيّة المتّحدة إنهاء حصار قطر والتطبيع الكامل مع الدولة الخليجيّة المجاورة لأنّ قطر لم تلبِّ أي مطلب من مطالب الدول المحاصِرة وبسبب الشكوك المستمرّة حيال علاقة قطر بالمجموعات الإسلاميّة في أنحاء المنطقة. وعلى الرغم من استيائها إزاء الجهود السعوديّة الرامية إلى وضع حدّ للخلاف الخليجي،[iii] وقّعت الإمارات العربيّة المتّحدة على "بيان العلا" في يناير 2021 وأنهت الحصار وأطلقت حواراً تدريجيّاً وحذراً مع قطر في العام نفسه.[38] لكنّ البلدين لم يُعيدا فتح سفارتيهما

iii. ظهرت الاختلافات السعوديّة الإماراتيّة حول إنهاء الحصار إلى العلن مع تصريح المملكة العربيّة السعوديّة في أكتوبر 2020 أنّها "ملتزمة بالتوصّل إلى حل". في المقابل، قال السفير الإماراتي لدى الولايات المتّحدة يوسف العتيبة في نوفمبر 2020 إنّه "لن يتم حلّها في أي وقت قريب". بعيد ذلك، تمّ الإعلان عن نهاية الحصار.

حتى يونيو 2023.[39] إنّ غياب الثقة بين دولتي الإمارات وقطر متجذّر بعمق، لا سيما في ما يتعلّق بروابط قطر مع المجموعات الإسلاميّة في أعقاب احتجاجات الربيع العربي عام 2011، والسياسات الخارجيّة المتضاربة والاتّهامات المتبادلة بين الطرفين بالتدخّل في الشؤون الداخليّة. وعلى الرغم من أنّ الإمارات لم تكن مستعدّة للتطبيع الكامل عام 2021، اتّجه الحوار الرفيع المستوى بين قطر والإمارات نحو تطبيقٍ كامل لبيان العلا بشكلٍ تدريجي.

ما مدى استدامة إعادة الضبط الإقليميّة؟

لقد ساعد الدفع الإماراتي باتّجاه تحسين الروابط مع الخصوم الإقليميّين السابقين إلى تخفيف حدّة التوتر في بؤر متعدّدة عبر المنطقة. وقد جسّد التوافق الإقليمي حول التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي الإقليمي تطوراً إيجابياً على مدى الأعوام الماضية. لكن يبرز تحدّيان رئيسيان أمام استدامة إعادة الضبط الإقليميّة تلك. أولاً، لم تتم معالجة بعض النقاط الخلافية في علاقات الإمارات مع إيران وسوريا وتركيا وغيرها من البلدان. ولم يتم حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في ظل استمرار إسرائيل في ضم الأراضي الفلسطينيّة وعدم إبداء أي التزام جدّي بحل الدولتين. ولم يقدّم بشار الأسد أي تنازل يُذكر مقابل العودة إلى جامعة الدول العربيّة، على الرغم من أنّ بعض التقارير الإعلاميّة تحدّث عن اتفاق مع الأسد للحدّ من الإتجار بالكبتاغون، الذي يمرّ بدمشق بشكلٍ رئيسي والذي يزداد تواجده في الدول الخليجيّة.[40] في حين أنّ إيران قد تدعم الجهود الآيلة إلى حلّ الصراع في اليمن ببعض الطرق، يعود للجهات اليمنيّة[iv] في نهاية المطاف حلّ الصراع.[41] قد تستمرّ حرب اليمن في تشكيل تهديد أمني للدول العربيّة الخليجيّة، حتى في ظل دعم إيراني أكبر نسبياً لحلّ الصراع. علاوة على ذلك، على الرغم من التقدّم المحرز في التقارب السعودي-الإيراني، احتجزت إيران ناقلتي نفط في الخليج،[42] ما يظهر أن إيران وتوتّراتها مع الولايات المتّحدة وإسرائيل قد تظل تشكّل تهديداً بالنسبة إلى أمن الخليج الإقليمي.

ثانياً، هذه الجهود الآيلة إلى التطبيع السياسي رهنٌ بالتطبيع الاقتصادي إلى حدّ بعيد. في بعض الحالات كعلاقات الإمارات مع إسرائيل وتركيا، بدأ الطرفان بجني المكاسب الاقتصاديّة. لكن بالنسبة إلى الدول التي تواجه عقوبات شديدة على غرار سوريا وإيران، ليست الصورة بهذا الوضوح. إذا لم تتمكّن الدول الخليجيّة من زيادة التجارة والاستثمارات في إيران وسوريا بسبب العقوبات الغربيّة وضعف البيئات الاستثماريّة، قد لا تؤدّي جهود التطبيع إلى تحسين هذه العلاقات الإقليميّة بشكل كبير. في هذه المرحلة، لم يتّضح بعد ما إذا كانت إعادة الضبط الإقليميّة ستصمد في الأمد الطويل، والأهم من ذلك ما إذا كانت ستساهم فعلياً في تحقيق تحسينات مستدامة في الأمن الإقليمي.

الخاتمة

بعض الدول الخليجيّة، على غرار المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة، تزعم أنّ جهودها ترمي إلى توسيع نفوذها عبر الدبلوماسيّة والتعاون الاقتصادي، وتشكّل إستراتيجيةً لاحتواء التأثير الإيراني ومواجهته في المنطقة. وقد تُعتبَر هذه الجهود اختباراً حاسماً لدمشق وطهران وأنقرة بشكلٍ خاص لتحديد ما إذا كان انخراط أكبر مع هؤلاء الخصوم السابقين يمكن أن يخفّف التوتّر في العلاقات الثنائيّة. كما قال أحد الأكاديميين الإماراتيين، لم تنجح "الصيغة القديمة" للانعزاليّة، وتحاول الإمارات انتهاج مقاربة جديدة.[43] وتسعى الإمارات إلى معرفة ما إذا كانت طهران ستخفّف من استعراض قوتها الإقليمية مقابل تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الخليجيّة.[44] وتريد السعوديّة والإمارات كذلك معرفة ما إذا كانت الدبلوماسيّة مع دمشق قادرة على كبح جماح النفوذ الإيراني في سوريا. لكن من غير الواضح ماهية الخطوط الحُمر السعوديّة والإماراتيّة في إعادة الضبط الإقليميّة الجديدة، والظروف التي يمكن أن تتدهور في ظلّها العلاقات الإقليميّة مجدداً. علاوة على ذلك، سيستمرّ غيابُ القرارات السياسيّة أو خرائط الطريق الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والأزمة السوريّة في الحدّ من المكاسب الإقليميّة للبعض من جهود التطبيع تلك. بعبارةٍ أخرى، لم يتّضح بعد كيف تنوي دول على غرار المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة الحفاظ على بعضٍ من دوافع التطبيع تلك، ما يجعلها محفوفة بالمخاطر في أفضل الأحوال.

iv. يقول المبعوث الأمريكي الخاص لليمن إنّه على الرغم من بوادر الحوار الإيجابيّة ونزع فتيل التصعيد بين السعوديّة وإيران، تستمر طهران في شحن الأسلحة إلى اليمن بعد توقيع التسوية السعوديّة الإيرانيّة.

الهوامش

1. For more details on national visions, see Saudi Vision 2030, (Saudi Arabia: Council of Economic and Development Affairs, April 2016), https://www.vision2030.gov.sa/media/rc0b5oy1/saudi_vision203.pdf; The UAE Government, "The Principles of the 50," accessed July 17, 2023, https://u.ae/en/about-the-uae/uae-in-the-future/initiatives-of-the-next-50/the-principles-of-the-50; Qatar National Vision 2030, (Qatar: General Secretariat For Development Planning, July 2008), https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2016/09/GCO-QNV-English.pdf; Kuwait Ministry of Foreign Affairs, "Kuwait Vision 2035 "New Kuwait"," accessed July 17, 2023, https://www.mofa.gov.kw/en/kuwait-state/kuwait-vision-2035/; Oman Vision 2040, (Oman: Ministry of Economy, January 2021) https://www.mof.gov.om/pdf/Vision_Documents_En.pdf; and Bahrain's Economic Vision 2030, (Bahrain: Bahrain Economic Development Board, October 2008), https://www.bahrain.bh/wps/wcm/connect/b8dd35bc-9c52-4af3-8310-9136fae8d82a/Bahrain+Economic+Vision+2030.pdf?MOD=AJPERES&CVID=o8qe1-5. See also The World Bank, Gulf Economic Monitor: Building the foundation for economic stability: Human Capital and Growth in the GCC, Issue 4, (Washington D.C.: The World Bank, May 2019), https://documents1.worldbank.org/curated/en/261591556548229456/pdf/Building-the-Foundations-for-Economic-Sustainability-Human-Capital-and-Growth-in-the-GCC.pdf; The World Bank, "GCC Economic Growth Expected to Slow to 2.5% in 2023," Press Release, May 17, 2023, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/05/17/gcc-economic-growth-expected-to-slow-to-2-5-in-2023.

2. Joost Hiltermann, "Is 'Little Sparta' Stepping Back? How The UAE Is Recalibrating in the Gulf," DAWN, December 1, 2021, https://dawnmena.org/is-little-sparta-stepping-back-how-the-uae-is-recalibrating-in-the-gulf/.

3. Ibid.

4. Ibid.

5. Ben Hubbard, Palko Karasz, and Stanley Reed, "Two Major Saudi Oil Installations Hit by Drone Strike, and U.S. Blames Iran," New York Times, September 14, 2019, https://www.nytimes.com/2019/09/14/world/middleeast/saudi-arabia-refineries-drone-attack.html; "Tensions rise in the world's most strategic oil chokepoint," Reuters, July 19, 2019, https://www.reuters.com/graphics/MIDEAST-ATTACKS-HORMUZ/0100B0B50N3/index.html.

6. Jillian Ambrose, "Oil prices dip below zero as producers forced to pay to dispose of excess," The Guardian, April 20, 2020, https://www.theguardian.com/world/2020/apr/20/oil-prices-sink-to-20-year-low-as-un-sounds-alarm-on-to-covid-19-relief-fund.

7. "Global oil demand to decline in 2020 as coronavirus weighs heavily on markets," International Energy Agency, March 9, 2020, https://www.iea.org/news/global-oil-demand-to-decline-in-2020-as-coronavirus-weighs-heavily-on-markets.

8. Faisal Islam, "Ukraine conflict: Petrol at fresh record as oil and gas prices soar," BBC, March 7, 2022, https://www.bbc.com/news/business-60642786.

9. Senior Emirati official, interviews by author, Abu Dhabi, United Arab Emirates, October 2022; See also Ebtesam al-Ketbi, The UAE Power Building Model: Mohamed bin Zayed's Vision, (Abu Dhabi, United Arab Emirates: Emirates Policy Center, 2022); Dina Esfandiary, New Order in the Gulf: the Rise of the UAE (London: I.B. Tauris/Bloomsbury Publishing, December 2022); Anjana Sankar, "UAE has no interest in choosing sides between great powers, says Anwar Gargash," The National, November 14, 2022, https://www.thenationalnews.com/uae/government/2022/11/14/uae-has-no-interest-in-choosing-sides-between-great-powers-says-anwar-gargash/.

10. Hiltermann, "Is 'Little Sparta' Stepping Back?"

11. Emirati officials, Crisis Group interviews by author, Abu Dhabi, United Arab Emirates, July and October 2022 and February 2023.

12. See Mohammad Barhouma, "The Reshaping of UAE Foreign Policy and Geopolitical Strategy," Sada (blog), January 4, 2022, https://carnegieendowment.org/sada/86130; Joshua Krasna, Big Changes in United Arab Emirates Foreign Policy, Analysis, (Philadelphia, U.S.: Foreign Policy Research Institute, April 18, 2023), https://www.fpri.org/article/2023/04/big-changes-in-united-arab-emirates-foreign-policy/.

13. "Principles of the 50," United Arab Emirates, accessed July 17, 2023, https://www.uaeprinciples.ae/PrinciplesOf50-En.pdf.

14. Anna L. Jacobs, "Qatar's Regional Relations and Foreign Policy After Al Ula," Arab Gulf States Institute in Washington (blog), April 14, 2021, https://agsiw.org/qatars-regional-relations-and-foreign-policy-after-al-ula/.

15. Senior Qatari official, interview by author, Doha, Qatar, June 2023.

16. Senior Emirati official, interview by author, Abu Dhabi, United Arab Emirates, May 2023.

17. Declan Walsh, "Foreign Drones Tip the Balance in Ethiopia's Civil War," New York Times, December 20, 2021, https://www.nytimes.com/2021/12/20/world/africa/drones-ethiopia-war-turkey-emirates.html.

18. See Maged Al Madhaji, "A Looming Battle over Wadi Hadrmawt," Sanaa Center for Strategic Studies, February 21, 2023, https://sanaacenter.org/publications/analysis/19601; Veena Ali Khan, "Yemen's Troubled Presidential Leadership Council," International Crisis Group, May 4, 2023, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/yemens-troubled-presidential-leadership-council; and Bouchra AlMaktari, "sira' al-'ajandat w al-'adawat fi hadhramawt [Conflict of agendas and tools in Hadramout]," Al Araby Al Jedeed, July 3, 2023, https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%B6%D8%B1%D9%85%D9%88%D8%AA.

19. See: Anna Jacobs, "Gulf Arab Reconciliation Hides Simmering Tensions," (Brussels, Belgium: International Crisis Group, July 12, 2023), https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/qatar-saudi-arabia-united-arab-emirates/gulf-arab-reconciliation-hides-simmering-tensions.

20. "Senior UAE official in Tehran on secret mission: MEE," Al Jazeera English, October 14, 2019, https://www.aljazeera.com/news/2019/10/14/senior-uae-official-in-tehran-on-secret-mission-mee.

21. Nussaibah Younis, Mediation nation: Iraq's new role in Iranian-Saudi talks, Commentary, (Berlin, Germany: European Council on Foreign Relations, May 14, 2021), https://ecfr.eu/article/mediation-nation-iraqs-new-role-in-iranian-saudi-talks/.

22. Parisa Hafezi, "UAE security official pays rare visit to Iran to discuss ties, regional issues," Reuters, December 6, 2021, https://www.reuters.com/article/us-iran-emirates-idAFKBN2IL0ME.

23. "Iran, UAE target reaching $30b annual trade in two years: TPO official," Tehran Times, October 8, 2022, https://www.tehrantimes.com/news/477355/Iran-UAE-target-reaching-30b-annual-trade-in-2-years-TPO-official.

24. "UAE, upgrading ties with Iran, says envoy to return to Tehran within days," Reuters, August 21, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-ambassador-iran-resume-duties-coming-days-foreign-ministry-2022-08-21/.

25. Parisa Hafezi, Nayera Abdallah, and Aziz El Yaakoubi, "Iran and Saudi Arabia agree to resume ties in talks brokered by China," Reuters, March 10, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-saudi-arabia-agree-resume-ties-re-open-embassies-iranian-state-media-2023-03-10/.

26. Albert Aji and Zeina Karam, "Syria's Assad visits UAE, 1st trip to Arab country since war," Associated Press, March 19, 2022, https://apnews.com/article/middle-east-syria-dubai-united-arab-emirates-bashar-assad-297e5a7078e9a6c99a19e3bb46a292a7.

27. "Syria's Assad arrives in United Arab Emirates in official visit," Reuters, March 19, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-assad-arrives-uae-official-visit-state-media-2023-03-19/.

28. Senior Emirati official, Crisis Group interview by author, Abu Dhabi, United Arab Emirates, July 2022.

29. Vivian Yee, "Arab League Votes to Readmit Syria, Ending a Nearly 12-Year Suspension," New York Times, May 7, 2023, https://www.nytimes.com/2023/05/07/world/middleeast/arab-league-syria.html.

30. Bassem Mroue, "Saudi Arabia, Syria to reopen embassies restoring relations," Associated Press, May 9, 2023, https://apnews.com/article/saudi-syria-diplomatic-relations-arab-league-5a4740e2891f51cb2de7803da230aef7.

31. Aziz El Yaakoubi and Samia Nakhoul, "Syria's Assad wins warm welcome at Arab summit after years of isolation," Reuters, May 19, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-assad-attend-arab-summit-bringing-regional-isolation-an-end-2023-05-19/.

32. Maha El Dahan, Jeffrey Heller, and Steve Holland, "Israel, UAE to normalize relations in shift in Mideast politics; West Bank annexations on hold," Reuters, August 13, 2020, https://www.reuters.com/article/us-israel-emirates-trump-idUSKCN25926W.

33. Reuters, "Abu Dhabi crown prince to visit Turkey on Nov. 24 – Turkish Presidency," November 23, 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/abu-dhabi-crown-prince-visit-turkey-nov-24-turkish-presidency-2021-11-23/.

34. "Israel, UAE and Bahrain sign US-brokered normalisation deals," Al Jazeera English, September 15, 2020, https://www.aljazeera.com/news/2020/9/15/israel-uae-and-bahrain-sign-us-brokered-normalisation-deals.

35. Rachna Uppal and Lisa Barrington, "Analysis: UAE plans long-term economic ties with Israel despite political strains," Reuters, April 4, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/uae-plans-long-term-economic-ties-with-israel-despite-political-strains-2023-04-03/.

36. Ibid.

37. Rachna Uppal, "Turkey, United Arab Emirates sign trade agreement," Reuters, March 3, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-united-arab-emirates-sign-trade-agreement-2023-03-03/#:~:text=The%20UAE%20kicked%20off%20negotiations,a%20%2410%20billion%20investment%20fund.

38. See "Saudi foreign minister hints at resolving Qatar blockade," Al Jazeera English, October 16, 2020, https://www.aljazeera.com/news/2020/10/16/saudi-foreign-minister-sees-path-toward-ending-rift-with-qatar; Asmahan Qarjouli, "'No chances' of the blockade ending soon says UAE official after hopes of possible breakthrough," Doha News, November 15, 2020, https://dohanews.co/no-chances-of-the-blockade-ending-soon-says-uae-official-after-hopes-of-possible-breakthrough/.

39. "Qatar and UAE embassies resume work on Monday," Reuters, June 20, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/qatar-uae-embassies-resume-work-monday-qatar-foreign-minister-2023-06-19/.

40. Suleiman Al-Khalidi, "Syria agrees to curb drug trade at Arab ministers meeting," Reuters, May 1, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/arab-ministers-discuss-how-normalise-ties-with-syria-2023-05-01/.

41. See Elizabeth Hagedorn, "Iran still smuggling weapons to Yemen despite Saudi deal, US says," Al Monitor, May 11, 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/05/iran-still-smuggling-weapons-yemen-despite-saudi-deal-us-says#ixzz881hnkedL.

42. "Iran seizes second oil tanker in a week in Gulf, US Navy says," Reuters, May 3, 2023, https://www.reuters.com/world/second-oil-tanker-week-seized-by-iran-gulf-us-navy-2023-05-03/.

43. Emirati academic, interview by author, Dubai, United Arab Emirates, February 2023. See also: Taylor Luck, "Arab states see a path to progress through Syria. It could be bumpy," Christian Science Monitor, May 16, 2023, https://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2023/0516/Arab-states-see-a-path-to-progress-through-Syria.-It-could-be-bumpy.

44. Ibid.

الجزء الثالث

التعدّدية القطبيّة
ومنافسة القوى العظمى

الرئيس البرازيلي لويز إيناسيو لولا دا سيلفا والرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في صورة تذكارية في قمة البريكس في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، في 23 أغسطس 2023. (رويترز/أليت بريتوريوس)

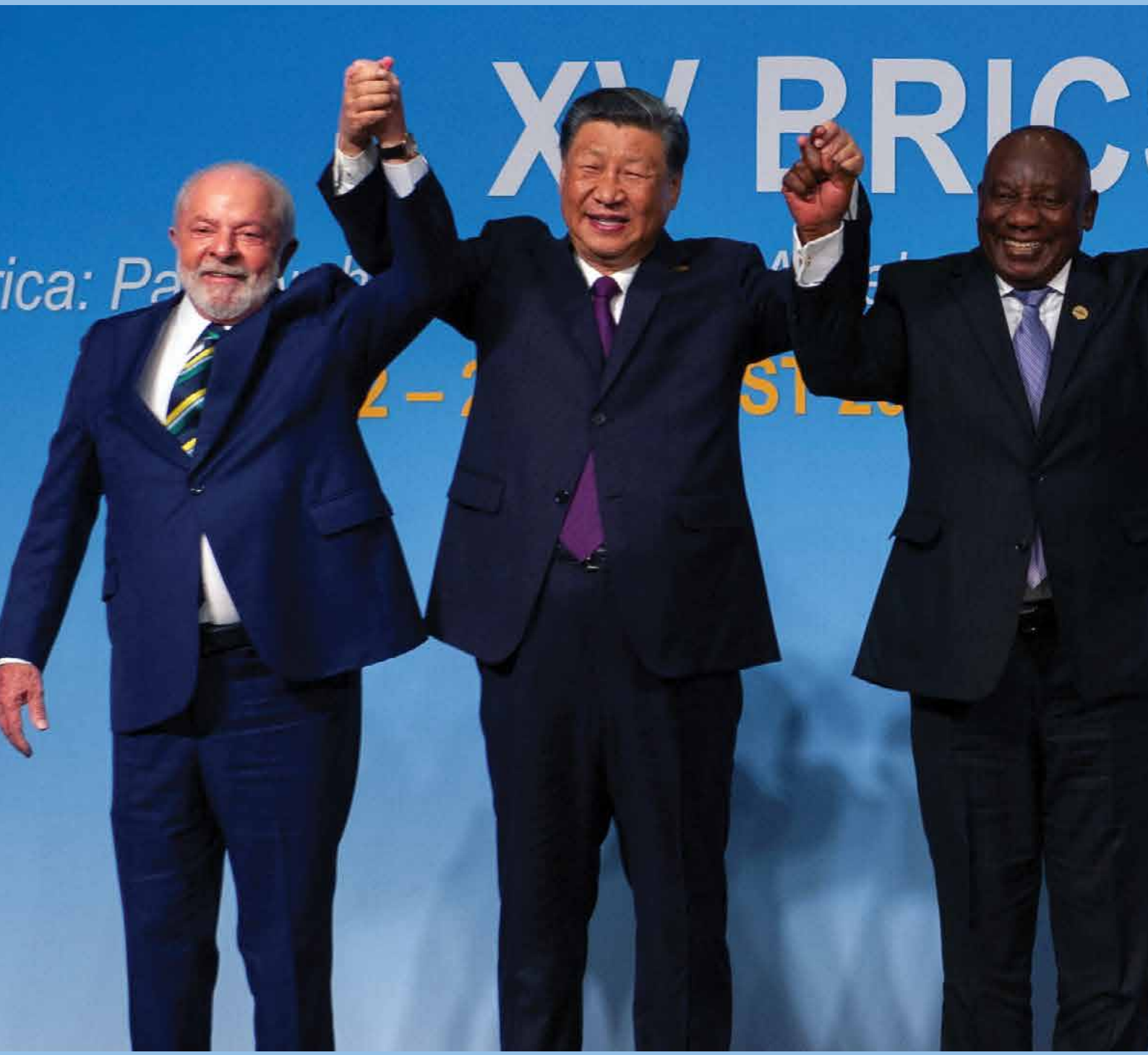

تعدّد الأقطاب والمنافسة بين القوى العظمى: روسيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خضم الأزمة الأوكرانيّة

أندريه كورتونوف

مجلس الشؤون الروسيّة الدوليّة

أندريه كورتونوف هو المدير الأكاديمي لمجلس الشؤون الروسيّة الدوليّة في موسكو. ويشارك أيضاً في اللجان الاستشاريّة ومجالس إدارة عددٍ من المؤسّسات ومراكز البحوث والمنظّمات غير الحكوميّة الروسيّة والدوليّة. تشمل مواضيع بحوثه العلاقات الدوليّة المعاصرة والسياسة الخارجيّة الروسيّة.

المقدّمة

عندما أطلق فلاديمير بوتين "العمليّة العسكريّة الخاصة" الروسية في أوكرانيا قبل عام، استنتج الكثير من الخبراء والصحافيين أنّ قراره سيؤثّر حتماً في سياسة روسيا الخارجيّة حول العالم بشكلٍ كبير، بما فيه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. على سبيل المثال، برزت توقّعات واسعة بأنّ الكرملين سيكون منهمكاً بالصراع مع أوكرانيا، وبالتالي لن يتمكّن من المحافظة على وجوده العسكري في سوريا بالمستويات نفسها. وبرزت أيضاً تكهّنات بأنّ العمليّة العسكريّة الخاصة ستبعد بعض أصدقاء روسيا وشركائها التقليديّين في المنطقة وبأنّ دور موسكو في شؤون الشرق الأوسط سيصبح أكثر هامشياً، ما اعتبره بعض الخصوم الجيوسياسيين فرصةً محتملة. لكن يمكن أن يُعتبَر ذلك أيضاً عاملاً إضافياً لانعدام الاستقرار الإقليمي الذي يزيد من مخاطر تصعيد جديد للعنف في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. فإذا قلّص الكرملين على سبيل المثال مساعدته العسكريّة والاقتصاديّة لدمشق، قد يُضعف القيادة السوريّة ويشجّع المعارضة المسلّحة على الإطاحة ببشار الأسد.

بإمكان المرء الاستنتاج اليوم بعد سنةٍ على إطلاق "العمليّة العسكريّة الخاصة" الروسيّة أنّ تداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تكن بالحجم الذي توقّعه الكثيرون. لقد أظهرت سياسة روسيا في الشرق الأوسط قدراً كبيراً من الصمود، شأنها شأن النظام الإقليمي للعلاقات الدوليّة. وقد نجمت التطوّرات الأخيرة عن التحوّلات الطويلة الأمد في ميزان القوى بين الولايات المتّحدة والصين أكثر منه عن المواجهة العسكريّة في أوروبا. زار الأسد موسكو في منتصف شهر مارس 2023 وحصل على تأكيدٍ تام من الجانب الروسي على أنّ العلاقات الثنائيّة بين البلدين لن تتغيّر وأنّ الكرملين سيواصل دعمه العسكري والاقتصادي والدبلوماسي لدمشق. ويبدو أنّ الجانب الروسي لم يدفع القيادة السوريّة نحو إجراء أي تغييرٍ جوهري في مقاربتها إزاء تركيا أو الدول الخليجيّة، على الرغم من أنّ الكرملين يبقى مهتمّاً بتقاربٍ سوري تركي وبعودة سوريا إلى جامعة الدول العربيّة.[1]

لم يكن انعكاس الأزمة في أوروبا الشرقيّة على المنطقة بحجم الأحداث المتعدّدة الأخرى التي تحدث بشكلٍ متزامن داخل الشرق الأوسط، كتوسيع نطاق اتّفاقات أبراهام، والأزمة السياسيّة العميقة في إسرائيل، أو التقارب السعودي الإيراني الذي توسّطت الصين بتحقيقه. غير أنّ الأزمة في أوروبا الشرقيّة أثّرت في الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي المفاوضات حول تصدير النفط في إطار صيغة أوبك+. ولكن من المبالغة القول إنّ المنطقة تحوّلت بشكلٍ نهائي منذ اندلاع الصراع العسكري في أوكرانيا. لقد أعربت الجهات الإقليميّة بمعظمها عن نيّتها البقاء على الحياد في الأزمة بين روسيا والغرب، وتفادت بحذر الانحياز إلى أي طرف أو دعم العقوبات الاقتصاديّة والسياسيّة ضد روسيا بشكلٍ صريح.

تنصّ النسخة المحدّثة من "مفهوم السياسة الخارجيّة لروسيا الاتّحاديّة"، الذي صادق عليه الرئيس بوتين في 31 مارس 2023، على أنّ موسكو تنوي التركيز على "تطوير تعاون شامل قائم على الثقة مع جمهورية إيران الإسلاميّة، والدعم الشامل للجمهوريّة العربيّة السورية، فضلاً عن تعميق شراكة متعدّدة الجوانب متبادلة المنفعة مع جمهورية تركيا والمملكة العربيّة السعوديّة وجمهورية مصر العربيّة..." وتُؤكّد أيضاً على أنّ روسيا ملتزمة بـ"تشكيل بنية شاملة مستقرّة للأمن والتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أساس توحيد إمكانات جميع الدول واتّحادات دول المنطقة، بما في ذلك جامعة الدول العربيّة ومجلس التعاون الخليجي. وتعتزم روسيا التعاون بنشاط مع جميع الدول المعنيّة واتّحادات الدول من أجل تجسيد المفهوم الروسي لضمان الأمن الجماعي في منطقة الخليج، وفي الوقت نفسه تنظر إلى تطبيق هذه المبادرة كخطوة مهمة نحو تطبيع مستدام وشامل للوضع في منطقة الشرق الأوسط".[2]

العلاقات الروسيّة الإيرانيّة

لعلّ أحد أبرز تداعيات الأزمة في أوروبا الشرقيّة يتمثّل بتعزيز الشراكة الروسيّة الإيرانيّة. ففي خلال العام المنصرم، زاد التعاون العسكري الفنّي بين موسكو وطهران بشكلٍ كبير، ومن الواضح أنّه لا يقتصر

على الشحنات المزعومة لطائرات إيرانيّة بدون طيار من طراز "شاهد" إلى روسيا.[3] وسجّل العام 2022 نمواً في التجارة المدنيّة الثنائيّة وإحياءً لمشاريع واسعة النطاق لممرّات النقل بين الشمال والجنوب في منطقة أوروبا وآسيا، حيث من المفترض أن تؤدّي إيران دوراً رئيسيّاً.[4] في كل الأحوال، أصبح للبيروقراطيين الروس والإيرانيين مصالح مشتركة الآن في تبادل أفضل الممارسات في التعامل مع العقوبات الاقتصاديّة الغربيّة.[5]

لكن لن يكون دقيقاً الاستنتاج أنّ موسكو وطهران قد رفعتا تعاونهما إلى مستوى الشراكة الإستراتيجيّة. لا تنوي إيران حتى الآن الاعتراف رسمياً بالتغيير في الوضع الراهن على الأرض بين روسيا وأوكرانيا الذي طرأ منذ العام 2014. ومن الصعب التوفيق بين المصالح الروسيّة والإيرانيّة في سوريا وأفغانستان، ناهيك عن مقارباتهما حيال إسرائيل. علاوة على ذلك، يبقى التفاعل الاجتماعي بين البلدين ضعيفاً والفصول العديدة المثيرة للجدل في علاقاتهما الثنائيّة (بما فيها الحروب الروسيّة الإيرانيّة المتعدّدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والاحتلال السوفياتي البريطاني لإيران في خلال الحرب العالميّة الثانية) عائقاً أمام بناء الثقة والودّ المتبادلَين.

روسيا وإسرائيل

عقّد الصراع المسلّح مع أوكرانيا العلاقة بين روسيا وإسرائيل. في الواقع، لا يمكن لإسرائيل أن تبقى غير مبالية تجاه الشراكة الإستراتيجيّة الروسيّة الإيرانيّة الناشئة التي تُهدّد ميزان القوى الحسّاس جداً في سوريا وربما في لبنان أيضاً. فمن جهة، من شأن روابط أوثق بين موسكو وطهران أن تشجّع إيران على أن تكون أشدّ حزماً وعدوانيّةً في دعمها لعملائها الشيعة في سوريا ولبنان، على حساب أمن إسرائيل. ومن جهةٍ أخرى، ترزح القيادة الإسرائيليّة تحت ضغوط متنامية من الغرب ومن شريحةٍ واسعة من المجتمع الإسرائيلي بغية تقديم المزيد من الدعم لأوكرانيا والابتعاد عن موسكو.[6] بالتالي قد تُصبح العلاقات الروسيّة الإسرائيليّة أكثر اضطراباً وأقل قابليّةً للتنبؤ في المستقبل.

إلّا أنّ أي تدهور في هذه العلاقة له حدود، إذ إنّ روسيا وإسرائيل بحاجة إلى بعضهما البعض—سواءً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أم على الصعيد العالمي. ويُعتبر الشتات الناطق بالروسيّة في إسرائيل مهماً وثرياً وناشطاً سياسياً، حتى لو لم يكن متّحداً ويبقى منقسماً على مواضيع مختلفة. لطالما شكّلت إسرائيل مصدراً حيوياً للتكنولوجيا الحديثة بالنسبة إلى روسيا. علاوة على ذلك، تعتمد القيادة الإسرائيلية على موسكو للتأثير في المجموعات الفلسطينيّة المتطرّفة ولحثّ شركاء موسكو العرب على تلطيف سلوكهم.[7] سيخسر الطرفان الكثير في حال قطعا روابطهما، بيد أنّ العلاقة القويّة الاستثنائية بين فلاديمير بوتين وبنيامين نتانياهو والتشابه في رؤيتهما للعالم الحديث وديناميكيات العلاقات الدوليّة ستسمح لهما بالتخفيف من خلافاتهما السياسيّة وبنزع فتيل أي أزمة محتملة.[8]

روسيا والدول الخليجية

في سياق العلاقات بين روسيا والدول الخليجية الرئيسيّة، تبرز درجةٌ عالية من المرونة، لا سيما نظراً لجهود الغرب المتواصلة الرامية إلى جلب الدول الخليجية إلى "الجانب الصحيح من التاريخ". في حين أنّ الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي قد لا توافق كلياً على الرواية الروسيّة الرسميّة حول أوكرانيا—وخير دليل على ذلك دعمها لقرارات متعدّدة صادرة عن الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة والمنتقدة لموسكو،[9] إلّا أنّها لا تدعم العقوبات الأمريكيّة أو الأوروبيّة ضدّ روسيا. بالإضافة إلى ذلك، تبدي الدول الخليجيّة معارضتها الصريحة لطرد موسكو من منتديات ومنظمات دوليّة مهمة متعدّدة الأطراف، كما أنّها لا تزال تستضيف وفوداً روسيّة رفيعة المستوى وتبرم اتّفاقات تعاون جديدة مع شركائها التجاريّين من روسيا.

ثمّة تصوّر شائع في الخليج وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنّ المقاربة الغربيّة لأوكرانيا تشكّل مثالاً جليّاً على ازدواجيّة المعايير. لم يفشل الغرب بشكلٍ ذريع في التعامل مع الصراعات الدامية المتعدّدة

خارج الفضاء اليورو أطلسي فحسب—في اليمن وفلسطين على سبيل المثال—بل ينبغي عليه تحمّل المسؤوليّة المباشرة لبعضها على الأقل، كالعراق وليبيا. ويوحي التباين الحاد بين معاملة أوروبا للاجئين الأوكرانيين من جهة واللاجئين السوريين من جهةٍ أخرى بأنّ سياسات حقوق الإنسان الغربيّة "العالمية" انتقائيّة ومنحازة في غالب الأحيان. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يُصوَّر الصراع المستمر في أوكرانيا بالأبيض والأسود في الغرب، على أنّه جزء من صدامٍ عالمي وجودي بين "الديمقراطيّات الصالحة" و"الديكتاتوريّات السيّئة"، وحتى على أنّه حرب صليبيّة دفاعاً عن القيم الليبراليّة الغربيّة ضد الاستبداد الشرقي الهمجي. بالكاد تملأ دول متعدّدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعايير "الديمقراطيّة" الغربيّة ولم تتم دعوتها إلى مؤتمري القمة من أجل الديمقراطيّة اللذين استضافتهما إدارة بايدن في أواخر العام 2021 وفي ربيع 2023، ما دفع بالكثيرين إلى التساؤل لماذا ينبغي على هذه الدول "غير المؤهّلة" احترام مبادئ النادي الذي لم يتم قبولها فيه.[10]

روسيا وسوريا

لم يطرأ على مقاربة روسيا لسوريا أي تغيّرات جذريّة في خلال العام الماضي. نظراً للعمليّة العسكريّة المكلفة في أوكرانيا، ينبغي على الكرملين توفير المال حيثما يمكن؛ ومن المرجّح أن ينعكس ذلك على المساعدة غير العسكريّة التي تقدّمها روسيا لبشار الأسد في الوقت الذي تحتاج فيه دمشق إلى هذه المساعدة أكثر من أي وقتٍ مضى. وقد يجعل ذلك موسكو أقل التزاماً من قبل بانتقالٍ سياسي جوهري في سوريا. لكن من المفترض ألّا تُثير المساعدةُ العسكريّة الروسيّة والانخراط العسكري المباشر في سوريا قلقَ الكرملين بما أنّ تكاليف الجهود لا تكاد تُذكَر مقارنةً مع نفقاتها المتعلّقة بعمليّتها العسكريّة في أوكرانيا.

يبدو أنّ الأهداف الروسيّة في سوريا ستقتصر على المحافظة على الوضع السياسي الراهن ومساعدة دمشق على التغلّب على عزلتها في العالم العربي. يشمل ذلك الانضمام مجدّداً إلى جامعة الدول العربيّة والحصول على الاستثمارات والمساعدات الاقتصاديّة من الدول الخليجيّة الثريّة. ويبدو أنّ روسيا تشجّع المملكة العربيّة السعوديّة تحديداً على اتّخاذ موقف أكثر إيجاباً من بشار الأسد والانخراط في سوريا اقتصاديّاً.[11] في الوقت نفسه، ستستمر روسيا في تشجيع سوريا وتركيا على حلّ خلافاتهما بشأن الأكراد السوريين والعمل على استئناف علاقاتهما الثنائيّة.[12]

في الختام، أعاق الصراع مع أوكرانيا قدرة الكرملين على التعاون ولو بشكلٍ محدود مع الغرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما في أجزاء أخرى عديدة من العالم. قد يُعقّد غياب الثقة الواضح بين موسكو والعواصم الغربيّة المشاكل الإقليميّة المتعدّدة، بما فيها إعادة إحياء خطّة العمل المشتركة الشاملة المتعلّقة بإيران، والترتيبات الأمنيّة البحريّة في الخليج، وحلّ الصراع في سوريا، والآليات المتعدّدة الأطراف للتعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فإذا تعاملت روسيا، إلى جانب الصين والولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي، مع المشاكل الأمنيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنّها لعبة محصلتها صفر، من المرجّح أن يعقّد ذلك أي تقدّم في معالجة التحدّيات الأمنيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لسوء الحظ، يبدو أنّ المنطقة ستبقى ساحةً لمنافسةٍ جيوسياسيّة بين القوى العظمى في السنوات المقبلة.

لكن تبرز استثناءات جليّة لهذا الاتّجاه العام. على سبيل المثال، لقد مدّدت روسيا والغرب في عامي 2022 و2023 قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة التي تُجدّد[i] عمليّات المساعدة عبر الحدود إلى شمال غرب سوريا.[13] وتوصّلا أيضاً إلى توافقٍ حول عددٍ من المسائل المتعلّقة بالإغاثة الاقتصاديّة لسوريا بعد الزلزال الذي ضربها. لا مفرّ على ما يبدو من قدرٍ ما من التفاعل العسكري الأمريكي الروسي في سوريا، ما دامت الدولتان تُبقيان على وجودهما العسكري في البلاد. وقد تتّفق روسيا والصين والغرب في نهاية المطاف على إجراءات جديدة برعاية الأمم المتّحدة بهدف وضع حدّ للحرب الأهليّة المتواصلة في اليمن. ومن الممكن أن تتّخذ موسكو موقفاً إيجابياً من الانتخابات الوطنيّة في ليبيا طالما أنها ستجري في المستقبل القريب.

i. انتهى هذا الترتيب في يوليو 2023 عندما فشل مجلس الأمن التابع للأمم المتّحدة في التوصّل إلى تسويةٍ حول تجديد الممر الإنساني عبر الحدود في سوريا. واتّهم الغرب موسكو بعرقلة تمديد الآلية القائمة لإيصال المساعدات الإنسانية.

المضي قدماً

ستُحدّد عوامل متعدّدة دورَ روسيا المستقبلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من ضمنها مدّة الأزمة بين روسيا والغرب ونتيجتها النهائيّة. لا تعتبر الجهات الإقليميّة بمعظمها هذه الأزمة تحدّياً أمنيّاً جديداً فحسب، بل أيضاً فرصة سياسيّة جديدة لتنويع محافظها الاستثماريّة في السياسة الخارجيّة. يُفسّر ذلك سبب تردّد عدد من بلدان من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الانحياز لصالح طرفٍ في الصراع بين روسيا والغرب وعدم استعجالها لقطع علاقاتها الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة مع موسكو.

علاوة على ذلك، أثبت العام والنصف الأول من الصراع أنّ النظام الفرعي للعلاقات الدوليّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتمتّع ببعض الاستقلاليّة، ما يجعله يقاوم الصدمات والعوامل المزعزعة للاستقرار المتأتيّة من أجزاءٍ أخرى من العالم. لا ينبغي التقليل من شأن هذا الصمود، ومن المرجّح أن يكون أي تغيير في هذا النظام الفرعي تدريجيّاً وصادراً بمعظمه عن داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وليس عن خارجها. بالتالي، ستكون فرص الكرملين وقيوده رهناً بالتطوّرات الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة الطويلة الأمد داخل المنطقة أكثر منه بأي مجموعةٍ من العوامل الخارجيّة. في نهاية المطاف، سيعتمد نفوذُ روسيا في الشرق الأوسط إلى حدّ بعيد على قدرة موسكو أم عدم قدرتها على المساهمة بشكلٍ ملموس في مشاريع التحديث الوطنيّة في السنوات والعقود القادمة.

الهوامش

1. Marianna Belenkaya, “Визит в благодарственной форме: Президент Сирии Башар Асад встретился с Владимиром Путиным [Thanksgiving visit: Syrian President Bashar al-Assad met with Vladimir Putin],” Kommersant, March 15, 2023, https://www.kommersant.ru/doc/5875193?ysclid=lhblm45hm695316180.

2. “The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation,” The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, March 31, 2023, https://www.mid.ru/ru/detail-material-page/1860586/?lang=en.

3. Ellen Nakashima and Joby Warrick, “Iran sends first shipment of drones to Russia for use in Ukraine,” The Washington Post, August 29, 2022, https://www.washingtonpost.com/national-security/2022/08/29/iran-drones-russia-ukraine-war/.

4. Julia Eliseeva, “Двое в лодке: товарооборот России и Ирана достиг рекордных значений [Two in a boat: trade between Russia and Iran hits record highs],” Izvestia, December 5, 2022, https://iz.ru/1434697/iuliia-eliseeva/dvoe-v-lodke-tovarooborot-rossii-i-irana-dostig-rekordnykh-znachenii?ysclid=lhbmdlz8r7469224896.

5. “Николай Машков: иранцы строят деловые отношения не спеша, но на годы [Nikolai Mashkov: Iranians build business relations slowly, but for years],” RIA Novosti, April 13, 2023, https://ria.ru/20230413/mashkov-1864929034.html.

6. Victor Smirnov, “К вопросу о современном состоянии российско-израильских отношений [On the question of the current state of Russian-Israeli relations],” Russian Council for International Affairs, March 28, 2023, https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/k-voprosu-o-sovremennom-sostoyanii-rossiysko-izrailskikh-otnosheniy/?ysclid=lhbn8x5gbf529542696.

7. Ivan Starodubtsev, “What’s the Special Chemistry Between Russia and Israel?,” Politics Today, April 20, 2019, https://politicstoday.org/whats-the-special-chemistry-between-russian-and-israel/; Lily Galili, The Other Tribe: Israel’s Russian-speaking Community and How It Is Changing the Country, Report (Washington D.C.: Brookings, September 2020), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2020/09/FP_20200921_other_tribe_galili.pdf.

8. Evgeny Pozdnyakov, Alena Zadorozhnaya, and Andrey Rezchikov, “Дружба Путина и Нетаньяху спасет отношения России и Израиля [Friendship between Putin and Netanyahu will save relations between Russia and Israel],” Vzglyad, November 3, 2022, https://vz.ru/world/2022/11/3/1185101.html?ysclid=lhbntyzl99455559812.

9. David Leshchiner et al., The UN Resolution on Ukraine: How Did the Middle East Vote?, Brief Analysis, Policy Watch 3586, (Washington D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, March 2, 2022), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/un-resolution-ukraine-how-did-middle-east-vote.

10. Steven Feldstein, “Who’s In and Who’s Out From Biden’s Democracy Summit,” Quick Take, Carnegie Endowment for International Peace, November 22, 2021, https://carnegieendowment.org/2021/11/22/who-s-in-and-who-s-out-from-biden-s-democracy-summit-pub-85822; Charles W. Dunne, “Biden’s Summit for Democracy Ignored the Middle East,” Arab Center Washington D.C., December 15, 2021, https://arabcenterdc.org/resource/bidens-summit-for-democracy-ignored-the-middle-east/.

11. Sam Dagher, “Saudi Arabia and Russia Vaunt OPEC+ Ties, Discuss Ukraine,” Bloomberg, March 9, 2023, https://www.bloomberg.com/news/articles/2023-03-09/saudi-arabia-and-russia-vaunt-opec-ties-discuss-ukraine.

12. Kirill Semenov, “Сирия и Турция в поисках компромисса: прагматизм против старых обид [Syria and Türkiye in search of a compromise: pragmatism against old grievances],” Russian Council for International Affairs, January 19, 2023, https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/analytics/siriya-i-turtsiya-v-poiskakh-kompromissa-pragmatizm-protiv-starykh-obid/?sphrase_id=98085820&ysclid=lhbpplteis139677724.

13. Ruth Michaelson, “Russian veto on aid lifeline to Syria could bring ‘catastrophe’ for millions,” The Guardian, July 19, 2023, https://www.theguardian.com/global-development/2023/jul/19/russian-veto-on-aid-lifeline-to-syria-could-bring-catastrophe-for-millions.

مبادرة الأمن العالمي الصينية: رأب الانقسامات في الشرق الأوسط

جين ليان جي شيانغ

معاهد شنغهاي للدراسات الدوليّة

جين ليان جي شيانغ هو زميل بحوث أول في مركز دراسات غرب آسيا وأفريقيا في معاهد شنغهاي للدراسات الدوليّة. وهو متخصص في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط والعلاقات بين الصين والشرق الأوسط. تشمل اهتمامات ليان جي شيانغ البحثية أيضاً سياسات إيران الخارجية والداخلية.

يودّ المؤلّف أن يشكر فريق العمل في المجلس الأوسط للشؤون العالمية على إتاحة الفرصة له لمشاركة أفكاره.

المقدّمة

تشير وساطة بكين الأخيرة بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، التي أنتجت البيان المشترك الثلاثي في 10 مارس 2023، إلى أنّ الصين مستعدّة لاستثمار رأس مال سياسي واقتصادي ودبلوماسي في معالجة قضايا الأمن في الشرق الأوسط. من هذا المنطلق، يمكن أن يكون لمفهومها الجديد للأمن وجهودها لصنع السلام تأثيرٌ في المنطقة.[1]

سيبحث هذا الفصل في مفهوم الأمن الجديد كعقيدةٍ رئيسيّة وراء سياسة الصين حيال الشرق الأوسط وسيركّز على جهودها للمصالحة بين الدول الرئيسيّة في المنطقة في خلال العقد الفائت.

من مفهوم الأمن الجديد إلى مبادرة الأمن العالمي

اقترحت الصين مبادرات مختلفة منذ أن أصبح شي جين بينغ رئيساً للصين. في القمة الرابعة للمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا التي انعقدت في العام 2014، قدّم الرئيس الصيني مفهوم الأمن الآسيوي الجديد، الذي اختُصر في ما بعد بعبارة مفهوم الأمن الجديد.[2]

يرتكز مفهومُ الأمن الجديد على أربعة مبادئ أساسيّة: أولاً، الأمن المشترك الذي يشمل احترام أمن كلّ دولة وضمانه؛ ثانياً، الأمن الشامل الذي يعني تمتين الأمن في المجالات التقليديّة وغير التقليديّة على حدّ سواء؛ ثالثاً، الأمن التعاوني الذي يتضمّن تعزيز أمن الدول الفرديّة والمنطقة ككل من خلال الحوار والتعاون؛ رابعاً، الأمن المستدام الذي يُركّز على التنمية والأمن من أجل استقرارٍ مستدام.[3]

أعلن الرئيس شي جين بينغ في العام 2022 عن مبادرة الأمن العالميّ التي ترتكز على مفهوم الأمن الجديد في المؤتمر السنوي لمنتدى بواو الآسيوي،[4] وفي العام التالي أطلقت الصين رسمياً ورقة مفاهيم حول مبادرة الأمن العالمي، التي تقدّم تفسيراً إضافياً للمبادرة.[5] تُشكّل مبادرة الأمن العالمي، بالإضافة إلى مبادرة التنمية العالميّة التي أطلقها الرئيس شي في العام 2021،[6] ومبادرة الحضارة العالميّة التي أعلن عنها في العام 2023،[7] الركائز الثلاثة للإطار الشامل لسياسة الصين الخارجيّة.

تعكس مبادرة الأمن العالمي رؤية الصين التقليديّة إزاء القضايا الأمنيّة، التي تتضمّن مقاربات شمولية وديالكتيكية. لا تعطي الصين الأولويّة لأمنها الخاص فحسب، بل تدرك أيضاً أهميّة الأمن الإقليمي والعالمي. تتناقض هذه المقاربة مع نماذج الأمن الغربيّة التي غالباً ما تُفضّل أمن طرفٍ ما على أمن الطرف الآخر، ما يؤدّي إلى معضلات أمنيّة.

غالباً ما تنبثق هذه المعضلات الأمنيّة عن نقص في الثقة بين الأطراف. في هذا السياق، قد يعتبر طرفٌ ما الطرف الآخر تهديداً أمنيّاً، ما يخلق دوامة من الارتياب والصراع. على سبيل المثال، شكّلت نظرةُ أوكرانيا لروسيا على أنّها تهديدٌ أمني دافعاً رئيسياً وراء طلبها الانضمام إلى منظّمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في حين اعتبرت روسيا الجهود الأوكرانيّة للانخراط في الناتو بمثابة تهديد. هذا هو المنطق وراء الصراعات المتعدّدة التي تدور رحاها ليس في أوروبا فحسب بل في العالم برمّته. تهدف مبادرة الأمن العالمي إلى تخطّي هذه المعضلات من خلال تعزيز الأمن التعاوني عبر الحوار والتفاوض، ما يشكّل سُبُلاً للتسوية وكذلك تدابير لبناء الثقة.

دور الصين في الشرق الأوسط

في حين أُدخل مفهوم الأمن الجديد ومبادرة الأمن العالمي رسمياً في السنوات الأخيرة، كانت الصين تتبع هذه المبادئ عن غير قصد في الشرق الأوسط لفترةٍ طويلة.

تتميّز هذه المقاربة بشراكات أكثر منه تحالفات، ما يعكس ممارسة الصين لمبادئ مفهوم الأمن الجديد. لقد دعت الصين بنشاطٍ إلى الحوار بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط بينما تفادت الانحياز لطرف معيّن. على سبيل المثال، انتقدت الصين مقاربة إسرائيل العسكريّة تجاه الفلسطينيين لكنّها حافظت على علاقات ودّية مع كل من فلسطين وإسرائيل فيما توسّطت للحوار بين الطرفين.[8]

وقد دعمت الصين أيضاً حلاً تفاوضيّاً للمسألة النوويّة الإيرانيّة من خلال مجموعة عمل مشتركة تضمّ الولايات المتّحدة وإيران.[9] وعلاوة على ذلك، شجّعت الصين الانفراج بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، وحافظت على شراكاتها مع الدولتين.[10] تجسّد هذه الوساطة مثالاً نموذجياً على ممارسة الصين لمفهوم الأمن الجديد ومبادرة الأمن العالمي. ويمكن اعتبار المصالحة بين إيران والسعودية جزءاً من الاتجاه العام نحو الانفراج بين الجهات الرئيسيّة في المنطقة في خلال السنوات المنصرمة، باستثناءٍ ملحوظ للعداء بين إيران وإسرائيل. لقد أبدت الجهات الإقليميّة استعدادها لبناء جوارٍ ودّي بغية المحافظة على بيئة ملائمة للتنمية الاقتصاديّة المحليّة.

تعتقد الصين أنّ تدابيرها لبناء الثقة قد ساعدتها في تعزيز هيبتها في المنطقة، ما سهّل بدوره جهودها للوساطة بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة.

انخراط الصين المتزايد في الشرق الأوسط

لقد كثّفت الصين انخراطها مع دول الشرق الأوسط بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة، في حين أنّها أعادت تحديد علاقاتها مع الجهات الإقليميّة الرئيسيّة. وتشمل هذه الأخيرة شراكات إستراتيجيّة شاملة مع مصر (2014) والمملكة العربيّة السعوديّة (2016) والجزائر (2014) والإمارات العربيّة المتّحدة (2018) وإيران (2016)؛ وشراكات إستراتيجيّة مع قطر (2014) والمغرب (2016) وجيبوتي (2017) وسلطنة عُمان (2018) والكويت (2018)؛ وشراكة شاملة للابتكار مع إسرائيل (2017).[i] وتعتقد الصين أنّ التحالفات تؤدّي إلى مواجهات بين التكتّلات في حين تعتبر الشراكات أكثر شمولاً.

خلافاً للتحالف الأمريكي ومقاربة بناء التكتّلات التي تتطلّع إلى حماية مصالحها الجيوسياسيّة، ترمي الصين إلى المحافظة على علاقات جيّدة مع كافة دول المنطقة، ما تعتبره مقاربة أكثر بنّاءة لمعالجة المشاكل الأمنية في الشرق الأوسط.

بالتالي، كثّفت الصين في السنوات الفائتة انخراطها مع دول بارزة في الشرق الأوسط من خلال الزيارات التي قام بها كبير الدبلوماسيين وانغ يي إلى المملكة العربيّة السعوديّة وتركيا وإيران والإمارات العربيّة المتّحدة والبحرين وسلطنة عمان في مارس 2021.[11] وتمّت مبادلة هذه الزيارات في يناير 2022 على الرغم من قيود السفر الصارمة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجدّ.[12] بالإضافة إلى ذلك، تواصل وانغ يي وغيره من كبار الدبلوماسيين مع نظرائهم في الشرق الأوسط في منصات متعدّدة الأطراف مختلفة، على غرار الاجتماع مع وزراء خارجيّة دول مجلس التعاون الخليجي على هامش الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة في العام 2022.[13]

ولعلّ أهم انخراطٍ للصين في المنطقة مؤخّراً كان زيارة الرئيس شي جين بينغ إلى المملكة العربيّة السعوديّة في ديسمبر 2022 لحضور اجتماعات قمة شملت السعودية ودول عربيّة أخرى وبلدان من مجلس التعاون الخليجي.[14] واستقبل الرئيس الصيني أيضاً إبراهيم رئيسي، رئيس جمهوريّة إيران الإسلاميّة، في فبراير 2023.[15] لم تعكس هاتان الخطوتان ثقل علاقات الصين الاقتصاديّة مع دول المنطقة فحسب، بل ساهمت أيضاً في تمتين العلاقات السياسيّة والثقة المتبادلة بين الصين والدول الخليجيّة.

في الختام، تعتبر الصين مفهوم الأمن الجديد ومبادرة الأمن العالمي الإطار التوجيهي لسياستها إزاء الشرق الأوسط وقد أثبتا فعاليّتهما في جهود الوساطة التي بذلتها، بما فيها الانفراج بين إيران والسعوديّة. ويساهم استعدادُ الجهات الإقليميّة المتزايد لتحقيق انفراج ودعوة الصين إلى الحوار والمحافظة على حسن العلاقات، في تعزيز مكانتها كجهة رئيسيّة في بناء الجسور في الشرق الأوسط المشرذم، لا سيّما إذا استمرت بكين في استثمار رأس مال سياسي واقتصادي ودبلوماسي.

i. تُشير عبارة شراكة إستراتيجيّة إلى علاقةٍ مهمة طويلة الأمد مبنيّة على التعاون في مجالٍ واحد على الأقل في حين أنّ الشراكة الإستراتيجيّة الشاملة تشمل كافة المجالات على غرار الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة. ويعكس الاختلافُ بينهما مستوى مختلفاً من الثقة السياسيّة.

الهوامش

1. Xi Jinping, "New Asian Security Concept for New Progress in Security Cooperation," Remarks at the Fourth Summit of the Conference on Interaction and Confidence Building Measures in Asia, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, May 21, 2014, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjdt_665385/zyjh_665391/201405/t20140527_678163.html.
2. Ibid.
3. Ibid.
4. Xi Jinping, "Rising to Challenges and Building a Bright Future Through Cooperation," Keynote speech by President Xi Jinping at the Opening Ceremony of the Boao Forum for Asia Annual Conference 2022, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, April 21, 2022, https://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt_665385/zyjh_665391/202204/t20220421_10671081.html.
5. "The Global Security Initiative Concept Paper," Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, February 21, 2023, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/wjbxw/202302/t20230221_11028348.html.
6. Xi Jinping, "Bolstering Confidence and Jointly Overcoming Difficulties To Build a Better World," President Xi Jinping's Remarks at the 76th Session of the United Nations General Assembly, Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, September 21, 2021, https://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt_665385/zyjh_665391/202109/t20210922_9580293.html.
7. "Xi Proposes Global Civilization Initiative, stressing inclusiveness," Global Times, March 15, 2023, https://www.globaltimes.cn/page/202303/1287326.shtml.
8. Abdurrahim Sagir, "China's mediating role between Israel and Palestine", Daily Sabah, June 9, 2021, https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/chinas-mediation-role-between-israel-and-palestine.
9. "China to play a key role in modification of Iran's Arak heavy water reactor: Chinese FM", China Daily, July 15, 2015, https://www.chinadaily.com.cn/world/2015-07/15/content_21292751.htm.
10. "Wang Yi Attends the Second Middle East Security Forum", Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, September 21, 2022, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202209/t20220923_10770221.html.
11. "World Insights: Chinese FM touts fruitful Middle East tour, enhanced cooperation with regional countries," Xinhua Net, March 31, 2021, http://www.xinhuanet.com/english/2021-03/31/c_139847857.htm.
12. "Middle East has no 'power vacuum,' needs no 'foreign patriarch': Wang Yi," Global Times, January 16, 2022, https://www.globaltimes.cn/page/202201/1246036.shtml.
13. "Wang Yi Holds a Meeting with Foreign Ministers of GCC Countries", Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, September 20, 2022, https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/202209/t20220921_10768898.html.
14. "President Xi Jinping Arrives in Riyadh to Attend the First China-Arab States Summit and the China-GCC Summit and Pay a State Visit to Saudi Arabia," Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, December 7, 2022, https://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx_662805/202212/t20221208_10986939.html.
15. "Xi Jinping Holds Talks with Iranian President Ebrahim Raisi," Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China, February 14, 2023, https://www.fmprc.gov.cn/eng/zxxx_662805/202302/t20230216_11025776.html.

التنافس وإعادة الاصطفاف في الشرق الأوسط: كيف ستستجيب الولايات المتّحدة؟

ريتشارد أوتزن

المجلس الأطلسي

ريتشارد أوتزن هو زميل أوّل غير مقيم في المجلس الأطلسي ومؤسّسة جيمس تاون. بالإضافة إلى كونه عقيداً متقاعداً من الجيش الأمريكي، أكمل أوتزن شهادة دكتوراه في السياسات العامة بكليّة شار وقدّم أطروحة عن الدبلوماسيّة القسريّة. ويعمل مستشاراً حول القضايا الإستراتيجيّة والجيوسياسيّة في الشرق الأوسط وأوروبا. وتُعالج كتاباته وبحوثه المسائل العسكريّة والأمنيّة، وأمن الطاقة، وصنع السياسات الخارجيّة الأمريكيّة. وقد عمل أوتزن سابقاً في مكتب وزير الدفاع الأمريكي ومكتب وزارة الخارجيّة الأمريكيّة لتخطيط السياسات.

المقدّمة

عكس استئناف العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران الذي توسّط وزير الخارجية الصيني وانغ يي في تحقيقه في مارس 2023 تحوّلاً ثلاثي الأجزاء في جيوسياسات الشرق الأوسط: ابتعاد أمريكي متزايد عن تأدية دور المهيمن الإقليمي، وتوّجه حلفاء الولايات المتّحدة نحو المواقف التحوّطية والمتوازنة، وجهود الخصوم الإقليميّين والدوليين للحلول مكان ما تبقّى من السيطرة الأمريكية.[1] ما زالت الولايات المتّحدة تحتفظ بمصالح مهمّة وبنفوذ كبير في الشرق الأوسط، ومن غير المرجّح أن يتغيّر ذلك.[2] إلّا أنّ النظام الإقليمي الناتج يشير إلى خروج حاد عن البنية الأمنيّة الرازحة تحت هيمنة الولايات المتّحدة التي كانت سائدة في أوائل القرن الواحد والعشرين. لقد أصبح تعدّد الأقطاب واقعاً في الشرق الأوسط—فهل ستتأقلم واشنطن معه؟

الأوهام وتبديدها

سيطر التنافس السوفياتي الأمريكي على جيوسياسات الشرق الأوسط في النصف الثاني من القرن العشرين، لكن بعدما وضعت الحرب الباردة أوزارها، شرعت واشنطن في إعادة هيكلة المنطقة بروحيّة من المثالية والتفاؤل. بدا وكأن انهيار الاتحاد السوفياتي ترك الباب مفتوحاً أمام "سلام أمريكي" (باكس أمريكانا) سلمي وتوافقي في خلال عهد كلينتون (بين 1993 و2001) مع توسيع نطاق الحرية والديمقراطيّة، وحلّ الصراعات القديمة، وعزل الأنظمة المارقة، والاندماج الاقتصادي في ظل قيادةٍ أمريكيّة.[3] كانت المفاوضات الجدية والمستدامة حول حلّ الدولتين للإسرائيليين والفلسطينيين،[4] والمبادرات الإنسانيّة في أفريقيا والبلقان ومناطق أخرى،[5] وتعزيز الليبرالية[6] في أوروبا الشرقيّة والصين والشرق الأوسط، في صلب رؤيةٍ تحوّلية للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة.

في أعقاب تنامي الإرهاب المعادي للولايات المتّحدة الذي تخلّلته هجمات 11 سبتمبر، سعت إدارة بوش (بين 2001 و2009) إلى تحقيق تحوّل أكثر حزماً من خلال مزيجٍ من القوّة العسكريّة والاقتصاديّة عُرف بـ"أجندة الحريّة".[7] غير أنّ النتيجة خيّبت آمال واشنطن: حربٌ مطوّلة في العراق وأفغانستان، وفشل المحادثات للتوصّل إلى حلّ الدولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، واستمرار السلطويّة والعنف في أنحاء المنطقة، والتنامي الشديد للمشاعر المناهضة للولايات المتّحدة.[8] وانقلب الرأي العام الأمريكي بشكلٍ متزايد على نشاط السياسة الخارجيّة، لا سيّما في الشرق الأوسط، ما أدّى إلى تقييد الخيارات السياسيّة.[9]

حاولت إدارة أوباما (بين 2009 و2017) "توجيه" السياسة الخارجيّة الأمريكيّة بعيداً عن الشرق الأوسط ونحو آسيا من خلال تخفيض وجودها العسكري والتركيز على القدرة التحويليّة للتغيير الديمقراطي الداخلي. إلّا أنّ الرئيس أوباما واجه صعوبات في إدارة سلسلة من المصائب، في الوقت الذي ولّد فيه الربيع العربي خيبة أمل وفوضى في المنطقة.[10]

أمّا إدارة ترامب (بين 2017 و2021)، فقد خفّضت طموحاتها إلى حدّ بعيد وانتهجت إستراتيجيّةً مرتكزة على تقييد إيران، وتعزيز أمن إسرائيل والحلفاء الخليجيّين، والحدّ من التكاليف المترتّبة على الولايات المتّحدة.[11] وكانت أهداف الرئيس ترامب بمثابة إعادة ضبط لطموحات الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط وتقليص انخراطها فيه إلى حدّ كبير، ونجحت في ذلك.

وتابع الرئيس بايدن (منذ العام 2021 ولغاية الآن) إلى حدّ بعيد سياسة سلفه المتمثّلة بفكّ التركيز والإدارة بالاستثناء.[12] يمثّل تطوّر السياسة الأمريكيّة في خلال عهد بايدن، في أفضل الأحوال، تكيّفاً غير مكتمل مع تعدّد الأقطاب بشكلٍ عام: التخلّي عن المسار الفاشل للحلول الأحاديّة الطموحة، وإنما تفادي الخيارات الصعبة، وإبقاء الحلفاء على مسافة قريبة وترك الحرية للخصوم لمواصلة أجندات تُهدّد مصالح الولايات المتّحدة وقيمها وشركاءها.[13]

لقد اتّسم قوس السياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط منذ الحرب الباردة بمرحلةٍ أوليّة مثاليّة وطموحة، تلتها مرحلة وسطى من التدخّل بالقوة، فمرحلة التقشّف الحاليّة الرامية إلى تقليص التكاليف والالتزامات. تعكس هذه المقاربة إلى حدّ ما عودةً إلى مقاربة الرئيس الأمريكي الأخير إبان الحرب الباردة جورج بوش الأب والتي كانت تهدف إلى المحافظة على تفوّق الولايات المتّحدة في نظامٍ إقليمي فعّال من دون ترك الساحة للخصوم أو السعي إلى إعادة هندسته برمتّه.[14] وقد أثّرت الشكوك في أن يعكس ذلك "خروجاً من الشرق الأوسط" في تحرّكات أصدقاء الولايات المتحدة وأعدائها على حدّ سواء.[15]

تكيّف المنطقة

لقد تكيّفت المنطقة—الأصدقاء والخصوم والمنافسين على حدّ سواء—مع الطبيعة المتغيّرة لالتزام الولايات المتّحدة تجاه الشرق الأوسط. من الواضح تماماً أنّ واشنطن لا ترغب في الاستمرار في بذل جهودٍ دبلوماسيّة أو عسكريّة كبرى، ومن غير المرجح أنّها في صدد تحويل أو مكافأة أو معاقبة جهات أخرى في المنطقة بشكلٍ جازم. غير أنّ الولايات المتّحدة تحتفظ بمصالح وبحلفاء وبنفوذٍ اقتصادي وعسكري مهم (وإن لم يكن حاسماً). وقد أدّى هذا المزيج من الهيمنة السابقة الفعّالة وإنّما اللامبالية إلى مجموعةٍ واسعة من ردود الفعل.

ردّ معارضو القوّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط على تخفيف الوجود الأمريكي بتكثيف تحدّياتهم العسكريّة والاقتصاديّة والدبلوماسيّة في وجه التفوّق الأمريكيّ. فزادت روسيا عمليّاتها العسكريّة وشبه العسكريّة في سوريا وليبيا.[16] وأصبحت الصين الشريك التجاري الأول للمنطقة وهي تمارس نفوذاً دبلوماسيّاً مطّرداً، ليس لاستنساخ التأثير الأمريكي أو محوه بالضرورة بل للحؤول دون ممارسته بشكلٍ أحادي.[17] وعمّقت إيران روابطها بقوى عظمى حليفة كالصين وروسيا في خلال العقدَين الفائتَين، وتخطّت العقوبات الأمريكيّة المتقطّعة، واستفادت من تدمير القوّة السنّية في العراق من خلال إنشاء شبكة إقليميّة لإسقاط فرض هيمنة قوة إقليمية شملت اليمن والعراق وسوريا ولبنان.[18]

وحين رأى حلفاء الولايات المتّحدة الإقليميّون أنّ الالتصاق براعٍ منخرط لم يعد متاحاً، ردّوا على ذلك من خلال بناء شبكات فيما بينهم—ومع قوى خارجيّة. ردّت أذربيجان، من جهتها، على عقيدة "الدفاع الأمامي" الإيرانية التي تقضي باستخدام وكلائها الإقليميّين لتهديد الخصوم، بتعميق تعاونها الأمني مع إسرائيل وتركيا.[19] على الرغم من تراجع فرص تحقيق حلّ الدولتين للمسألة الفلسطينيّة، قام عددٌ من الدول العربيّة بتطبيع العلاقات مع إسرائيل[20] وتوثيق التعاون الأمني معها،[21] بتشجيعٍ وإنّما ليس بتوجيهٍ من حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط مع الاستماع بتهذيب إلى مناقشات حول تحالفٍ أمنيٍ في الشرق الأوسط (شبيه بحلف شمال الأطلسي للشرق الأوسط) تقوده الولايات المتحدة وإنما بأكلاف أمريكيّة أقل. غير أنّ الفكرة لم تتبلور،[22] واعتمد هؤلاء الحلفاء إستراتيجيات التحوّط الحذرة لتفادي استعداء روسيا والصين وإيران.[23] في هذه الأثناء، تابعت تركيا مرحلة من التدخلات العسكريّة الإقليميّة بحملةٍ دبلوماسية لرأب الصدع مع الجيران،[24] في الوقت الذي يتزايد فيه تسليط الضوء على خصومة أنقرة مع طهران في العراق وسوريا ومناطق أخرى.[25]

وامتنعت المملكة العربيّة السعوديّة وتركيا وإسرائيل وغيرها من حلفاء الولايات المتّحدة عن الاصطفاف بشكلٍ كامل مع الغرب إزاء الحرب في أوكرانيا ومسائل عالميّة أخرى، إلى حدّ ما حرصاً منها على عدم استعداء روسيا.[26] قد تكون الحرب في أوكرانيا قد جدّدت قيادة الولايات المتّحدة داخل حلف الناتو وأنعشت التزام الشركاء الأوروبيين بالأمن الجماعي، إلّا أنّ هذا الشعور بالنشاط المتجدّد لم يمتدّ إلى الشرق الأوسط.[27] يميل الأوروبيون والشرق أوسطيّون على حدّ سواء إلى اعتبار الولايات المتّحدة مرتبكة ومتقلّبة ومعرّضة للخطأ الإستراتيجي المتسلسل.[28]

تعدّد الأقطاب المتشعّب

لم يترسّخ "السلام الأمريكي" المتوخى لفترةٍ وجيزة في العقد الأوّل بعد الحرب الباردة يوماً، لكن ليس هناك في المقابل شعورٌ بالفوضى العارمة حول المنطقة. على الرغم من أنّ الحروب والاضطرابات والخصومات تعصف بعددٍ من البلدان، إلّا أنّ بصمات التجارة والتدخّل الدبلوماسي والحذر الأيديولوجي موجودة في إجراءات متزايدة أيضاً. لذا من الممكن وصف الشرق الأوسط الحالي بأنّه نظامٌ إقليمي يعمل على أساس تعدّد الأقطاب المتشعّب.

يبرز تعدّد أقطاب خارجي لأنّه ما من لاعب خارجي واحد مسيطر أو ملتزم، ولا حتى اثنان كما كان الوضع إبان الحرب الباردة. فما زالت الولايات المتّحدة وأوروبا وروسيا والصين منخرطة ومتنافسة بطرق وبدرجات مختلفة. ويبرز أيضاً تعدّد أقطاب داخلي بسبب الصعود المتزامن لمراكز قوة عسكريّة واقتصاديّة متعدّدة—إيران ووكلاؤها والدول الخليجيّة وإسرائيل وتركيا وأذربيجان—التي تمارس سلطتها بطرق مختلفة، من أجل الحدّ من نفوذ الخصوم ومن الاعتماد على أي جهة خارجيّة واحدة.

بالنسبة للولايات المتّحدة، يتطلّب تعدّد الأقطاب المتشعّب تكيّفاً للعقليّة، وليس مجرد ترتيب أولويات في السياسات. فالمنطقة ليست أوركسترا بحاجة إلى قائد؛ بل هي سوق جيوسياسيّة تتطلّب لاعبين يقومون بمساوامتهم الماهرة ويضمنون موثوقيّة الصفقات. الاعتراف بأنّ الحلفاء لن يدعموا كلّ المسائل بل عدداً منها، والعمل بصورة أكثر جماعية وأقل غطرسة، وعرض شروط في الصفقات أفضل من تلك التي تقدّمها القوى الخارجيّة، كلّ ذلك سيحتاج إلى أكثر من دبلوماسيّة قسريّة ومن عدم اهتمام معلن.[29] إذا تمكّنت واشنطن من التكيّف مع قواعد هذه اللعبة، بإمكانها أن تبقى الأولى بين أقرانها في الشرق الأوسط، إن لم تعد الزعيمة المسيطرة.

الهوامش

1. Natasha Turak, "The China-brokered Saudi-Iran deal has big repercussions for the Middle East – and the U.S.," CNBC World Politics, March 15, 2023, https://www.cnbc.com/2023/03/15/does-chinas-role-in-saudi-iran-rapprochement-represent-a-new-order-.html.

2. Marc Lynch, "Does the decline of U.S. power matter for the Middle East?" Washington Post, March 19, 2019, https://www.washingtonpost.com/politics/2019/03/19/does-decline-us-power-matter-middle-east/.

3. Douglas Little, "Bill Clinton and the Middle East: From 'Enlargement' to 'Dual Containment,'" in Us Versus Them: The United States, Radical Islam, and the Rise of the Green Threat, (Oxford Academic, May 2016): 91–128.

4. Jonathan Rynhold, The Failure of the Oslo Process: Inherently Flawed or Flawed Implementation?, Perspectives Paper No. 45, (Ramat Gan, Israel: BESA Center, June 16, 2008), https://besacenter.org/the-failure-of-the-oslo-process-inherently-flawed-or-flawed-implementation/.

5. R. Laurent Cousineau, Wars Without Risk: U.S. Humanitarian Interventions in the 1990s (dissertation), Bowling Green University, 2010, https://scholarworks.bgsu.edu/hist_diss/16/.

6. John Mearsheimer, "Bound to Fail: The Rise and Fall of the Liberal International Order," International Security 43, no. 4 (2019): 7–50, https://direct.mit.edu/isec/article-pdf/43/4/7/1844029/isec_a_00342.pdf.

7. Oz Hassan, "Bush's Freedom Agenda: Ideology and the Democratization of the Middle East," Democracy and Security 4, no. 3 (Sep–Dec 2008): 268–289, https://doi.org/10.1080/17419160802473430.

8. Saskia Glas and Niels Spierings, "Connecting Contextual and Individual Drivers of Anti-Americanism in Arab Countries," Political Studies 69, no. 3, (May 2020): 686–708, https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0032321720923261.

9. Kenneth Katzman, A Prognosis for American Involvement in the Middle East, (Washington, DC, U.S.: Arab Center, November 14, 2020), https://arabcenterdc.org/resource/a-prognosis-for-american-involvement-in-the-middle-east/.

10. Peter Birgbauer, "The U.S. Pivot to Asia Was Dead on Arrival," The Diplomat, March 31, 2022, https://thediplomat.com/2022/03/the-us-pivot-to-asia-was-dead-on-arrival/.

11. James Jeffrey, "The Trump Foreign Policy Legacy in the Middle East," Turkish Policy Quarterly 19, no. 4 (Winter 2020/2021): 11–19, http://turkishpolicy.com/files/articlepdf/the-trump-foreign-policy-legacy-in-the-middle-east_en_1287.pdf.

12. Natan Sachs et al., "Around the Halls: Brookings experts on Biden's performance in the Middle East," Order From Chaos (blog), Brookings Institution, February 3, 2023, https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2023/02/03/around-the-halls-brookings-experts-on-bidens-performance-in-the-middle-east/.

13. James Jay Carafano, "U.S. policy adrift in the Middle East," GIS Reports Online (blog), Geopolitical Intelligence Services, February 2, 2023, https://www.gisreportsonline.com/r/biden-middle-east-policy/.

14. James Jeffrey, U.S. Policy and Strategy in the Middle East, Testimony to Senate Armed Services Committee, (Washington DC, U.S.: Washington Institute, December 14, 2017), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-policy-and-strategy-middle-east.

15. Eric R. Mandel, "America's exit from the Middle East – analysis," Jerusalem Post, May 9, 2021, https://www.jpost.com/opinion/americas-exit-from-the-middle-east-analysis-667702.

16. Eugene Rumer and Andrew S. Weiss, "A Brief Guide to Russia's Return to the Middle East," (Washington DC, U.S.: Carnegie Endowment for International Peace, October 24, 2019), https://carnegieendowment.org/2019/10/24/brief-guide-to-russia-s-return-to-middle-east-pub-80134.

17. Dawn Murphy, Yitzhak Schichor, and Muhammad Zulfikar Rakhmat, "Is China's growing influence in the Middle East pushing out the United States?" Diplomacy/Security (blog), London School of Economics, December 5, 2022, https://blogs.lse.ac.uk/cff/2022/12/05/ask-the-experts-is-chinas-growing-influence-in-the-middle-east-pushing-out-the-united-states/.

18. Ali G. Dizboni and Sofwat Omar, "Hegemonic Aspirations and Middle East Discord: The Case of Iran," E-International Relations, November 25, 2018, https://www.e-ir.info/2018/11/25/hegemonic-aspirations-and-middle-east-discord-the-case-of-iran/.

19. Aya Rzayev and Mahammad Mammadov, From the streets to the border: Iran's growing paranoia toward Azerbaijan, (Washington, DC, U.S.: Middle East Institute, January 26, 2023), https://www.mei.edu/publications/streets-border-irans-growing-paranoia-toward-azerbaijan.

20.

Lucy Kurtzer-Ellenbogen and Hesham Youssef, The Negev Summit Furthers Arab-Israeli Normalization, Analysis and Commentary, (Washington, DC, U.S.: United States Institute of Peace, March 31, 2022), https://www.usip.org/publications/2022/03/negev-summit-furthers-arab-israeli-normalization.

.21 Dan Williams and Aziz El Yaakoubi, "Israel says it's building regional air defense alliance under U.S.," Reuters, June 20, 2022, https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-says-building-regional-air-defence-alliance-under-us-2022-06-20/.

.22 Anchal Vohra, "Could There Ever be a Middle East NATO? Foreign Policy, July 28, 2022, https://foreignpolicy.com/2022/07/28/middle-east-nato-biden-trip-israel-defense-cooperation/.

.23 Jon B. Alterman and Will Todman, "Hedging, Hunger, and Hostilities: The Middle East After Russia's Invasion of Ukraine," Critical Questions (blog), Center for Strategic and International Studies, February 25, 2022, https://www.csis.org/analysis/hedging-hunger-and-hostilities-middle-east-after-russias-invasion-ukraine.

.24 Menekse Tokyay, "Will Turkey continue its policy of reconciliation in the region next year?" Arab News, December 31, 2021, https://www.arabnews.com/node/1996076/middle-east.

.25 Hamidreza Azizi and Salim Çevik, Turkish and Iranian Involvement in Iraq and Syria, SWP Comment 2022, (Berlin, Germany: Stiftung fur Wissenschaft und Politik (SWP), October 12, 2022), https://www.swp-berlin.org/en/publication/turkish-and-iranian-involvement-in-iraq-and-syria.

.26 Mark N. Katz, Why U.S. allies in the Middle East aren't taking sides in the Ukraine war, New Atlanticist, (Washington, DC, U.S.: Atlantic Council, September 8, 2022), https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/why-us-allies-in-the-middle-east-arent-taking-sides-in-the-ukraine-war/.

.27 Simon Smith, "NATO is Revived, but Challenges Remain," Political Ideas (blog), The Political Quarterly (UK), March 28, 2022, https://politicalquarterly.org.uk/blog/nato-is-revived-but-challenges-remain/.

.28 "Joe Biden's Middle East visit leaves all disappointed," editorial, Le Monde (France), July 18, 2022, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/07/18/middle-east-joe-biden-s-visit-leaves-all-disappointed_5990556_4.html.

.29 Tamara Cofman Wittes, What to do—and what not to do—in the Middle East, Brookings Blueprints for American Renewal and Prosperity Brief, (Washington, DC, U.S.: Brookings Institution, January 25, 2021), https://www.brookings.edu/research/what-to-do-and-what-not-to-do-in-the-middle-east/.

دور أوروبا المتنامي في شرق أوسط متغيِّر

توبياس بورك

المعهد الملكي للخدمات المتحدة

توبياس بورك هو زميل بحوث أوّل للدراسات الأمنيّة المتعلّقة بالشرق الأوسط في المعهد الملكي للخدمات المتّحدة. ويشارك في قيادة تطوير وتسليم برنامج الدورات التدريبيّة في مجال التعليم التنفيذي بمركز القيادة التابع للمعهد الملكي للخدمات المتّحدة. ترتكز مواضيع بحوثه على العلاقات الدوليّة في الشرق الأوسط، لا سيّما السياسات الخارجيّة والدفاعيّة والأمنيّة للقوى الإقليميّة. كما ويدرس بورك الانخراط الأوروبي في المنطقة. هو حائز على شهادة دكتوراه في السياسات الشرق أوسطيّة من جامعة أكستر ومؤلّف كتاب حول السياسات الخارجيّة للمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة وقطر بين 2010 و2020 بعنوان، "Seeking Stability Amidst Disorder: The Foreign Policies of Saudi Arabia, the UAE, and Qatar, 2010–20" (هرست، سبتمبر 2023).

المقدّمة

دفع الاجتياح الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022 بأوروبا—كلّ دولة أوروبية على حدة، بما فيها المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي ككلّ—إلى الانخراط مجدداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فقد سعى صناع القرار في مختلف أنحاء أوروبا في نهاية العقد الماضي (2010) ومطلع العقد الحالي (2020) إلى عدم إعطاء الأولوية للمنطقة، متأثّرين ولو جزئياً بخيبة أملهم. فقد دفعت حربُ العراق والصراعات التي اندلعت غداة الثورات العربية في 2010 و2011، والتي كانت قد أحيَت في بدايتها الآمال بتحوّلٍ ديمقراطي إقليميّ، الكثيرين إلى الاستنتاج أنّه ليس بوسع أوروبا فعل الكثير لإحداث تغيير إيجابي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[1]

في الوقت نفسه، تنامى الشعور بأنّ المنطقة قد استحوذت على الكثير من الاهتمام في خلال العقدين الفائتين، وبأنّه في ظل الاحتواء النسبيّ للتهديد الإرهابي الذي تمثّله مجموعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية، حان الأوان لإعادة التركيز على أجزاء أخرى من العالم. والأهم من ذلك أنّ الحكومات في مختلف أنحاء أوروبا كانت توّاقة إلى تحويل أنظارها إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ—التي باتت تُعتبَر مركز الثقل الجديد للاقتصاد العالمي والمنطقة حيث ستتم معالجة مسائل القرن الإستراتيجية الكبرى (لا سيما في ما يتعلق بالصين).[2] وفي ظلّ حرب روسيا على أوكرانيا، تصدَّر أمنُ أوروبا قائمة أولويات صناع القرار الأوروبيين، إلّا أنّ أزمة الطاقة الناجمة عن هذه الحرب قد أرغمتهم أيضاً على التطلّع مجدّداً نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إذ يمثّل منتجو النفط والغاز في المنطقة—في الخليج والحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا—أفضل بديل في الأمدين القصير والمتوسط في الوقت الذي تتخبّط فيه أوروبا لاستبدال إمدادات الوقود الأحفوري الروسية التي كانت قد أصبحت معتمدةً عليها إلى حدّ بعيد. علاوة على ذلك، تشكّل الدول في مختلف أرجاء المنطقة شركاء طبيعيين في الجهود الأوروبية الآيلة إلى الانتقال إلى مصادر متجددة للطاقة، لا سيما في ما يتعلق بإنتاج الطاقة الشمسية والهيدروجين.[3]

احتياجات الطاقة تدفع إلى التركيز مجدّداً على الأمن الإقليمي

غير أنّ اللجوء إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل الطاقة يعني أنّ على أوروبا الانخراط مجدّداً في جيوسياسة المنطقة. وتتمثّل إحدى العِبَر الأساسية التي استُخلِصت من الحرب في أوكرانيا بأنّه لا يمكن فصل تجارة الطاقة عن سياقها السياسي والأمني، لذا فهي تتطلّب مقاربةً إستراتيجية، ما يعني بالنسبة إلى الدول الأوروبية، فردياً أو جماعياً، الاعتراف بالمصالح الأساسية التي هي على المحك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بالإضافة إلى الطاقة، يشمل ذلك انتهاز الفرص الاقتصادية، بشكلٍ خاص في الدول الخليجية التي تتبنّى أجندة طموحة للتنمية الداخلية، ومواجهة الصراعات الإقليمية ومسألة انعدام الاستقرار التي تشكّل تحديات أمنية مستمرّة. لقد أظهرت تجربة العقد الماضي بوضوح، لا سيما في منتصفه، أنّ تدفُّق المهاجرين واللاجئين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعبرها، والذي تسبّبت به وسهّلته الحرب وانهيار الدولة، يؤثّر بشكلٍ جذري في السياسة والأمن في مختلف أنحاء القارة الأوروبية، على سبيل المثال لا الحصر.[4]

ومن خلال زيادة استيراد النفط والغاز من الدول المنتجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونسج شراكات لإنتاج الطاقة المتجدّدة (مثل الاتفاق بشأن الغاز بين ألمانيا وقطر،[5] واتفاقية الاتحاد الأوروبي الثلاثية مع إسرائيل ومصر لتصدير الغاز،[6] أو المشاريع الجديدة التي أطلقتها "إيني" الشركة الإيطالية العملاقة في الجزائر[7] وليبيا[8])، تحصل أوروبا على مكسبٍ إضافي في ما يتعلق بأمن المنطقة، حيث تزداد أهمية الجزائر كمزوّدٍ لأوروبا بالغاز، ما يعني أنّ صناع القرار في بروكسيل وغيرها من العواصم الأوروبية لا يمكنهم التغاضي عن الخلاف المزمن بين الجزائر والمغرب حول وضع الصحراء الغربية.[9] على نحو مشابه، يعكس صعودُ الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط كمصدرٍ رئيسي للغاز

الطبيعي لأوروبا ضرورةَ أن يفهم وزراء الخارجية والدفاع الأوروبيون بصورةٍ طارئة ومتجدّدة المجموعةَ المعقّدة من خطوط التماس المتداخلة والمتقاطعة في هذا الجزء من المنطقة وأن يجدوا سبلاً للتعامل معها—انطلاقاً من التوتّر المستمرّ منذ عقود بين تركيا واليونان وقبرص، مروراً بالعلاقات المتوتّرة بين تركيا ومصر في غالب الأحيان، ووصولاً إلى العلاقة العدائية بين إسرائيل ولبنان.[10] حتى مسألة أمن مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، التي لطالما اكتست أهميةً بالغة بالنسبة إلى التجارة البحرية الأوروبية، اكتسبت بُعداً جديداً في الوقت الذي يُزمَع فيه شحن كميات أكبر من النفط والغاز الخليجي إلى الأسواق الأوروبية عبر تلك المنافذ البحرية الثلاثة.

الاستجابة للنظام الإقليمي المتغيّر

على الحكومات الأوروبية الساعية إلى تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحمايتها أن تتأقلم مع الجيوسياسات المتغيّرة في المنطقة وكذلك مع النظام الإقليمي. إنّ عملية التغيير هذه—التي تبقى نتيجتها غير محسومة بتاتاً—ناجمة إلى حدٍّ بعيد عن مكانة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتغيّرة على ساحة ديناميكيات القوى العالمية. ويبدو أنّ الولايات المتحدة في طور فكّ ارتباطها من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، علماً أنّها الضامن الأمني الذي لا غنى عنه لكثيرٍ من بلدان المنطقة منذ زمنٍ بعيد والحامي الرئيسي لنظام المنطقة الأساسي. على الرغم من أنّ واشنطن تبقى الجهة الفاعلة الأمنية الخارجية المُسيطرة في المنطقة، إلّا أنّها خفّضت تصنيف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سلّم أولوياتها مقارنةً مع غيرها من الأولويات الأساسية، لا سيما التعامل مع روسيا في أوروبا ومع الصين في المحيطين الهندي والهادئ.[11] في الوقت نفسه، غدت الصين الشريك الاقتصادي الأهم والأوحد لعددٍ من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما تتوسّع كذلك العلاقات بين بكين وعواصم المنطقة.[12] تُطرح أسئلة جدية حول مدى قدرة روسيا على الاحتفاظ بدورها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الذي تستنفد فيه الحرب في أوكرانيا مواردها وطاقاتها. لكن في خلال العقد الماضي، شقّت روسيا طريقها إلى المنطقة بوضوح، ما يمنحها أدوات للاستمرار في ممارسة نفوذها.[13]

كلّ ذلك يضع معظم حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وضعٍ دقيق. بينما تزداد الأجواء التنافسية والعدائية بوضوح بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، يجب عليها إيجاد توازن بين حماية شراكاتها الأمنية مع الغرب من جهة، وحاجتها إلى تطوير روابطها مع الشرق من جهةٍ ثانية. وقد تكون هذه الحكومات قادرة—نظرياً—على الاختيار بين الولايات المتحدة وروسيا، لكنها لا تستطيع الاختيار بين الولايات المتحدة والصين. فعلى الرغم من أنّ حكومات متعدّدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر موسكو شريكاً سياسياً وأمنياً مفيداً، ولكن نظرياً في نهاية الأمر، إلّا أنّ علاقاتها الاقتصادية مع بكين تكتسي أهميةً وجودية. وعلى الحكومات الأوروبية أن تفهم هذه المعضلة، التي تجد نظيراتها في المنطقة أنفسَها فيها أيضاً، وأن تُحدّد تموضعها. يمكنها أن تكون مجرّد جزء من الغرب وتتحرّك بالتوازي مع الولايات المتحدة أو أن يتّبعوا قيادتها. أم حري بها أن ترسم مساراً خاصاً بها فتُطوّر مقاربات إزاء المنطقة باستقلالية أكبر، أكان بنفسها و/أو بالشراكة مع بعضها البعض؟

في هذه الحال، إذا أرادت أوروبا أن تؤدّي دورها الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتغيّرة، عليها إيجاد حلول لبعض المسائل الرئيسية التي من المتوقّع أن تُحدّد مستقبل النظام الإقليمي. تبرز مسألتان على وجه الخصوص: دور إيران كقوةٍ إقليمية وقوة نووية محتملة؛ واتفاقات أبراهام والعلاقات العربية الإسرائيلية. في خلال العقدين الفائتين، تمثّلت سياسةُ أوروبا حيال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرتبطة مباشرةً بالنظام الإقليمي، بالسعي وراء اتفاقٍ متفاوَض عليه مع إيران ينصّ على تخفيف العقوبات التجارية وعلى التطبيع السياسي مقابل قيام طهران بكبح جماح طموحاتها النووية. المنطق وراء ذلك يقول بأنّ مثل هذا الاتفاق—الذي أُبرم في نهاية المطاف حين تمّ التوقيع على خطة العمل المشتركة الشاملة عام 2015—قد يُشكّل المفتاح لحلّ عددٍ كبير من المشاكل الأخرى في المنطقة، بما فيها العلاقات المتوتّرة بين إيران وجيرانها العرب، ويحول دون شنّ إسرائيل و/أو الولايات المتحدة حرباً لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية. لكن للأسف في

منتصف العام 2023، تبدو خطة العمل المشتركة الشاملة قد ماتت؛xiv وقد أثار القمعُ الذي مارسه النظامُ الإيراني ضد الاحتجاجات التي قادتها النساء في نهاية العام 2022 سخطاً دولياً؛[15] ونشرت روسيا طائرات إيرانية بدون طيار في أوكرانيا، ما أظهر أنّ إيران تشكّل خطراً أكثر مباشرةً لأمن أوروبا.[16] وتتنامى قناعةٌ في جميع العواصم الأوروبية بضرورة اعتماد مقاربة جديدة تجاه إيران، حتى وإن كانت لم تتبلور تفاصيلها بعد.

في هذه الأثناء، تبلورت اتفاقات أبراهام وعلى نطاقٍ أوسع إعادة صياغة العلاقات بين إسرائيل والدول الخليجية من دون دورٍ أو تدخّل أوروبي يُذكر (إن وُجد على الإطلاق). آنذاك، استخفّ الكثيرون في بروكسيل وبرلين وباريس ولندن وغيرها باتفاقات التطبيع التي أُبرمت في أغسطس 2020 بين إسرائيل والبحرين والإمارات العربية المتحدة، فاعتبروها مجرّد مناورة عابرة من نسيج إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. بعد ثلاثة أعوام، من الواضح أنّ اتفاقات أبراهام أكثر من ذلك. لا يزال الطريق طويلاً للوصول إلى تطبيع عربي إسرائيلي أكثر شمولاً، ناهيك عن أنّ انتخاب حكومة إسرائيلية جديدة متشدّدة في أواخر عام 2022 قد يؤدي إلى انتكاسات كبرى. لكن من الواضح أنّ الصفائح التكتونية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتحرّك، وأمام أوروبا خياران: إما محاولة تأدية دور في هذه العملية وإيجاد شبل للتأثير فيها، وإما الاكتفاء بنتائج رجعية. في هذا السياق يلوح في الأفق مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وما تبقّى من حلّ الدولتين—الذي كان ركيزة سياسة أوروبا تجاه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مدى عقود.[17]

مستقبل دور أوروبا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لا بديل عن مقاربة إستراتيجية

كما هي الحال اليوم ونحن في منتصف العام 2023، هناك أسئلة أكثر منه أجوبة في ما يتعلق بدور أوروبا ومكانتها المستقبليين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد عكست الوثيقةُ الخاصة بسياسة الاتحاد الأوروبي التي وضعت خططاً لـ"شراكةٍ إستراتيجية مع الخليج"،[18] ونُشرت في مايو 2022، محاولةً أوروبية جديدة لتطوير مقاربة أكثر إستراتيجية—تتضمّن عناصر سياسية واقتصادية وأمنية وجيوستراتيجية—إزاء ست دول خليجية على الأقل. يجب مواصلة خطوات مماثلة وتوسيعها لتشمل باقي المنطقة—أكان على مستوى الاتحاد الأوروبي ككلّ أم مع كلّ دولة على حدة، وكذلك على المستوى الثنائي أو المتعدّد الأطراف. في الواقع، لا تستطيع أوروبا تجاهل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو التغيّب عن النقاشات والتطورات الرئيسية التي ترسم مستقبلها. حتى ولو كانت الحكومات الأوروبية تُريد التركيز على منطقة المحيطين الهادئ والهندي أو "الميل"[i] نحوها، لا يمكنها أن تحوّل أنظارها عن جوارها في الجنوب. في نهاية المطاف، بحكم الجغرافيا، إنّ الطرقات بمعظمها من أوروبا ووصولاً إلى المحيطين الهادئ والهندي تمرّ بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

i. يُستخدم مصطلح "الميل" في لغة السياسة في المملكة المتحدة. الحكومة البريطانية، "بريطانيا العالمية في عصر تنافسي".

الهوامش

1. يظهر ذلك جلياً في كتاب كريستوفر فيليبس ومايكل ستيفنز، "What Next for Britain in the Middle East?" (لندن: آي بي تورس، 2022). يركّز الكتاب على وجهة نظر المملكة المتحدة، لكنها تنطبق أيضاً على بلدان أوروبية أخرى.

2. راجع الاتصالات الحكومية من بلدان عديدة، بما في ذلك المملكة المتحدة:
HM Government, Global Britain in a Competitive Age: The Integrated Review of Security, Defence, Development and Foreign Policy. (London: Her Majesty's Stationery Office, 2021), https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/975077/Global_Britain_in_a_Competitive_Age-_the_Integrated_Review_of_Security__Defence__Development_and_Foreign_Policy.pdf; and for France: Gouvernement, France's Indo-Pacific Strategy: A Priority for France, (Paris: Ministry for Europe and Foreign Affairs, 2022), https://www.diplomatie.gouv.fr/IMG/pdf/en_dcp_a4_indopacifique_022022_v1-4_web_cle878143.pdf.

3. For an overview of the dynamics of the European-MENA relationship on energy see: Valeria Talbot, ed., Energy Politics in the MENA Region: From Hydrocarbons to Renewables?, (Milan: ISPI, 2022).

4. Martin A. Shain, "Understanding Radical-Right Populism and Migration: Three Questions to Martin Shain," interview by Institut Montaigne, Institut Montaigne, December 7, 2021, https://www.institutmontaigne.org/en/analysis/understanding-radical-right-populism-and-migration; Francesco Campo, Sarah Giunti, and Mariapia Mendola, The Refugee Crisis and Right-Wing Populism: Evidence from the Italian Dispersal Policy, Discussion Paper Series 14084, (Bonn, Germany: Institute of Labor Economics, January 2021), https://docs.iza.org/dp14084.pdf.

5. "QatarEnergy, ConocoPhillips Sign LNG Deal for Germany," Al-Jazeera, November 29, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/11/29/qatarenergy-conocophillips-sign-lng-deal-for-germany.

6. EUACTIV and AFP, "EU Signs Gas Deal With Egypt, Israel to End 'Dependency' on Russia," Euractiv, June 16, 2022, https://www.euractiv.com/section/energy/news/eu-signs-gas-deal-with-egypt-israel-to-end-dependency-on-russia/.

7. Francesca Landini and Alvise Armellini, "ENI, Algeria's Sonatrach Aim to Increase Energy Supply to Europe," Reuters, January 24, 2023, https://www.reuters.com/markets/deals/italys-eni-algerias-sonatrach-sign-deals-gas-supply-decarbonisation-2023-01-23/.

8. "Italy's ENI Signs $8 Billion Gas Deal with Libya," Reuters, 28 January 2023, https://www.reuters.com/business/energy/italys-eni-signs-8-gas-deal-with-libya-2023-01-28/.

9. على سبيل المثال، في العام 2022 اندلعت أزمة دبلوماسية بين الجزائر وإسبانيا بعد أن اتخذت مدريد موقفاً أكثر تأييداً للمغرب بشأن الصحراء الغربية.
Ralph Schulze, "Spain Faces Gas Crisis Over Western Sahara Conflict," DW, June 16, 2022, https://www.dw.com/en/will-spain-face-a-gas-crisis-as-western-sahara-conflict-flares-up/a-62145062.

10. Michael Tanchum, in Talbot, "Energy Politics in the MENA Region," 51–74.

11. F. Gregory Gause III, "America's New Realism in the Middle East," Foreign Affairs, July 6, 2022, https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2022-07-06/americas-new-realism-middle-east.

12. For a comprehensive review of China-MENA relations: Jonathan Fulton, ed., Routledge Handbook on China-Middle East Relations (London: Routledge, 2021).

13. For an overview of Russia's engagement with the MENA: Nikolay Kozhanov, ed., Russian Foreign Policy Towards the Middle East: New Trends, Old Traditions (London: Hurst & Co, 2022).

14. في أواخر العام 2022 ظهر شريط فيديو يعلن فيه الرئيس الأمريكي بايدن أنّ خطة العمل المشتركة الشاملة ماتت فعلياً:
AFP, "Video Shows Biden Saying Iran Nuclear Deal Is Dead," France 24, December 20, 2022, https://www.france24.com/en/live-news/20221220-video-shows-biden-saying-iran-nuclear-deal-is-dead.

15. EURACTIV, Reuters, and AP, "EU Summons Iran Ambassador to Voice Outrage at Executions," EURACTIV, January 10, 2023, https://www.euractiv.com/section/all/news/eu-summons-iran-ambassador-to-voice-outrage-at-executions/.

16. "Ukraine Hit by Wave of Iran Drones – Officials," BBC December 30, 2022, https://www.bbc.co.uk/news/world-europe-64125257.

17. Gil Murciano, "The Abraham Accords: An Invitation to Rethink the Arab-Israeli Conflict," SWP, October 8, 2020, https://www.swp-berlin.org/en/publication/the-abraham-accords-an-invitation-to-rethink-the-arab-israeli-conflict; Petra Dachtler, "From New to Normal: Two Years After the Abraham Accords," GIGA Focus Middle East 5, (August 2022), https://www.giga-hamburg.de/en/publications/giga-focus/from-new-to-normal-two-years-after-the-abraham-accords.

18. "Joint Communication on a 'Strategic Partnership with the Gulf,'" European Union External Action Service, May 18, 2022, https://www.eeas.europa.eu/eeas/joint-communication-%E2%80%9Cstrategic-partnership-gulf%E2%80%9D_en.

الجزء الرابع

مناطق الصراع

عنصر من الجيش الوطني الليبي يسير في شارع متضرّر بشدة في منطقة سيدي خريبيش وسط بنغازي، في 19 يوليو 2017. (عبد الله دومة/وكالة الصحافة الفرنسية)

إعادة سوريا إلى الساحة الإقليميّة: بين التوافق والمنافسة

سنان حتاحت

عمران للدراسات الإستراتيجيّة

سنان حتاحت هو زميل بحوث في عمران للدراسات الإستراتيجيّة وباحث مشارك يعمل على مشروع زمن الحرب ومرحلة ما بعد الصراع في سوريا بمعهد الجامعة الأوروبيّة في مدينة فلورنس. ترتكز مواضيع بحوثه على ديناميكيّات الاقتصادات المحليّة والقوميّة في سوريا، والمجموعات غير التابعة للدول، والحركة السياسيّة الكرديّة، والنظام الإقليمي الناشئ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المقدّمة

لقد شكّلت سوريا منذ العام 2011 ساحةً لمنافسةٍ إقليميّةٍ عكست التوتّرات والاصطفافات الأوسع بين قوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأدّى انخراط الجهات الدوليّة، مقروناً بالمصالح المتضاربة لتركيا والدول الخليجيّة وإيران، إلى طريقٍ مسدود حيث بدا انتصار أي طرفٍ صعب المنال. بالفعل، لقد رسمت هذه المنافسات المشهدَ السوري على مدى عقدٍ من الزمن بحيث دعمت جهات متعدّدة فصائل مختلفة، حتى داخل المعسكر نفسه في بعض الأحيان.

لقد غيّر التدخّل الروسي في سبتمبر 2015 حسابات الجهات الإقليميّة في الصراع السوري إلى حدّ بعيد.[1] وقد توقّفت الدول الخليجيّة عن دعم المجموعات المتمرّدة عسكرياً كما كانت تمليه سياساتها في السابق، وتخلّت تدريجياً عن المعارضة السياسيّة السوريّة. وبحلول العام 2022، كانت الأولويات قد تبدّلت مع تراجع أهميّة سوريا على الأجندة الإقليميّة.

لقد أدّى هذا السياق المتغيّر إلى ظهور ميلٍ بارز نحو التهدئة على نطاق المنطقة، بفعل مزيج من العوامل، من ضمنها التعب من الصراع وجائحة فيروس كورونا المستجدّ والهواجس الأمنيّة الاقتصاديّة والانطباع بتراجع الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط. وقد رسّخت الطبيعة المتقلّبة للدعم الأمريكي هذا الانطباع. يُعتبر هذا التحوّل في التوجّه نحو إدارةٍ مباشرة للصراع الإقليمي في الشرق الأوسط سابقةً ويعكس توقاً حقيقياً إلى الاستقرار.

عقب اتّفاقٍ بين روسيا وتركيا أُبرم في مارس 2020، تجلّت التهدئة الإقليمية في هدنةٍ هشّة إنما طويلة الأمد في سوريا.[2] وفي حين لم تنخرط إيران مباشرةً في الاتفاق، إلّا أنّها احترمت هذا الترتيب وتفادت تغيير ديناميكيّات الصراع. ومن جهتها، استمرّت الولايات المتّحدة في دعم قوات سوريا الديمقراطيّة فتصدّت للمحاولات التركيّة الآيلة إلى إعادة صياغة المشهد على الأرض، ما أدّى إلى تجميد الصراع بفعّالية.

على الجبهة السياسيّة، بادر أشد المعارضين السابقين للنظام السوري إلى التواصل مع بشار الأسد أو بحثوا علنياً في إمكانيّة استئناف العلاقات الثنائيّة مع دمشق. وشكّلت الموافقة على عودة سوريا إلى جامعة الدول العربيّة بعد تعليق عضويتها لمدة 12 عاماً انتصاراً رمزياً للأسد واعترافاً بنهاية الصراع.[3] لا تعكس إعادة تأهيل النظام السوري توافقاً إقليميّاً بالضرورة؛ في الواقع، تبدو المصالحة مع الأسد نتيجةً لصفقات ومقايضات ثنائيّة أكثر منه لاتفاقٍ أو موقف موحّد. وقد خلصت دول عربيّة متعدّدة إلى أنّ التطبيع مع دمشق قد يُخفّف من تشعّبات الصراع المُزعزعة، بما فيها الإتجار بالمخدّرات وأزمة اللاجئين وضعف الأمن الحدودي. أما الدوافع الأخرى، فشملت إمكانية موازنة نفوذ إيران أو تركيا في البلاد.

بالفعل، على الرغم من حرصها المشترك على التهدئة وتحقيق الاستقرار، تبقى تركيا وإيران والإمارات العربيّة المتّحدة وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة منقسمة حول توقّعاتها وأهدافها المرجوّة. ويُثير طابع الصفقة لهذه الاتّفاقات شكوكاً جدّية بشأن قابليتها للاستمرار. فبعد 12 عاماً بدون أي حل، يمثّل سعي الجهات الإقليميّة إلى التهدئة تطوّراً حاسماً. غير أنّ التشعّبات والانقسامات الكامنة تؤكّد أنّ درب السلام والاستقرار لا يزال غير واضح ومحفوفاً بالتحدّيات.

دوافع مختلفة، نتائج مختلفة

يكتسب التقارب بين سوريا والشرق الأوسط زخماً متسارعاً بعد شروع نظام الأسد في التواصل مع أبو ظبي والرياض. تشهد الخلافات والاصطفافات التقليديّة، على غرار المنافسة بين إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، تغيّراً مستمرّاً. ويبدو أنّ دور المجموعات المتطرّفة كتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والتهديد الذي تمثّله قد تقلّصا بشكلٍ كبير.[4] تُعتبر دوافع الدول للتصالح مع الأسد متعدّدة الأوجه ومتشعّبة، وتعكس مزيجاً من الاعتبارات الإستراتيجيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. وقد أدّت الديناميكيّات المتغيّرة في المنطقة إلى مقاربةٍ متفاوتة من جانب دول مختلفة، ولكلّ منها مجموعة فريدة من الأولويّات والهواجس.

لقد شهدت الإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة العربيّة السعودية—وإن بوتيرةٍ أبطأ—تغييرات بارزة في سياستها الخارجيّة في خلال السنوات الأخيرة، فانتقلت من موقف المواجهة إلى مقاربة المصالحة. ودفعت إعادة الاصطفاف تلك بالدولتين إلى تطبيع علاقاتهما مع جهات إقليميّة رئيسيّة، من ضمنها إيران وتركيا وقطر وسوريا. وأدّى فشل سياسات المواجهة حيال إيران بشكلٍ خاص إلى تغيّر في التعامل مع الأسد. أكان في الرياض أم في أبو ظبي، تُعتبر التهدئة حيال طهران فرصةً لمعالجة هواجسهما الأمنيّة بشكلٍ مباشر عوضاً عن الاستعانة بمصادر خارجيّة.

لقد اتّخذت هذه التهدئة في سوريا شكلَين حتى الآن: إعادة الانخراط مع الدولة والاحتواء الناعم لسيطرة إيران على دمشق. وقد دفع بقاء نظام الأسد بعد عقدٍ من الصراع الدامي بالدولتين إلى إعادة إدماج الأسد في النظام الإقليمي الجديد بهدف ضمان الاستقرار والتعاون الإقليميين وعرض بدائل موثوقة عن المساعدة والدعم اللذين تقدّمهما إيران.

ليس التطبيع بين أبو ظبي ودمشق مشروطاً بالضرورة بالانفراج في علاقتها مع طهران. في الواقع، تقدّم إعادة الانخراط مع سوريا للإمارات العربيّة المتّحدة مجموعةً من الفرص الأخرى، على غرار تأدية دور الوسيط الدولي أو التصدّي لنفوذ تركيا في صفوف المعارضة السوريّة.[5] كانت أبو ظبي العاصمة الخليجيّة الأولى التي تستأنف علاقاتها الدبلوماسيّة مع دمشق في العام 2018، ومن بعدها المنامة.[6] يُسلّط هذا التقارب البارز بين الإمارات العربيّة المتّحدة والنظام السوري، بما فيه الزيارة التي قام بها الأسد،[7] الضوءَ على ترويج الإمارات الناشط للتطبيع.

في المقابل، قد يُشير التسلسل في التقارب الإيراني السعودي والمصالحة مع الأسد إلى صلة بينهما.[8] وقد يكون تطبيع الروابط بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران أُطلق العنان للعمليّة نفسها مع سوريا أو سرّعها. ولعلّ الاتفاق الإيراني السعودي انطوى على تخفيف بؤر التوتّر والنقاط الساخنة. لكن خلافاً لليمن حيث تمثّل طهران والرياض جهتين حيويّتين، لقد تراجع الدور السعودي في الصراع السوري إلى حد بعيد بعدما تمّ احتواء التدخّل الروسي في استضافة الهيئة العليا للمفاوضات السورية، التي تمثّل المعارضة السوريّة فقط.[9] تبدو إمكانية فكّ الانخراط السعودي في سوريا مقابل تهدئة إيرانية متبادلة في اليمن بعيدة المنال أو أقلّه ذات أهميّة أدنى.

بالأحرى، قد تكون هناك أسباب أخرى وراء دافع الرياض للمصالحة مع دمشق بسرعة، أمّا توقيت الأحداث وتسلسلها، فكانا مجرّد صدفة. استخدمت المملكة العربيّة السعوديّة في مطلع العام الجاري نفوذها لإقناع سائر الدول العربيّة بعدم عرقلة عودة سوريا إلى الجامعة العربيّة. وحده التحوّل في موقف الرياض جعل عودة سوريا ممكنة.[10] فانعقدت جامعة الدول العربيّة بكامل أعضائها للمرة الأولى منذ العام 2012 في قمّة جدة التي سلّطت الضوء على توق محمد بن سلمان إلى التموضع كالزعيم الطبيعي للنظام الإقليمي الجديد. ومن بين الأسباب الأخرى تشجيع تعاون النظام السوري في مكافحة تهريب المخدّرات أو تخفيف عبء اللاجئين في المنطقة من خلال تسهيل عودتهم. إلّا أنّ التطبيع أسفر عن الحدّ الأدنى من التطوّرات المهمّة، ما يوحي بأنّ البوادر الرمزيّة لم تُترجم إلى إعادة ضبط كاملة للعلاقات.[11]

ابتعد عدد من الدول العربيّة، على غرار البحرين والأردن وتونس، عن مواقفها المعادية للأسد واستأنفت علاقاتها الدبلوماسيّة مع دمشق. في الوقت نفسه، لم تدعم بلدان كالعراق والجزائر وعُمان المعارضة السوريّة يوماً ورحّبت بهذا الاتّجاه. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى دور الأردن وسلطنة عمان.[i]

يكمن الدافع وراء سياسة الأردن تجاه سوريا في الأمن الحدودي وخطر التشدّد الإسلامي. وبينما دعمت الأردن المتمرّدين في البدء، كان هدفها الأساسي التأكّد من أنّ جنوب سوريا لن يصبح بؤرة للتطرّف. ويعكس تسهيلها للمحادثات بين فصائل المتمرّدين وموسكو، بالإضافة إلى قرارها المحافظة على روابطها الدبلوماسيّة مع سوريا، مقاربةً براغماتيّة تحُفزّها ضرورات أمنيّة إقليميّة.[12] وخير دليل على هذه المقاربة البراغماتية عمليّة التطبيع بين الأردن وسوريا في أكتوبر 2021 التي ركّزت على التجارة عبر الحدود والتنسيق الأمني.[13]

i. عاودت البحرين والإمارات العربيّة المتّحدة استئناف علاقاتها الدبلوماسيّة مع سوريا في ديسمبر 2018. وحذت الأردن حذوها في العام 2021، في حين أنّ مصر كانت أول دولة تستأنف العلاقات في العام 2013. أما الكويت وقطر والمغرب وليبيا، فلم تُبدِ أي رغبة في تطبيع علاقاتها مع دمشق. للمغرب تاريخٌ طويل من الشكاوى مع سوريا بسبب دعمها لجبهة البوليساريو، بينما حافظ حفتر على علاقات ممتازة مع النظام السوري الذي سانده بمرتزقة في حربه ضد الحكومة الليبيّة. لم يقطع لبنان والجزائر وسلطنة عُمان والسودان والعراق العلاقات أبداً مع سوريا.

والأهم من ذلك أنّ عمّان أثبتت إرادة صلبة للتوسّط في عملية إعادة دمج دمشق الإقليميّة وإدارتها. وتمهيداً لإعادة سوريا إلى الجامعة العربيّة، اقترح الأردن خطة سلام عربيّة مشتركة بغية وضع حدّ لعزلتها.[14] تتضمّن الخطة خارطة طريق تعالج التداعيات الإنسانيّة والأمنيّة والسياسيّة للصراع وإعادة دمج متبادلة وتدريجيّة لسوريا في التركيبة الأمنيّة السياسيّة والاقتصاديّة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم تُروّج عمّان لهذه الإستراتيجيّة في صفوف الدول العربيّة فحسب، بل تواصلت أيضاً مع الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي وتركيا.[15]

من جهتها، تُبدي سلطنة عُمان أيضاً اهتماماً شديداً بتأدية دور الوسيط على المستوين الإقليمي والدولي. ففي ذروة الصراع السوري، كانت عُمان العضو الوحيد في مجلس التعاون الخليجي الذي لم يقم بأي تحرّك دبلوماسي يُذكر ضد دمشق.[16] لا بل استخدمت مسقط موقفها المحايد بهدف التشجيع على إيجاد حلّ دبلوماسي للصراع. إن انخراط عُمان في الشأن السوري مدعومٌ بعلاقاتها مع الولايات المتّحدة وروسيا وإيران والإمارات، وهي تضع نفسها كجهةٍ متوازنة في المنطقة.

ومصر هي دولة أخرى أبدت اهتمامها بتأدية دور الوسيط، على الرغم من أنّ نطاق مناورتها الدبلوماسيّة قد فشل في تحقيق هذه الإمكانيّة.[17] بعدما كانت مصر في عهد محمد مرسي معارِضة للنظام السوري، تطوّر موقفها في أعقاب انقلاب عبد الفتاح السيسي. فقد استأنفت القاهرة علاقاتها القنصليّة مع دمشق في العام 2013، لكنها لم تطبّع العلاقات تطبيعاً كاملاً.[18] إلّا أنّ مصر تعطي الأولويّة لاستقرار النظام السوري وتعتبر المعارضة أداةً تابعة لتركيا.[19] ويتمّم إحياء مصر للروابط "التطويق العربي"، ويشير إلى تجديد العلاقات رسمياً.

في المقابل، امتنعت قطر والكويت والمغرب عن تطبيع علاقاتها مع حكومة الأسد، باعتبار أنّ دمشق لم تتّخذ أي خطوة تستحق إعادة التأهيل. ويتم تصوير موقف قطر المتشدّد المعادي للأسد بأنّه يقف إلى جانب الشعوب العربيّة والعدالة الاجتماعيّة.[20] وفي حين أنّ لا قطر ولا الكويت عرقلت عودة سوريا إلى الجامعة العربيّة، يبرز سبب وجيه للاعتقاد بأنّ الدوحة ستكون العاصمة العربيّة الأخيرة التي تتعامل مع الحكومة السورية كحكومة شرعيّة.[21] يمكن أن تفسّر عوامل كثيرة موقف قطر الثابت، من بينها غياب الحوافز والمنافع المرتبطة بمعاودة الروابط مع النظام السوري، والالتزام تجاه الشعب السوري، وغياب الأدلّة على أنّ إعادة الأسد كفيلة بتخفيف معاناة السوريين.

أمّا في ما يتعلّق بالقوى الإقليميّة غير العربيّة، تتّجه تركيا تدريجياً منذ العام 2021 نحو تطبيع العلاقات مع الأسد. في مؤتمر صحفي لوزير الخارجيّة التركي مولود تشاووش أوغلو في 12 أغسطس 2022، أشار بشكلٍ عابر إلى محادثةٍ قصيرة مع نظيره السوري فيصل المقداد في خلال اجتماعٍ لحركة عدم الانحياز في أكتوبر 2021. بُعيد ذلك، أوضح الرئيس رجب طيب أردوغان أنّ تركيا ليس لديها أي طموحات إقليميّة في سوريا، مشدّداً على أهميّة التواصل المستمر بين الدولتين.[22] اكتسبت بادرة حسن النيّة هذه زخماً في ديسمبر 2022 مع اجتماع كبار المسؤولين من البلدين في موسكو التي استضافت المحادثات بين المسؤولين من تركيا ونظام الأسد بهدف مناقشة إعادة بناء العلاقات.[23]

قد تبدو مبادرات أنقرة الأخيرة لصنع السلام مع دمشق للوهلة الأولى مندرجة في إطار جهودها الإقليميّة الأوسع للتهدئة. غير أنّ الوضع السوري مختلف وأكثر تعقيداً. لا تُسيطر تركيا على أراضٍ شاسعة في شمال سوريا فحسب، بل هي منخرطة بعمق في أنشطة تنموية هناك، كالتعليم والرعاية الصحيّة والأمن. إلّا أنّ هاجس أنقرة الرئيسي يتمثّل بالتهديد الذي تراه متأتياً من الإدارة التي يقودها الأكراد في شمال شرق سوريا. يتأثّر هذا التحوّل في موقف تركيا من سوريا بشكلٍ أساسي بالوجود الكردي البارز في الشمال وبمسألة اللاجئين السوريين في تركيا التي لم تحل بعد، وهما موضوعان محوريّان في السياسة الداخليّة التركيّة. لكن تطوّرين مهمّين أثّرا في عملية المصالحة من المنظور السوري: الزلزالان اللذان ضربا تركيا وشمال غرب سوريا في فبراير، والانتخابات التركيّة التي جرت في مايو 2023، واللذان قلّصا الحاجة الملحّة إلى إحراز تقدّم ملموس.[24]

التحدّيات والقيود

يُعزى الاندفاع العربي نحو التطبيع مع الأسد إلى الرغبة في الحدّ من التوتّرات ومخاطر الصراعات الإقليميّة التي تزعزع الأجندات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. بيد أنّ تحدّيات تقنيّة كثيرة تعيق تحقيق سلام دائم والتوصّل إلى حل مستدام في سوريا. قد تُعتبَر التحوّلات في السياسات الإقليميّة محاولات متعمدّة لإعادة التقييم بهدف إدارة الصراعات والحدّ من الهشاشة الاقتصاديّة، لكنها ليست حلولاً للتوتّرات أو انعدام الثقة المتجذّرة. فمن دون دعمٍ دولي مقصود، بإمكان هذه الروابط الجديدة أن تتفكك بسرعة.

بالفعل، يواجه نظام الأسد تحدّيات، لا سيما من الغرب. وقد لاقت محاولاته لاستغلال الزلزال بغية رفع العقوبات الغربيّة مقاومة.[25] في الواقع، تصرّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على حجب الأموال المخصّصة لإعادة الإعمار حتى إيجاد حل سياسي بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.[26] حتى الحلفاء مثل المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة يتوخّون الحذر، ويجدون سبلاً غير مباشرة لدعم دمشق مالياً لكنهم يمتنعون عن التمويل العلني لإعادة الإعمار في انتهاكٍ للعقوبات الغربية. غداة الزلزال الذي وقع في فبراير على سبيل المثال، أرسلت الدولتان مساعدات إنسانيّة للمناطق الواقعة تحت سيطرة النظام على الرغم من إدراكهما لإمكانيّة استغلال دمشق لهذه المساعدات من أجل بقائها.[27]

تُشكّل العقوبات المفروضة من الغرب حالياً، لا سيّما قانون قيصر الذي أقرّته واشنطن،[28] أكبر عائق أمام استثمارات المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة وبلدان عربيّة أخرى. لم تبقَ أمام الدول الخليجية خيارات عمليّة في سوريا، وعلى الرغم من أنّ الاقتراحات الإقليميّة ستستمرّ في التدّفق، إلّا أنّها تصطدم بقيود دمشق المتصلّبة والموارد المحدودة لإعادة الانخراط وتأثير العقوبات الرادع.

علاوة على ذلك، عندما لم تبدِ الإدارة الأمريكيّة اعتراضاً قوياً، غالباً ما ملأ الكونغرس الفراغ وأقرّ تشريعات آيلة إلى حثّ البيت الأبيض على التحرّك بشأن سوريا، على غرار قانون محاربة التطبيع مع الأسد لعام 2023.[29] وعلى الرغم من رغبة بعض الدول الأعضاء، حافظ الاتحاد الأوروبي على موقفه الحازم ضد التطبيع مع النظام السوري. وخير دليل على ذلك استجابته للزلزال المدمّر، بحيث كان تسليم المساعدات للمناطق الواقعة تحت سيطرة النظام صعباً ومحفوفاً بالتحدّيات.[30]

كما أنّ استخدام الأسد الإستراتيجي للإتجار بالكبتاغون ولأزمة اللاجئين يزيد من تعقيد الصورة. ففي حين أنّ الجامعة العربيّة أعلنت عن تعاونها مع سوريا بهدف مكافحة تهريب المخدّرات،[31] من غير المرجّح أن يسمح اعتماد النظام على هذه التجارة المربحة بقمعها فعلياً. والأمر سيان بالنسبة إلى مطالبة الأسد بأموال مخصّصة لإعادة الإعمار بغية تسهيل عودة اللاجئين، إذ ينسفها رفض السوريين مغادرة دولهم المضيفة من دون ضمانات على أمنهم أو سبل عيشهم.

وتطرح الحالة السوريّة كذلك أسئلة شديدة الأهميّة حول المساءلة والعدالة. ففي خضم تركيز الناشطين السوريين على محاكمات جرائم الحرب في المحاكم الوطنيّة في دول أوروبية كمسار بديل لتحقيق العدالة، قد تمنع قراراتها عودة الأسد إلى الحضن الدولي بشكلٍ كامل وتشكّل سابقة حاسمة.

تتطلّب الساحة السوريّة المتشعّبة فهماً دقيقاً واستجابة دوليّة منسّقة لضمان الاستقرار والعدالة وإيجاد مسيرة مستدامة إلى الأمام للسوريين وللمنطقة. لقد احتجّت قوى إقليميّة، مثل الدول الخليجيّة بشكلٍ رئيسي، على غياب قيادة الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، مشدّدةً على الحاجة إلى رؤية دوليّة بشأن مستقبل سوريا. غير أنّ المشهد الإقليمي المتغيّر باستمرار يجعل من الصعب تصوّر نشوء مبادرة مماثلة في غياب توافق واضح.

الخاتمة

يتّسم المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط بمرونةٍ تعكس الديناميكيات المتطوّرة بين الدول العربيّة وسوريا. يُعزى هذا التقارب إلى مزيج من البرغماتيّة وتبدّل الأولويات الإقليميّة ويظهر جبهةً موحّدة وتداخلاً متشعّباً للديناميكيّات الإقليميّة والمنافسات الجيوسياسيّة ومجموعة مختلفة من المصالح والإستراتيجيّات. لقد تحوّلت المعارضة التي كانت موحّدة في السابق ضد الأسد إلى مقاربة أكثر برغماتيّةً تدرك الواقع على الأرض وضرورة الانخراط مع النظام السوري. إلّا أنّ الواقع أكثر تعقيداً.

يسلّط تحوّل المملكة العربيّة السعوديّة، بشكلٍ خاص، الضوءَ على الطبيعة المتطوّرة للسياسة الإقليميّة بينما تعكس إعادة انخراط الإمارات جهودَ التصدّي للنفوذ غير العربي. وتُزيد مواقف تركيا والأردن المتغيّرة هذه الصورة تعقيداً، وتُشدّد على الطبيعة المتعدّدة الأوجه لسياسات الشرق الأوسط حيث ولّدت الخصومات السابقة اصطفافات جديدة.

بيد أنّ أي حل يتغاضى عن الأسباب الكامنة وراء الصراع في سوريا مصيره الفشل. فمن دون حلول واقعيّة مدعومة بمساندةٍ بارزة وبرؤية لسلام مستدام، ستبقى المنطقة عرضة لموجةٍ جديدة من العنف حين تسنح الفرصة. وإذا حدث سيناريو مماثل، قد تكون الفوضى الناجمة عنه مكلفة لدرجة يتعذّر على المنطقة احتواؤها داخل حدود سوريا، ما يبرز الحاجة الملحّة إلى مقاربة شاملة ومدروسة للسلام والاستقرار.

الهوامش

1. Isaac Chotiner, “Reëxamining Putin’s Military Interventions in the Middle East,” The New Yorker, March 9, 2022, https://www.newyorker.com/news/q-and-a/reexamining-putins-military-interventions-in-the-middle-east.

2. Vladimir Soldatkin and Maria Kiselyova, “Russia, Turkey agree ceasefire deal for Syria’s Idlib,” Reuters, March 5, 2020, https://www.reuters.com/article/us-syria-security-idUSKBN20S161.

3. “Arab League brings Syria back into its fold after 12 years,” Al Jazeera, May 7, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/5/7/arab-league-agrees-to-bring-syria-back-into-its-fold.

4. Jarno Välimäki, “ISIS as a hybrid threat actor: from Iraq and Syria to a new rise in Africa,” In Hybrid threat activity in the MENA region: State and non-state actors seeking status and expanding influence, eds Jarno Välimäki and Anna-Kaisa Hiltunen (Helsinki, Finland: Hybrid CoE, March 2022), 85, https://www.hybridcoe.fi/wp-content/uploads/2022/03/20220316-Hybrid-CoE-Research-Report-5-Hybrid-threats-MENA-web.pdf.

5. Joshua Krasna, Big Changes in United Arab Emirates Foreign Policy, Analysis, (Philadelphia, PA: Foreign Policy Research Institute, April 18, 2023), https://www.fpri.org/article/2023/04/big-changes-in-united-arab-emirates-foreign-policy/.

6. “UAE reopens Syria embassy in boost for Assad,” Reuters, December 27, 2018. https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-emirates-idUSKCN1OQ0QV.

7. Suleiman Al-Khalidi and Ghaida Ghantous, “Syria’s Assad arrives in United Arab Emirates in official visit,” Reuters, March 19, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/syrias-assad-arrives-uae-official-visit-state-media-2023-03-19/.

8. Sarah Dadouch, “Saudi Arabia mends ties with Syria as part of regional diplomatic spree,” The Washington Post, April 14, 2023, https://www.washingtonpost.com/world/2023/04/14/saudi-arabia-syria-iran-yemen/.

9. Matthew Ayton, “‘Times have changed’: Saudi Arabia-Syria in rapprochement talks,” Al Jazeera, June 8, 2021, https://www.aljazeera.com/news/2021/6/8/times-have-changed-saudi-syria-in-rapprochement-talks.

10. “Assad gets warm reception as Syria welcomed back into Arab League,” Al Jazeera, May 19, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/5/19/assad-gets-warm-welcome-as-syria-welcomed-back-into-arab-league.

11. Imad Karkas, “al-taqarub al-‘arabi ma‘ al-nidham al-suri bila nata’ij [Arab Rapprochement with the Syrian Regime without Results],” Al-Araby Al-Jadeed, July 26, 2023, https://bit.ly/3qABHz8.

12. Tom Perry, Suleiman al-Khalidi, and Michael Georgy, “Factbox: Then and now: How Arab states changed course on Syria,” Reuters, May 19, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/then-now-how-arab-states-changed-course-syria-2023-05-19/.

13. Suleiman Al-Khalidi, “Jordan’s Abdullah receives first call from Syria’s Assad since start of conflict,” Reuters, October 3, 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/jordans-abdullah-receives-first-call-syrias-assad-since-start-conflict-2021-10-03/.

14. Suleiman Al-Khalidi, “Jordan pushing Arab peace plan to end Syria conflict,” Reuters, April 14, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/jordan-pushing-arab-peace-plan-end-syria-conflict-2023-04-13/.

15. Ezgi Akin, “In Turkey visit, Jordan’s FM says Ankara, Amman on same page on Syrians,” Al-Monitor, July 4, 2023, https://www.al-monitor.com/originals/2023/07/turkey-visit-jordans-fm-says-ankara-amman-same-page-syrians.

16. Giorgio Cafiero and Brett Sudetic, “Oman’s Diplomatic Moves in Syria,” Sada (blog), December 17, 2020, https://carnegieendowment.org/sada/83805.

17. Hassan Abdel Zaher, “Egypt mediation hopes in Syria facing uncertainty,” The Arab Weekly, August 13, 2017, https://thearabweekly.com/egypt-mediation-hopes-syria-facing-uncertainty.

18. Hassan Saab, Situation of the Egyptian-Syrian Relations (2012–2021), Report, (Istanbul, Türkiye: Egyptian Institute for Studies, November 26, 2021), https://en.eipss-eg.org/situation-of-the-egyptian-syrian-relations-2012-2021/.

19. Baraa Khurfan and Navvar Şaban, Normalizing with the Assad regime, Different Approaches at Different Levels, Article, (Istanbul, Türkiye: Omran Center for Strategic Studies, April 20, 2022), https://omranstudies.org/index.php/publications/articles/normalizing-with-the-assad-regime,-different-approaches-at-different-levels.html.

20. Giorgio Cafiero and Emily Milliken, "Analysis: How important is Syria's return to the Arab League?," Al Jazeera, May 19, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/5/19/analysis-how-important-is-syrias-return-to-the-arab-league.

21. Ibrahim Al-Khazen, "Qatar says position on relations with Syrian regime 'unchanged'," Anadolu Agency, May 8, 2023, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/qatar-says-position-on-relations-with-syrian-regime-unchanged-/2891716.

22. Sinan Hatahet, "Turkish-Syrian Rapprochement: Rhetoric and Motivations," Middle East Directions Blog (blog), October 7, 2022, https://blogs.eui.eu/medirections/turkish-syrian-rapprochement-rhetoric-and-motivations/.

23. "Turkey, Syria, Russia defence ministers hold talks in Moscow," Al Jazeera, December 28, 2022, https://www.aljazeera.com/news/2022/12/28/turkey-syria-russia-defence-ministers-hold-talks-in-moscow.

24. Dora Mengüç, "Son Şam Büyükelçisi Önhon: Esad'ın sözleri yeni değil [Last Ambassador to Damascus, Önhon: Assad's words are not new]," Indy Turk, August 11, 2023, https://bit.ly/3siRvaf.

25. Wael Alzayat, "Lifting sanctions on Syria won't help earthquake victims," The Washington Post, February 9, 2023, https://www.washingtonpost.com/opinions/2023/02/09/earthquake-syria-sanctions-assad/.

26. "Resolution 2254 (2015) on Middle East (Syria)," United Nations Security Council Resolutions, December 18, 2015, http://unscr.com/en/resolutions/2254.

27. Sarah Cahn and Erik Yavorsky, Disaster Dynamics: Assessing Middle East Responses to the Turkey-Syria Earthquake and Other Destructive Events, Policy Analysis, (Washington, D.C., U.S.: The Washington Institute, March 3, 2023), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/disaster-dynamics-assessing-middle-east-responses-turkey-syria-earthquake-and-other.

28. "House Bill 31, 116th Congress," U.S. Congress, June 3, 2019, https://www.congress.gov/bill/116th-congress/house-bill/31.

29. H.R. 3202, Assad Regime Anti-Normalization Act of 2023," Congressional Budget Office, June 15, 2023, https://www.cbo.gov/publication/59265.

30. "Treasury Issues Syria General License 23 To Aid In Earthquake Disaster Relief Efforts," U.S. Department of the Treasury, February 9, 2023, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1261.

31. AFP, "New forum aims to tackle Syria-Jordan drug smuggling," Arab News, July 23, 2023, https://www.arabnews.com/node/2342806/middle-east.

العراق يستفيد من إعادة الضبط الإقليمية

كمران بالاني

مؤسّسة الشرق الأوسط للبحوث

كمران بلاني هو زميل بحوث في مؤسّسة الشرق الأوسط للبحوث ومحاضر في العلاقات الدوليّة في جامعة صلاح الدين في أربيل. نال شهادة دكتوراه في العام 2021 من جامعة لايدن في هولندا وأكمل شهادة ماجستير في العام 2014 بجامعة كيل البريطانيّة في السياسة والعلاقات الدوليّة، مع التركيز على الأمن العالمي. وتشتمل مواضيع بحث بلاني على قضايا الدولة والسيادة، والسلام والصراع، والسياسة العراقيّة.

المقدّمة

لقد نجحت محاولات متعدّدة لتحقيق المصالحة والتقارب الإقليميّين في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى انشغال المجتمع الدولي بالحرب في أوكرانيا، في تفادي تحوّل العراق إلى ساحة معركة لصراعات دول أخرى في خلال السنة الماضية. وعلى الرغم من أنّ العراق ليس قوّة دافعة لإعادة الضبط الإقليمية التي يشهدها الشرق الأوسط، إلّا أنّه أكثر من استفاد منها. ومن الممكن أن تمنع إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات الإقليميّة، لا سيّما بين أهم جارَي العراق، إيران والمملكة العربيّة السعوديّة، من تحويل البلاد إلى ساحة صراع للمنافسات الإقليمية والدولية. الآن وقد دخل الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الربيع العربي، بدأت الأطراف الإقليميّة بتغيير مقاربتها ليس تجاه العراق فحسب، بل أيضاً تجاه بعضها البعض، وأصبحت تعترف بالطبيعة المتعدّدة الأقطاب للنظام الإقليمي وتركّز على التعاون الإقليمي. ومن بين الأمثلة البارزة على ذلك مناقشات التطبيع الحديثة بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران،[1] والاتفاقات بين الإمارات العربيّة المتحدة والبحرين مع إسرائيل، والجهود الدبلوماسيّة بين تركيا والسعوديّة، وكذلك بين تركيا ومصر.[2] ومن خلال نسج روابط تجاريّة واقتصاديّة وسياسيّة أوثق مع الدول المجاورة النافذة ومع أطراف إقليميّة مختلفة، بإمكان العراق أن يجني مكاسب كبرى.

يسعى العراق إلى التعاون والاندماج الإقليميّين في مجالات الاقتصاد والسياسة والأمن، وهو أمرٌ جوهري نظراً لنموه السكاني السريع وتصنيفه كخامس بلد الأكثر عرضة لتغيّر المناخ عالميّاً.[3] وفي خلال الأعوام الأربعة الماضية، بذل العراق جهوداً دبلوماسيّة غير مسبوقة للاندماج في المشهد السياسي والاقتصادي والتموضع كوسيط. بعد الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلاميّة، نشأ ميلٌ متزايد في صفوف السياسيين والمسؤولين العراقيين لدعم سياسة خارجيّة متوازنة، ما يُعزى لعاملَين: الحاجة إلى حشد دعم إقليمي لمحاربة تنظيم الدولة الإسلاميّة، والانتصار العسكري على التنظيم، الذي عزّز ثقة المسؤولين العراقيّين. وفي العام 2019، أُعلِن عن إقامة آليّة تعاون اقتصادي وجيوسياسي بين مصر والأردن والعراق.[4] لكنّ العراق لم يتمكّن من إحراز تقدّم ملموس باتّجاه تحقيق هذا الهدف إلّا بعدما تسلّم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مقاليد الحكم عام 2020.

نظّمت الحكومة العراقيّة مؤتمرات تمحورت حول المنطقة على النطاق الأوسع، من بينها القمّة الثلاثيّة في بغداد بين العراق والأردن ومصر في 26 يونيو 2021 ومؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في 28 أغسطس 2021. عُقدت هذه المؤتمرات في خضم أزمات سياسيّة وأمنيّة حادّة، بما فيها المواجهة الأمريكيّة الإيرانيّة على أرض العراق والاقتتال الداخلي بين القوى الشيعيّة. وقد حدّت هذه الأزمات من قدرة بغداد على تحقيق أهدافها. غير أنّ عقد هذه المؤتمرات ساهم في جهود العراق الآيلة إلى تكوين هويّة إقليميّة جديدة له كوسيطٍ يجمع بين مختلف الأطراف.

وفي ظلّ حكومة محمد شياع السوداني الحاليّة، التي تشكّلت في أكتوبر 2022، من المتوقّع أن تستمرّ بغداد في سعيها لتأدية دورٍ إقليمي أكبر. ومن المقرّر أن ينعقد مؤتمر بغداد 2023 للتكامل الاقتصادي والاستقرار الإقليمي في أكتوبر القادم. وعلى الرغم من أنّ لائحة المشاركين لم تتأكّد بعد، من المتوقّع أن يجمع المؤتمر جهات وقوى مجاورة وإقليميّة نافذة، بما فيها تركيا وإيران والأردن ومصر والمملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتحدة.[5] في إطار هذه المقاربة، استقبل السوداني بحفاوة أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي تعهّد في خلال زيارته في 15 يونيو 2023 باستثمارات بقيمة 5 مليار دولار في العراق.[6] وقبل ذلك بثلاثة أيام، شارك السوداني في ترؤس الدورة الثانية للجنة العليا المصريّة العراقيّة المشتركة في القاهرة. وكدليلٍ ملموس على التطبيق العملي لهذه الزيارات، وقّعت الحكومتان العراقيّة والمصريّة على 11 مذكّرة تفاهم للتعاون في قطاعات مختلفة تشمل الدبلوماسيّة والماليّة والسياحة والتنمية الإداريّة.[7]

التعاون الإقليمي كشكل من أشكال تعزيز السيادة

حدّد السوداني، منذ تولّيه الحكم، سياسة حكومته الإقليميّة التي تهدف إلى تعزيز دور العراق في المنطقة. وهي تتضمّن إجرائَين: تأمين أرضيّة للقوى الإقليميّة لإطلاق حوار وإقامة توازن في علاقات العراق مع الولايات المتّحدة وإيران، وكذلك مع إيران والدول العربيّة.[8] لكن بما أنّه مدعومٌ من الإطار التنسيقي ذات الغالبيّة الشيعيّة والذي يضمّ رئيسَي وزراء سابقَين وأحزاباً موالية لإيران، لا يجب اعتبار مقاربته متحيّزة تجاه الدول العربيّة. فمن شأن ذلك أن يؤدّي إلى مواجهات مع الميليشيات الموالية لإيران، كما حصل مع الحكومة السابقة.

وقد شكّل السعي لتحقيق دور إقليمي أبرز للعراق يجعله صلة وصل تقرّب بين القوى الإقليميّة، هدفاً توالته الحكومات العراقيّة الأربعة السابقة، بدءاً من حكومة حيدر العبادي (بين 2014 و2018) وحكومة عادل عبد المهدي (بين 2018 و2019) وحكومة مصطفى الكاظمي (بين 2020 و2022) وحكومة محمد شياع السوداني القائمة منذ العام 2022. وقد بلغ هذا الطموح ذروته لدى تشكيل حكومة الكاظمي في مايو 2020. يدرك صنّاع القرار العراقيّون أهميّة الاضطلاع بدورٍ إقليمي متوازن لضمان سيادة العراق واستقراره. فقد كان العراق ساحة قتال لمختلف الأطراف الإقليميّة والدوليّة المتخاصمة، على سبيل المثال بين الولايات المتّحدة وإيران، وبين إيران وتركيا، وإيران والمملكة العربيّة السعوديّة، وغيرها من القوى الإقليميّة. وقد أدّت هذه المنافسات إلى بروز وتعزيز وكلاء وعملاء محلّيين يعملون بشكلٍ مستقل عن الحكومة،[9] ما أفضى إلى زعزعة السيادة واستمرار فقدان السيطرة الكاملة على استخدام العنف. فوكلاء إيران في العراق مثلاً قادرون على استخدام أراضيه وموارد الدولة لتهديد دول مجاورة. في هذا الإطار، تبرز أهميّة التعاون الإقليمي بالنسبة إلى السيادة الخارجيّة والداخليّة على حدّ سواء.

بالإضافة إلى هذه الأهداف السياسية، تنبع جهود العراق الآيلة إلى الاندماج الإقليمي كذلك من حاجته إلى تحسين أدائه الاقتصادي لإحلال الاستقرار على أراضيه ومعالجة الاحتجاجات وحالة انعدام الاستقرار المستمرّة منذ أكتوبر 2019. ولهذه الغاية، تركّز الحكومة على تكثيف التعاون الاقتصادي مع القوى الإقليميّة في مبادراتها الدبلوماسيّة الحاليّة. علاوة على ذلك، أدّى ارتفاع أسعار النفط منذ اندلاع الصراع في أوكرانيا إلى زيادة عائدات العراق النفطيّة من 75,5 مليار دولار عام 2121 إلى 115 مليار دولار عام 2022، ما أدرّ بمكاسب اقتصاديّة إضافيّة.[10] في ظلّ هذه المكاسب الاقتصاديّة والسياسيّة، يمكن القول إنّ الأشهر التسعة الأولى من عهد حكومة السوداني كانت الفترة الأكثر استقراراً التي يشهدها العراق منذ العام 2003.

تراجع النفوذ الخارجي

لقد تراجع نفوذ الأطراف الخارجيّة، مثل الولايات المتحدة وتركيا والدول العربيّة، في العراق وفي عمليّته السياسيّة، وقد أصبحت ديناميكيّة القوى الداخليّة في العراق أكثر تعقيداً وأقلّ وضوحاً، إذ لم يعد أي كيان أو ائتلاف قادراً بمفرده على احتكار عمليّة صنع القرار وتحديد أولويّات السياسة الخارجيّة. بالتالي، تواجه الجهات الخارجيّة تحدّيات كبرى للمحافظة على نفوذها في العراق. لعلّ أحد الأمثلة على ذلك تراجع أهميّة السياسيين السنّة العرب الذين كانوا مدعومين من تركيا في أعقاب سقوط نظام صدام حسين عام 2003، إذ لم يعودوا لاعبين مهمّين على الساحة السياسيّة العراقيّة.[i] خلافاً للقوى الشيعيّة والكرديّة الكبرى، تفتقر الأحزاب السنّية إلى المنظمّات المسلّحة وإدارات الظلّ في مناطقها للمحافظة على مصالحها وسلطتها في حال ضعف أدائها الانتخابي. لذا من أجل المحافظة على الانخراط معها، يجب إجراء تقييم مستمر لديناميكيات السلطة والأسس المتغيّرة للأحزاب السنّية.

لقد تمكّنت إيران من المحافظة على نفوذها في العراق لا بل تعزيزه، خلافاً للولايات المتّحدة والأطراف الإقليميّة الأخرى. ويُعزى ذلك بشكلٍ أساسي إلى إنشائها شبكة من الوكلاء والمجموعات الموالية لها داخل البرلمان والحكومات والفصائل المسلّحة على الأرض في العراق. وقد أضفت إيران طابعاً مؤسساتياً لنفوذها داخل الدولة العراقيّة لدرجة أنّه أصبح صعباً على أي رئيس وزراء عراقي اتّخاذ موقف معادٍ لإيران من دون

i. طارق الهاشمي وأسامة النجيفي هما الزعيمان من بين هؤلاء السياسيّين.

أن يهدّد ذلك بزعزعة استقرار حكومته إلى حدّ بعيد.[11] على الرغم من ذلك، تدرك إيران أنّ المطالب الشعبية تجاه الحكومة العراقيّة بتحقيق المزيد تتنامى وأنّ العراق بحاجة أيضاً إلى تعزيز اندماجه الاقتصادي وتطوير روابط تجاريّة واقتصاديّة إيجابيّة مع الدول العربيّة والمجاورة. في المرحلة الراهنة، لا تعارض المجموعات الموالية لإيران في العراق مقاربة السوداني إزاء الدول العربيّة كالإمارات العربيّة المتّحدة ومصر والأردن، ما يُشير إلى أنّ إيران أيّدت هذه المقاربة وفهمتها.[12]

تأثير جهود العراق للوساطة في المنطقة

تتميّز الحكومة العراقية الحاليّة عن سابقتها بأفضليّتين تمكّنان العراق من تأدية دور أكثر فعّالية في المنطقة والاستفادة من المصالحات الإقليميّة. أولاً، في خلال ولاية الكاظمي، نشبت خلافات حادة بين القوى الشيعيّة حول إستراتيجيّة الكاظمي للانخراط مع الدول العربيّة والاندماج في السياسة الإقليميّة. وأكّد عدد من القوى الموالية لإيران أنّ مقاربة الكاظمي فضّلت السعوديّين ودول عربيّة أخرى معارضة لإيران كالإمارات العربيّة المتحدة.[13] غير أنّ رئيس الوزراء الحالي السوداني حظي بتأييد هذه القوى الشيعيّة. فقد تبنّت منظمة بدر وعصائب أهل الحق، وهما مركزا قوة شيعيّان رئيسيّان مواليان لإيران، إستراتيجيّة السوداني التي اعتبراها "ناضجة" و"واقعيّة".[14] ويشكّل ذلك تحوّلاً واضحاً في غضون أقل من سنة عندما عارضت الحركتين علناً محاولات الكاظمي لتحقيق الهدف نفسه.

وعندما سُئِل السوداني عن دور العراق المحتمل في الوساطة بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران، قال إنّ العراق لا يهدف إلى تأدية دور الوسيط، بل إلى خلق مبادرات تشجّع على الحوار بين هذين الخصمَين الإقليميين.[15] ويتميّز العراق عن سائر الدول العربيّة في ما يتعلّق بالعلاقات والخصومة الإيرانيّة السعوديّة. على سبيل المثال، لا يمكن لقطر تأدية هذا الدور نظراً لخلافاتها الخاصة مع السعوديّة، في حين أنّ إيران تعتبر سلطنة عُمان موالية كثيراً للسعوديين.[16]

وكون الأغلبية السكانية العراقية هي من العرب والشيعة، ساعد البلاد في هذا المجال. بالتالي، نجحت الوساطةُ العراقيّة في جمع الطرفَين لجولات متعدّدة من المحادثات الثنائيّة في بغداد،[17] ما مهّد الطريق أمام تطبيع العلاقات. وقد كان لخلفيّة الكاظمي، كونه الرئيس السابق لجهاز المخابرات الوطني العراقي، دور محوريّ في خلق مساحة آمنة لعقد هذه المحادثات. وأتى تدخّل الصين في العمليّة لاحقاً، فسهّلت حفل التوقيع وربما استضافت المحادثات التقنيّة نظراً لعلاقاتها المتوازنة تاريخيّاً مع كلّ من إيران والمملكة العربيّة السعوديّة.[18] غير أنّ تقاسم المهام بشكلٍ محدّد بين الصين والعراق ما زال غير مؤكّد في هذا الصدد.

الخاتمة

في الختام، أصبح هدف العراق بتأدية دور الوسيط الإقليمي عنصراً أساسيّاً في السياسة العراقيّة، وقد أثّرت مبادراته الدبلوماسيّة الحديثة تأثيراً رمزياً إيجابياً في سمعة البلاد الإقليميّة. وتنوي الحكومةُ العراقيّة الحاليّة تجاوز مجرّد الرمزيّة لتُشجّع على مزيد من التعاون الاقتصادي مع البلدان المجاورة. بيد أنّ نفوذ العراق الإقليمي يبقى رهناً بخطوات القوى الإقليميّة التي نسجت روابط على أساس الراعي والعميل مع مختلف الكيانات داخل العراق. لذا، فإنّ أي تدهور في علاقاتها قد يزعزع العراق ويقوّض سيادته ويحدّ من تأثيره الإقليمي المحتمل، كما حدث غالباً في خلال العقدَين المنصرمَين.

الهوامش

1. "Iran, Saudi Arabia take a step closer to repairing ties," Al Jazeera, April 6, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/4/6/saudi-arabia-iran-agree-to-continue-efforts-to-establish-ties.

2. Galip Dalay and Tarik Yousef, "Making sense of the Middle East's 'great reset,'" The National Interest, January 9, 2022, https://nationalinterest.org/feature/making-sense-middle-east%E2%80%99s-%E2%80%98great-reset%E2%80%99-199065.

3. International Organization for Migration (IOM), Migration, environment, and climate change in Iraq, (Geneva, Switzerland: IOM, 2022), 5, https://iraq.un.org/sites/default/files/remote-resources/079bd27fc79b4084e48157653d335c8f.pdf.

4. "Iraq PM courts Egyptian investment at Cairo summit," Rudaw, March 24, 2019, https://www.rudaw.net/english/business/24032019.

5. Senior Iraqi government official, interview by author, Iraq, March 2023.

6. Clauda Tanios, "Qatar to invest $5 billion in Iraq over coming years," Reuters, June 15, 2023, https://www.reuters.com/world/middle-east/qatar-invest-5-bln-iraq-over-coming-years-2023-06-15/.

7. Amina Abdel-Halim, "Egypt and Iraq Sign 11 Agreements, Pledge to Strengthen Cooperation," Egyptian Streets, June 13, 2023, https://egyptianstreets.com/2023/06/13/egypt-and-iraq-sign-11-agreements-pledge-to-strengthen-cooperation/.

8. "Alsuwdaniu liwazir aldifae al'amirkii: natabae ealaqat mutawazinatan mae almintaqa [Al-Sudani to the US Secretary of Defense: We follow balanced relations with the region]," Al Hadath, March 7, 2023, https://hdth.tv/p677e.

9. Kamaran Palani, "Iraq's Diplomatic Mediations: Strong on Symbolism but Short on Substance," Manara Magazine, October 3, 2022, https://manara-magazine.org/2022/10/iraqs-diplomatic-mediations-strong-on-symbolism-but-short-on-substance/.

10. "Iraq oil revenues top $115 billion in 2022," France24, January 3, 2023, https://www.france24.com/en/live-news/20230103-iraq-oil-revenues-top-115-billion-in-2022.

11. See the interview with the former Prime Minister Haider al-Abadi: "Euqdan min altaeqidi: haydar aleabaadi [Two decades of complexity: Haider al-Abadi]," UTV, March 25, 2023, https://utviraq.net/45469/.

12. "mae malaa talal | hukumat al'iitar tamtathil lilshaytan al'akbari! [With Mulla Talal: The framework government deals with the Great Satan], UTV, February 1, 2023, https://utviraq.net/44334/; "Rayiys alwuzara' yuakid lilsafir al'iiranii mawqif aleiraq almutawazin wamanhajih aldaaeim lilughat alhiwar [The Prime Minister assures the Iranian ambassador of Iraq's balanced position and its supportive approach to the language of dialogue], Iraqi News Agency, March 12, 2023, https://www.ina.iq/180418--.html.

13. Hamid Redha Al-Ibrahimi, Iraq and its chances of being a successful mediator between Iran and Saudi Arabia, (Baghdad, Iraq: Al Bayan Center for Planning and Studies, December 14, 2021), https://www.bayancenter.org/en/2021/12/2998/.

14. Lafrwf yaltamis aistithna'an min aleuqubat wayahuthu ealaa kasr alduwlar bialywan [Lavrov seeks sanctions exception and promotes shift from Dollar to Yuan], UTV, February 7, 2023, https://utviraq.net/44492/; Ameer al-Kaabi, Michael Knights, and Hamdi Malik, Militia spokesmen reflect on Sudani inviting U.S. forces to remain, Policy Analysis, (Washington DC, U.S.: Washington Institute for Near East Policy, January 17, 2023), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/militia-spokesmen-reflect-sudani-inviting-us-forces-remain.

15. "Iraq not need any country's combat forces: PM," MEHR News Agency, March 4, 2023, https://en.mehrnews.com/news/198080/Iraq-not-need-any-country-s-combat-forces-PM.

16. Diplomat, interview by author, Baghdad, Iraq, February 25, 2023.

17. Raed Al-Hamid, "tomohat 'iraqiyah li'injazi 'itifaq saʿudi 'irani [Iraqi ambitions to achieve a Saudi-Iranian agreement]," Anadole Agency, July 6, 2021, https://shorturl.at/noGMW.

18. Yasir Kouti (senior Baghdad-based analyst), interview by author, Baghdad, Iraq, April 14, 2023.

ليبيا: نذير التطبيع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

طارق المجريسي

المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجيّة

طارق المجريسي هو زميل أوّل متخصّص في السياسات في برنامج منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجيّة. يُعالج عمله بشكلٍ رئيسي سُبُل جعل صنع السياسات الأوروبيّة بشأن منطقتي المغرب العربي والمتوسّط أكثر إستراتيجيّة وتناغماً وفعاليّةً—مع تركيزٍ طويل الأمد على ليبيا. عمل المجريسي على مجموعةٍ من القضايا، من ضمنها تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، والتنميّة والدمقرطة، والعمليات السياسيّة الدوليّة والمحليّة المتعلّقة بليبيا، والإصلاح الاقتصادي في تونس، والخلافات في شرق المتوسّط.

يودّ المؤلّف أن يشكر نجلاء بن ميمون على مساعدتها القيّمة في عمليّة التحرير.

المقدّمة

شكّلت ليبيا ساحة معركة مركزيّة للخصومات داخل الإقليم التي حدّدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في خلال العقد الأول من الألفيّة الثانيّة. وعلى الرغم من المشاكل التي أثارتها بالنسبة إلى كافة الأطراف المعنيّة، تتّسم مصادر ليبيا الإستراتيجيّة بجاذبيّةٍ مستمرّة، دفعت كل الذين تدخّلوا إلى عدم المغادرة البتّة، لا بل أعادوا صياغة تدخّلاتهم مرة تلو الأخرى. أمّا اليوم، فلا تزال ليبيا ميداناً لصراعٍ بارد بين القوى المتنافسة التي تدّعي تطبيع علاقاتها. من هذا المنطلق، ترمز العمليّة الانتقاليّة المثيرة للجدل في ليبيا إلى الثغرات التي تشوب عملية التطبيع الحاليّة وتُسلّط الضوء على التصدّعات التي قد تؤدّي إلى إفشالها في نهاية المطاف. بالإضافة إلى ذلك، أجّج اجتياح روسيا لأوكرانيا عام 2022 وتداعياته الجيوسياسيّة والاقتصاديّة المتغيّرات الرئيسيّة للصراع الليبي كالطلب على الطاقة، والاهتمام الدبلوماسي الغربي، والعداء تجاه روسيا، والارتفاع في أسعار السلع الأساسيّة. بدورها، فاقمت هذه المتغيّرات الصراع على ليبيا وبالتالي خطر العودة إلى حالةٍ من الفوضى واحتمال جرّ باقي المنطقة معها.

غنيمة حرب جيوسياسيّة

ظهرت ليبيا وكأنّها هدفٌ ثمين في المعركة الإقليميّة التي أشعلتها ثورات عام 2011. بفضل موقعها في قلب شمال أفريقيا وخطّها الساحلي الذي يمتدّ حوالي ألفي كيلومتر في وسط البحر الأبيض المتوسّط وبصفتها ممرّاً إلى باقي القارة، يُعتَبر موقع ليبيا الجغرافي إستراتيجيّاً للغاية بالنسبة إلى القوى الساعية إلى تعزيز نفوذها في منطقة البحر المتوسّط أو في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، باحتوائها أكبر احتياطي مثبت للنفط في أفريقيا وكنزاً باحتياطي النقد الأجنبي (في العام 2011)،[1] تميّزت بجاذبيّةٍ اقتصاديّة قويّة. كانت ليبيا هشّة في أعقاب حرب أهليّة متشعّبة بهدف الإطاحة بالديكتاتور الذي طال أمد حكمه معمّر القذافي، وقادت طبقتها السياسيّة الضعيفة مرحلةً انتقاليّة غير واضحة المعالم بعد الحرب، ما جعلها عرضةً للتدخّلات.

غالباً ما سبقت التدخّلاتُ في ليبيا—التي كانت محاولات لاحتواء العمليّة الانتقاليّة في ليبيا واستمالة الطبقة الحاكمة من أجل خدمة مصالح الدولة المتدخّلة—الصراعات الإقليميّة التي كانت تنشب أو الديناميكيّات التي كانت تستمرّ في التطوّر عبر المنطقة على نطاقٍ أوسع. على سبيل المثال، تخلّلت السنوات الأولى من العمليّة الانتقاليّة في ليبيا منافسةً خليجيّة بين الإمارات العربيّة المتّحدة وقطر،[2] قبل سنوات من تطوّر الخصومة إلى حصار على قطر في العام 2017. تنافست الدولتان الصغيرتان وإنّما الطموحتان والغنيّتان بالموارد بشكلٍ عدائي بغية زيادة نفوذهما عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقب ثورات العام 2011. وفي حين أنّ الدوحة استضافت معارضين سياسيين سابقين، حاولت أبو ظبي تمكين المخلّفات المؤسساتيّة للأنظمة السابقة. لم تفلح أي منهما لا في ليبيا ولا في أي مكان آخر، لا بل ساهما معاً في تفاقم عوامل انعدام الاستقرار القائمة.[3]

سلّط صعود نجم الجنرال الليبي المنشق خليفة حفتر عام 2014 الضوء على تحالفٍ مع مصر بقيادةٍ إماراتيّة، ومن ثمّ مع فرنسا، من أجل إبراز قوّتها وتعزيز نفوذها في مختلف أرجاء المنطقة، في تطوّرٍ لخصومتها مع قطر في وقتٍ سابق. وجد الجيش المصري المتمتّع بسلطةٍ حديثة حليفاً أيديولوجيّاً في الإمارات العربيّة المتّحدة، في سعيه إلى بناء مؤسّسة عسكريّة جديدة في ليبيا، قادرة على تكرار انقلابه. في هذه الأثناء، أغوت اللغةُ المعادية للتطرّف الإسلامي التي اعتمدتها أبو ظبي والقاهرة وحفتر نفسه باريس، فدعمت الرجل القوي لتوسيع نفوذها في ليبيا ووطّدت تحالفها الإقليميّ مع كل من الإمارات العربيّة المتحدة ومصر التي اعتبرته إستراتيجيّاً وربما مربحاً.

عكَس دوْر روسيا في طباعة الأوراق النقديّة لمشروع حفتر ونشر مجموعة فاغنر الروسية سياسةً خارجيّة أكثر تدخلاً اعتمدت على المتعاقدين من القطاع الخاص مع الجيش إلى حدّ بعيد.[4] أخيراً، أشعل التدخّل العسكري التركي للدفاع عن طرابلس في وجه هجوم حفتر عام 2019 الخصومات بين تركيا ومصر والإمارات العربية المتّحدة التي تردّد صداها في سوريا وشمال العراق وشرق المتوسّط. وقد شكّل الدور

الحاسم الذي أدّته الطائرات التركيّة من دون طيّار في تدخّلها في ليبيا نقطة تحوّل وستتطوّر التكتيكات التي جُرّبت حول طرابلس في صراعات في سوريا على سبيل المثال. حتى في الصراع في إقليم ناغورني كاراباخ وكذلك في أوكرانيا، كان للطائرات التركية من دون طيّار دورٌ حاسم.[5]

بالتالي، كلّ تكرار للمعركة الإقليميّة المستعرة محفورٌ في تاريخ الانتقال السياسي في ليبيا. وفي المقابل، يمكن اعتبار المراوحة التي تلت هزيمة حفتر عام 2020 انطلاقةً لعملية التطبيع الإقليميّة. على الرغم من انهيار قوات حفتر، أبقت روسيا ليبيا منقسمةً في مدينة سرت، في حين أعلنها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خطاً أحمر، مهدّداً بإرسال قوات في حال حاولت القوات الحكوميّة الليبيّة المدعومة من تركيا استعادتها.[6] ساهم ميزان القوى الإقليمي بين روسيا وتركيا والتصعيد المصري المحتمل وفشل حفتر الذريع، في إطلاق عمليّة إعادة تفكير جماعيّة. وأوحى انتخاب جو بايدن رئيساً للولايات المتّحدة الأمريكيّة بمناخٍ جيوسياسي متغيّر قد يكون أقلّ تسامحاً تجاه روح المغامرة المدمّرة.

التطبيع، أو الحرب بوسائل أخرى

منذ ذلك الحين، بدأت القوى الإقليميّة المتنافسة سابقاً بـ"تطبيع" علاقاتها من خلال إصلاحها والحدّ من المنافسة العنيفة والبحث عن فرص مشتركة. تنعكس جوانب مختلفة من هذا التطبيع مجدّداً في محاولات الانتقال السياسي في ليبيا عبر الانتخابات في أعقاب حرب حفتر على طرابلس. تستمرّ الإمارات العربيّة المتّحدة وتركيا في استخدام ليبيا كمنصّة، فتعزّز كلّ من الدولتين أرصدتها وتنظر إلى مجالات الدولة الثانية وتستكشف مشاريع ذات المنفعة المشتركة. أما مصر وتركيا، فما زالتا في حربٍ باردة حيث تساهم المسائل الليبيّة—لا سيّما رغبة القاهرة في السيطرة على طرابلس والتهديد المتصوَّر من توطيد تركيا حدودها—في عرقلة التطبيع بينهما بشكلٍ جزئي.

منذ أن وضعت الحرب أوزارها، استثمرت تركيا انتصارها فنسجت روابط اقتصاديّة[7] وأمنيّة عميقة[8] مع الحكومة الليبيّة الجديدة بقيادة عبد الحميد الدُبَيْبة، التي تشكّلت في فبراير 2021 لكي تقود البلاد إلى الانتخابات، إلّا أنّه تمّ تحويل مسارها باتّجاه مساعٍ أكثر ربحيّة. من المثير للجدل أنّه في أكتوبر 2022، دخلت تركيا في مذكّرات تفاهم واسعة النطاق مع حكومة الدبيبة[9] بهدف تسهيل استكشاف تركيا للغاز في المياه المتنازع عليها بين اليونان وليبيا في إطار مناوراتها في شرق البحر المتوسّط.[10] وساهمت الإمارات العربيّة المتّحدة في تعزيز مكانة حفتر بعد الحرب، ويُزعَم أنّها موّلت استمرار وجود مجموعة فاغنر.[11] وانخرطت الشركات الإماراتيّة أيضاً في عمليّة إعادة الإعمار وغيرها من الأنشطة في شرق ليبيا الخاضع لسيطرة حفتر.[12] وقد تعدّت أنقرة[13] وأبو ظبي[14] على المجال الاقتصادي لبعضهما البعض حيث حاولتا بسط نفوذهما على شخصيّات رئيسيّة. علاوة على ذلك، تستكشف شركات الطاقة التركيّة الاستثمار في حقول النفط الشرقيّة من خلال صدام ابن حفتر، في حين أنّ الإمارات العربيّة المتّحدة تبحث عن أدوار في المناطق الجديدة للتجارة الحرّة التي يتم تطويرها في ظلّ قيادة الدبيبة.[15]

وقد تجلّى الإطار الخاص بحبكة ما بعد التطبيع، حيث الكل يستفيد إنّما بدرجات متفاوتة، في التسوية بين الدبيبة وحفتر بواسطة أبو ظبي التي أنهت حصار حفتر الطويل على النفط. الأهم أنّ هذه الصفقة شملت تعيين محافظ المصرف المركزي السابق فرحات بن قدارة،[16] القريب جداً من أبو ظبي والذي يُقال إنّه يحمل الجنسيّة الإماراتيّة، رئيساً جديداً للمؤسّسة الوطنيّة للنفط الليبيّة.[17] وفي حين أنّ الجميع، باستثناء الليبيّين أنفسهم، استفاد من زيادة تدفّق رؤوس الأموال في أعقاب استئناف مبيعات النفط، تُسيطر الإمارات العربيّة المتّحدة اليوم على مورد ليبيا الأساسي.

خلافاً للإمارات العربيّة المتّحدة، انتهجت مصر سياسة أكثر تصادماً مع تركيا، على الرغم من الانفراج المستمرّ في العلاقات بين أنقرة والقاهرة.[18] في بادئ الأمر، استغلّت مصر أيضاً السياسة الدبلوماسيّة التجاريّة للدبيبة[19] فجنت أرباحاً طائلة. بيد أنّ القاهرة سرعان ما انقلبت على الدبيبة، وأمضت وقتاً طويلاً في خلال العام 2022 تحاول استبداله برئيس وزراء جديد، فتحي باشاغا، الذي عُيّن من خلال وكيل مصر

الأوّل، رئيس البرلمان الليبي.[20] كانت أنقرة حذرة من إستراتيجيّة مصر، التي اعتبرتها متغطرسة لا سيما أنّ القاهرة هُزمت في الحرب على طرابلس، لكنّها احتفظت بنفوذها على السلطة التشريعيّة الليبيّة وتحاول جاهدةً إحكام قبضتها على السلطتين القضائية والتنفيذيّة. لذا عندما هاجم باشاغا طرابلس بعدما فشل في الاستيلاء على السلطة سياسياً، تدخّلت تركيا بشكلٍ حاسم من أجل وضع حد للقتال وحاولت تحقيق الاستقرار.[21] أعاق هذا الاحتكاك بين مصر وتركيا حول ليبيا عمليّة المصالحة بينهما. على الرغم من الإخفاق المستمر، تمسّكت القاهرة بموقفها من ليبيا فرفضت علناً الاعتراف بحكومة طرابلس في جامعة الدول العربيّة[22] وحاولت عزلها دبلوماسيّاً. وتَمثّل أحد شروط القاهرة الثلاثة المزعومة لتطبيعٍ كامل مع أنقرة بإنهاء الوجود العسكري التركي في ليبيا.[23]

صدمة الحرب بين روسيا وأوكرانيا

أثار اجتياح روسيا لأوكرانيا في فبراير 2022 موجات جيوسياسيّة التي يمكن القول إنّها أجّجت هشاشة عمليّة التطبيع واستقرار ليبيا. أوّلاً، حوّل انشغال الغرب في الصراع ودعمه لأوكرانيا الأنظار عن القضايا الأخرى في السياسة الخارجيّة، ما سمح للعمليّة الانتقاليّة في ليبيا بالانحراف عن مسارها وبتفويضها إلى جهات إقليميّة. وبالتالي، تلقّت آمال ليبيا بإحياء انتخابات 2021 الفاشلة ضربةً قاضية في السنة التاليّة عندما استولت مصر على العمليّة،[24] فنقلت العمليّة الانتقالية تركيزها من الانتخابات إلى محاولة مصر تعديل الحكومة الليبيّة. أمّا اليوم، فقد دفع تحويلُ الأنظار نحو محاربة العمليّات الروسيّة عالمياً بمسؤولين أمريكيّين رفيعي المستوى إلى التواصل مع حفتر[25] وتمخّض عن سياسة ليبيّة مرتكزة على تشكيل مجلس عسكري مشترك جديد[26] لطرد مجموعة فاغنر من ليبيا، عوضاً عن التركيز على الانتخابات الليبيّة.

من المرجّح أنّ الموجات الاقتصاديّة الصادمة الناجمة عن اجتياح أوكرانيا والتي ضربت الاقتصادات الهشّة أصلاً في مصر وتركيا على سبيل المثال، حفّزت المزيد من المناورات المباشرة للتحكّم بالأصول الليبيّة. يتماشى ذلك مع تحوّل مصر من العمل مع الدبيبة إلى محاولة استبداله. وعلى الرغم من أنّ ليبيا تستحوذ على زهاء 1 في المئة من سوق النفط العالميّة منذ العام 2022،[27] إلّا أنّ الارتفاع في أسعار النفط والحاجة الملحّة إلى التعويض عن العقوبات الروسيّة عزّزا قيمة ليبيا ودفعا بالإمارات العربيّة المتّحدة إلى الاستيلاء على المؤسّسة الوطنيّة للنفط من خلال رفع الحظر النفطي. ومن المرجّح أنّ صفقة أبو ظبي، التي أضافت حوالي 850 ألف برميل باليوم إلى الأسواق العالميّة،[28] سهّلتها محاولة بايدن الفاشلة لإقناع المملكة العربيّة السعوديّة بزيادة إنتاجها بمقدار 600 ألف برميل يومياً.[29] لولا الحاجة الماسة إلى المزيد من النفط في السوق، لكانت الخطوة الأوّلية باستبدال رئيس المؤسّسة الوطنيّة للنفط اصطدمت بمقاومة أشرس، ولكان تقاسمُ عائدات النفط الليبي بين غُزاته خضع لمراقبةٍ أدقّ. في نهاية المطاف، تسبّبت عائداتُ النفط المتضخّمة التي لا يستفيد منها المواطنون الليبيّون، بالإضافة إلى تضخم الأسعار ومشاكل السيولة المستمرّة، بتراجع مستوى المعيشة في ليبيا بسرعة.

الخاتمة

إذا كانت الحرب امتداداً للسياسة بوسائل أخرى كما يُقال، فإنّ دراسة الحالة الليبية تثبت أنّ التطبيع الجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجرّد حرب بوسائل أخرى. أكان الأمر يتعلّق بالديناميكيّة الأكثر تعقيداً بين تركيا والإمارات العربيّة المتّحدة، التي تشمل توطيد المواقع وخطوات سياسيّة للاستيلاء على الأصول الأساسيّة أو لبسط النفوذ على الأراضي المتخاصَم عليها، أم التحدّي المصري المباشر للمواقف التركيّة، فلا تزال الديناميكيّة العدائيّة والتنافسيّة الكامنة قائمةً، ما يزيد من خطر تحوّلها إلى صراعٍ ساخن بالوكالة. علاوة على ذلك، ترتكز المنافسة برمّتها على استغلال ضعف ليبيا. ففي أعقاب عقدٍ من فشل الدولة، والهدر، والكثير من المحاولات الدوليّة المتعثّرة لإحراز تقدّم سياسي، بدأ صبر ليبيا ينفذ.[30] وكلّما طال هذا الأسلوب السياسي الفاسد والتعسّفي، كلما ازداد خطر وقوع حدث تخريبي كبير (كما حدث في العام 2011)، يؤدّي إلى نسف أُسس التطبيع بكاملها في ليبيا كما في غيرها من الدول التي تتنافس على أراضيها القوى الإقليميّة.

الهوامش

1. World Bank Statistical Database, "Total reserves (includes gold, current US$) – Libya," accessed March 29, 2023, https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=LY.

2. Tarek Megerisi, Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War, Africa Security Brief No.37, (Washington, DC, U.S.: Africa Center for Strategic Studies, May 18, 2020), https://africacenter.org/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war/.

3. Ibid.

4. Tarek Megerisi, Libya's Global Civil War, Policy Brief (Berlin, Germany: European Council on Foreign Relations, June 26, 2019), https://ecfr.eu/publication/libyas_global_civil_war1/.

5. Federico Borsari, Turkey's drone diplomacy: Lessons for Europe, Commentary, (Berlin, Germany: European Council on Foreign Relations, January 31, 2022), https://ecfr.eu/article/turkeys-drone-diplomacy-lessons-for-europe/.

6. "Egypt's Sisi Says Turkey/Qatar-backed Assault on Libya's Sirte is 'Red Line,'" Defence Post, June 21, 2020, https://www.thedefensepost.com/2020/06/21/egypt-sisi-libya-turkey-sirte/?utm_content=cmp-true.

7. "Turkey's exports to Libya grow with new interim govt in Tripoli," Daily Sabah, June 15, 2021, https://www.dailysabah.com/business/economy/turkeys-exports-to-libya-grow-with-new-interim-govt-in-tripoli.

8. Emadeddin Badi, "To advance its own interests, Turkey should now help stabilize Libya," War on the Rocks, May 24, 2021, https://warontherocks.com/2021/05/to-advance-its-own-interests-turkey-should-now-help-stabilize-libya/.

9. Ahmed Elumami et al., "Turkey-Libya preliminary deal prompts Greece, Egypt to push back," Reuters, October 3, 2022, https://www.reuters.com/business/energy/turkey-libyan-government-agree-preliminary-maritime-energy-deal-2022-10-03/.

10. Asli Aydıntaşbaş, Julien Barnes-Dacey, Cinzia Bianco, Hugh Lovatt, and Tarek Megerisi, Deep Sea Rivals: Europe, Turkey, and New Eastern Mediterranean Conflict Lines, (Berlin, Germany: European Council on Foreign Relations, May 2020), https://ecfr.eu/special/eastern_med/.

11. Candace Rondeaux, Oliver Imhof, and Jack Margolin, The Abu Dhabi Express, (Washington, DC, U.S.: New America Foundation, November 3, 2021), https://www.newamerica.org/future-frontlines/reports/the-abu-dhabi-express/introduction-operation-flood-of-dignityhaftars-tripoli-blitzkrieg/.

12. "Tripoli Prosecutor probes NOC payments to oil trader BGN International," Africa Intelligence, February 21, 2023, https://www.africaintelligence.com/north-africa/2023/02/21/tripoli-prosecutor-probes-noc-payments-to-oil-trader-bgn-international,109915615-art.

13. Fehim Tastekin, "After years of hostility Turkey forges ties with east Libya," Al-Monitor, August 4, 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/08/after-years-hostility-turkey-forges-ties-eastern-libya.

14. Emadeddin Badi, "The UAE is making a precarious shift in its Libya policy. Here's why," MENASource (blog), October 27, 2022, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-uae-is-making-a-precarious-shift-in-its-libya-policy-heres-why/.

15. "qrar bi'insha' mintaqah 'iqtisadiyah khasah sharq misratah [A Decision to Establish a Special Economic Zone East of Misrata]," Afrigatenews.net, September 7, 2021, https://www.afrigatenews.net/article/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A8%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%A9/.

16. "Sanalla says Dbeibeh appointed Bengdara to satisfy the UAE," Libyan Express, July 14, 2022, https://www.libyanexpress.com/sanalla-dbeibeh-appointed-bengdara-to-lead-the-noc-to-satisfy-the-uae/.

17. "Al-Mishri accuses NOC of granting the UAE oil concessions, and the NOC responds," The Libya Update, March 2, 2023, https://libyaupdate.com/al-mishri-accuses-noc-of-granting-the-uae-oil-concessions-and-the-noc-responds/.

18. Tuvan Gumrukcu and Mahmoud Mourad, "Turkey, Egypt pledge further talks to normalise ties after 2nd round," Reuters, September 8, 2021, https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-egypt-pledge-further-talks-normalise-ties-after-2nd-round-2021-09-08/.

19. Momen Saeed Atallah, Ahmed Mohamed Hassan, and Aidan Lewis, "Egypt signs flurry of deals with Libya's unity government," Reuters, September 16, 2021, https://www.reuters.com/world/africa/egypt-signs-flurry-deals-with-libyas-unity-government-2021-09-16/.

20. Tarek Megerisi, The man from Misrata: Why Libya has two prime ministers (again), Commentary, (Berlin, Germany: European Council on Foreign Relations, February 16, 2022), https://ecfr.eu/article/the-man-from-misrata-why-libya-has-two-prime-ministers-again/.

21. Fehim Tastekin, "Turkey supports Libya's Tripoli forces amid deadly battles," Al-Monitor, September 3, 2022, https://www.al-monitor.com/originals/2022/09/turkey-supports-libyas-tripoli-forces-amid-deadly-battles.

22. Hamza Hendawi, "Egypt walks out of Arab League meeting in protest against Libyan leadership," The National, September 6, 2022, https://www.thenationalnews.com/mena/2022/09/06/egypt-walks-out-out-of-arab-league-meeting-in-protest-against-libyan-presentation/.

23. Fouad Abou Hamila (@f_hamela), "3 shurut talabatha al-qahirah min anqarah litatbi' al-'alaqat [3 Conditions Requested by Cairo from Ankara to Normalize Relations]," Twitter, March 18, 2023, 8:07 p.m., https://twitter.com/f_hamela/status/1637138599320723456.

24. "Libya's rival lawmakers start U.N-backed talks in Egypt," Reuters, April 14, 2022, https://www.reuters.com/world/africa/libyas-rival-governments-start-un-backed-talks-egypt-2022-04-13/.

25. "CIA chief makes rare visit to Libya," Reuters, January 13, 2023, https://www.reuters.com/world/africa/cia-chief-makes-rare-visit-libya-2023-01-12/.

26. Abdulkader Assad, "Military leaders' meeting in Tripoli sees agreement on forming a joint force," Libya Observer, March 27, 2023, https://libyaobserver.ly/news/military-leaders-meeting-tripoli-sees-agreement-forming-joint-force.

27. "Petroleum and other liquids-World, Libya," U.S. Energy Information Administration (EIA), accessed April 20, 2023, https://www.shorturl.at/shortener.php.

28. Ayman al-Warfali and Angus McDowall, "Libya oil chief says full output to resume after deal", Reuters, July 15, 2022, https://www.reuters.com/business/energy/libya-groups-agree-end-blockade-2022-07-15/.

29. Mark Mazzetti, Edword Wong, and Adam Entous, "U.S Officials had a secret oil deal with the Saudis. Or so they thought", New York Times, October 25, 2022, https://www.nytimes.com/2022/10/25/us/politics/us-saudi-oil-deal.html; Hesham AlGhannam and Mohammad Yaghi, "Biden's trip to Saudi Arabia: Successes and Failures," Sada (blog), August 11, 2022, https://carnegieendowment.org/sada/87662.

30. "Fires as Libyan protesters storm parliament building," Reuters, July 2, 2022, https://www.reuters.com/video/watch/fires-as-libyan-protesters-storm-parliam-id749235740.

السُبل نحو تحقيق السلام في اليمن

نادر القباني

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة

نـادر القبانـي هـو زميـل أول ومديـر البحـوث فـي مجلـس الشـرق الأوسـط للشـؤون الدوليّـة. يحمـل القبانـي خبـرة تزيـد عـن 20 سـنة فـي مجـال البحـوث والممارسـات التنمويّة. وشـغل سـابقاً مناصـب قياديّة فـي مركـز بروكنجـز الدوحـة، ومؤسّسـة "صلتك"، والمركـز السـوري للبحـوث التنمويّـة فـي الأمانـة السـوريّة للتنميّـة. كمـا شـغل أيضـاً مناصـب أكاديميـة مـع الجامعـة الأمريكيـة فـي بيـروت، وكان ضمـن فريـق البحـوث فـي وزارة الزراعـة الأمريكيّـة ومجلـس الشـيوخ فـي ولايـة كاليفورنيـا. ويعمـل مستشـاراً لـدى منظمّـات دوليّـة ويشـارك فـي مجالـس إدارة عـدد مـن المنظمـات غيـر الربحيّـة. وقـد حـاز عـلى شـهادة دكتـوراه فـي علـم الاقتصـاد بجامعـة جـون هوبكنـز.

المقدّمة

لقد جدّد العام الماضي الآمالَ بإحلال السلام في اليمن الذي تعصف به حربٌ ضروس. بعد هدنةٍ دامت ستة أشهر، أنتجت المفاوضات بين المملكة العربيّة السعوديّة والمتمرّدين الحوثيّين بوساطة سلطنة عُمان الخطوط العريضة لإبرام تسوية. وقد اعتبره البعض خطوةً واعدة باتّجاه تحقيق سلامٍ شامل ودائم،[1] في حين أنّ البعض الآخر كان أكثر تشكيكاً، إذ يرى أنّ الاتّفاق يعكس الإرهاق السعودي من الصراع ومحاولات الحوثيّين ترسيخ المكاسب قبل البدء بجولةٍ جديدة من القتال.[2]

والواقع يكمن في مكانٍ ما بينهما. لقد ركّزت المفاوضات بين المملكة العربيّة السعوديّة والحوثيّين بشكلٍ رئيسي على المسائل الهامشيّة، على غرار دفع الرواتب المتأخّرة لموظّفي الدولة ووضع حدّ للحصار المفروض على المطارات والمرافئ.[3] وعلى الرغم من أنّها مسائل مهمّة لبناء الثقة الضروريّة بين الأطراف المتناحرة، إلّا أنّها تشكّل خطوات تمهيديّة قبل التفاوض على قضايا أكثر جوهريّة، على غرار كيفيّة تقاسم السلطة والموارد الطبيعيّة. وإذا تمّ التوصّل إلى سلام دائم، لا بدّ من الإسراع في المفاوضات بحيث تشمل جهات رئيسيّة أخرى، من ضمنها الحكومة الانتقاليّة المعترَف بها دولياً والحركة الانفصالية الجنوبيّة وأطراف محليّة أخرى وقادة القبائل، بالإضافة إلى جهات إقليميّة ودوليّة متعدّدة منخرطة في اليمن.[4] غير أنّ التفاوض على مسائل أكثر جوهريّة بين مجموعةٍ واسعة من الجهات أصعب بكثير. وتُدرك الأطراف المتصارعة هذا الأمر خير إدراك؛ فالاتفاقات حول تقاسم السلطة حافلةٌ بتاريخٍ طويل من الفشل في اليمن.[5] بالتالي، يبدو أنّ الحوثيين والحكومة الانتقالية يستعدّون لاستئناف الصراع في حال باءت المفاوضات بالفشل.

يتطلّب السبيل لإعادة توحيد اليمن تقديم بعض التنازلات، بما فيها الاستعداد للقبول بأنّ الحوثيين والانفصاليّين الجنوبيّين سيتمتّعون بقدرٍ هام من الاستقلاليّة في دوائر نفوذهم. غير أنّ ذلك يتطلّب أيضاً رسم خطوط حُمر واضحة مع عواقب واضحة في حال تمّ تخطّيها. لدى الحوثيّين بشكلٍ خاص سجلٌ حافل برفع سقف المطالب من دون الايفاء بالالتزامات.[6] تقتضي شبل التوحيد من الجهات الدوليّة اقتراح خطة عمل لإعادة الإعمار والإنعاش تكون أفضل من تجدّد الاقتتال وتشمل إبرام اتفاقات تجاريّة مع مجلس التعاون الخليجي والاتّحاد الأوروبي. وإذا فشلت الفصائل اليمنيّة والجهات الدوليّة في سلوك هذا المسار، عندها حري بها التفاوض على تقسيم البلاد ومواردها. أمّا البديل، فيكون العودة إلى القتال واستمرار مآسي الشعب اليمني ومعاناته.

طريق مسدودٌ طويلٌ ودامٍ

تدور رحى الحرب في اليمن منذ العام 2014 وكانت حصيلتها حتى اليوم حوالي 400 ألف قتيل، الكثير منهم أطفالٌ قضوا ضحايا الجوع والمرض.[7] يُعتبر هذا الصراع بشكلٍ عام أسوأ كارثة إنسانيّة من صنع الإنسان في العالم، إذ تحتاج نسبة 80 في المئة من السكان إلى مساعدات إنسانيّة.[8] في خلال العقد المنصرم، شهد اليمن، البلد الأفقر في منطقة الشرق الأوسط حتى قبل اندلاع الصراع،[9] انهيار اقتصاده وتدمير بناه التحتية وتهميش جيلٍ كامل من الشابات والشبان.

وقد انخرطت في الصراع، بشكلٍ رئيسي، قوى المجلس السياسي الأعلى في الشمال بقيادة حركة الحوثيين والرئيس السابق الراحل علي عبد الله صالح في البداية، ضد حكومةٍ انتقاليّة في الجنوب مدعومة من ائتلاف قوى بقيادة المملكة العربيّة السعودية ويشمل الإمارات العربيّة المتّحدة وحلفائها، والمجلس الجنوبي الانفصالي. حالياً، يترأس الحكومة الانتقالية التي قادها في البدء الرئيس المؤقت عبد ربه منصور هادي، مجلس القيادة الرئاسي الذي يضم ثمانية أعضاء من اختيار المملكة العربيّة السعودية والإمارات العربيّة المتّحدة.[10] أما أعضاء الحزب الحاكم سابقاً، أي المؤتمر الشعبي العام، فهم منقسمون بين المعسكرَين. في حين أنّ إيران تدعم الحوثيين، يحظى الائتلاف الذي تقوده السعودية بمساندة القوى الغربيّة.

لقد وصلت الحرب إلى طريق مسدود، في ظل عجز الطرفين عن تحقيق مكاسب مهمة على الأرض. غير أنّ العام الفائت زاد الآمال بإحلال السلام. ففي 2 أبريل 2022، توسّطت الأمم المتحدة في هدنة لمدّة

شهرين أدّت إلى انحسار القتال. جُدّدت الهدنة مرتين، وعلى الرغم من انقضاء الاتفاق الرسمي في 2 أكتوبر 2022، حافظ الطرفان على وقف إطلاق النار، ما سمح بمواصلة المفاوضات الآيلة إلى إنهاء الصراع. ومن المهم أنّ الحوثيين والمملكة العربيّة السعوديّة، وهما الأقوى على الأرض، انخرطا في مفاوضات مباشرة منذ أكتوبر 2022.[11] قد يعزّز التقارب السعودي الإيراني الجهود المبذولة لتحقيق السلام في اليمن. لكن على الرغم من أنّ هذه المفاوضات قد تؤدّي إلى وقفٍ لإطلاق النار على المدى الطويل، فإنّ إعادة توحيد البلاد تتطلّب تضافر جهود كافة الأطراف المعنيّة.

المعركة أصبحت أشرس

كان اليمن بلداً منقسماً قبل فترةٍ ليست ببعيدة. لقد تجزّأ في أوائل القرن العشرين، في أعقاب انحسار الإمبراطورية العثمانية والحكم الاستعماري البريطاني في الجنوب. وتواصل الشرخ في خلال الحرب الباردة، التي شهدت سقوط الشمال والجنوب اليمني في دوائر نفوذ مختلفة. وغداة انهيار الاتّحاد السوفياتي، أُعيد توحيد اليمن فولدت الجمهوريّة اليمنيّة في مايو 1990 عاصمتها صنعاء ورئيسها القائد الشمالي علي عبد الله صالح. لكن ذلك لم يحظَ بتأييد الجميع فنشأت حركةٌ انفصالية جنوبيّة قويّة (راجع الرسم البياني 1).

الرسم البياني 1: تقسيم مناطق النفوذ الإقليمي في اليمن

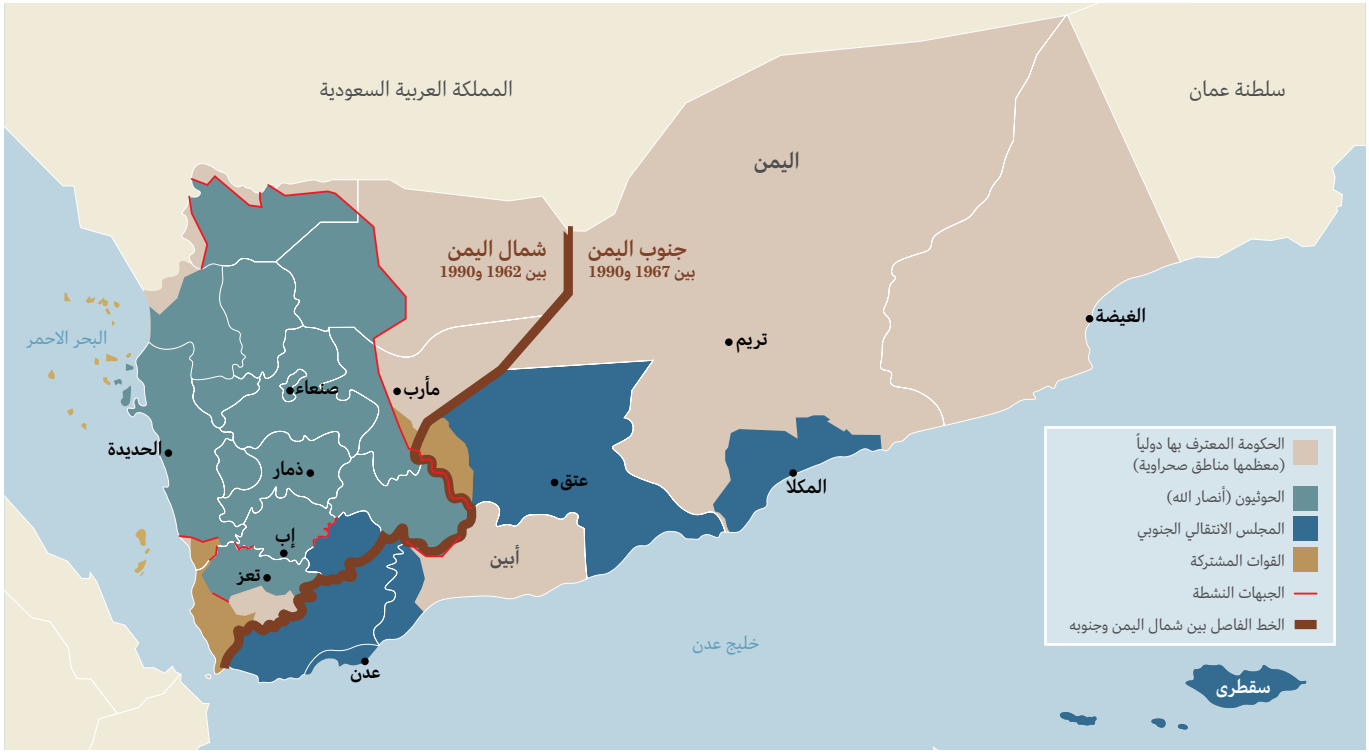

المصدر: الخريطة من إعداد مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية.

يُسيطر المجلس السياسي الأعلى اليوم على شمال البلاد، بما فيه العاصمة صنعاء حيث يعيش ثلثا السكان. وقد حظي المجلس بدعم إيران الضمني طوال الصراع. وفي حين أنّه تمكّن من المحافظة على السيطرة على أراضيه على الرغم من التحدّيات التي أثارها الائتلاف العسكري بقيادة السعوديّة، واجه معارضة محليّة شرسة لمحاولاته الرامية إلى الاستيلاء على محافظة مأرب الغنية بالنفط والوسط التجاري لمنطقة تعز، اللتين كانتا جزءاً من دولة شمال اليمن. يضمّ الحوثيون، الذين يُعتبرون مقاتلين ماهرين، الأقليّة الزيدية بشكلٍ رئيسي ولديهم معقل في محافظتي عمران وصعدة الشماليتين. وحتى لو انتصروا عسكرياً، سيكون من الصعب عليهم أن يحكموا البلد بأكمله. بالفعل، تتألف الحركة من مجموعات ومصالح مختلفة معرّضة للانشقاق في نهاية المطاف.[12]

تُسيطر الحكومة الانتقاليّة على المناطق الجنوبية من البلاد التي تغطي ثلثي الأراضي اليمنيّة. وفي حين تحظى باعترافٍ دولي، إلّا أنّها تفتقر إلى الشرعية داخلياً نظراً لاعتمادها على القوى الأجنبيّة. يحافظ دعم الائتلاف العسكري بقيادة السعودية على استمراريّة قبضتها على السلطة، وقد حكم هادي من الرياض في خلال معظم ولايته كرئيسٍ مؤقت. لقد انقضت ولاية السنتين لحكم الحكومة الانتقاليّة إلى حين ترتيب تفاصيل اتفاق كجزءٍ من حوار وطني بوساطة الأمم المتحدة من 2012 حتى 2014. وأخيراً، إنّ مجلس القيادة الرئاسي منقسمٌ، ويسيطر الفصيل الأقوى، أي المجلس الانفصالي الجنوبي، بفعالية على العاصمة الجنوبية السابقة عدن، ويتبع أجندته الخاصة لتحقيق دولةٍ جنوبية مستقلّة.

يتمنى المجتمع الدولي أن يبقى اليمن موحّداً. غير أنّ القوى التي تُبقيه منقسماً كبيرة. أولاً، لقد أصبحت المعركة أشرس بعد عقدٍ من الصراع، فجزّأت البلاد إلى مناطق منفصلة إنما متداخلة بشكلٍ بارز مع الحدود القديمة الي تفصل بين الشمال والجنوب. ثانياً، في حال توحّد اليمن، سيضطر الحوثيون إلى التخلّي عن سلطتهم السياسية على العاصمة. وعلى الرغم من حرصهم المعلن على دولةٍ يمنيّة موّحدة، إلّا أنّ التخلّي عن السلطة قد يتطلّب تنازلات كبرى، بما فيها سيطرة أوسع على جزء كبير من الأراضي الشماليّة، ما يرفضه السعوديون. ثالثاً، تريد القوة الأكبر في الجنوب، أي الانفصاليون الجنوبيون، الانفصال. ويقتضي استرضاؤهم أيضاً منحهم قدرٍ هام من الحكم الذاتي على المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وأخيراً، تركت الجهود السابقة في إطار حوار وطني برعاية الأمم المتّحدة بين العامين 2012 و2014 لدى الحوثيين والانفصاليين الجنوبيين على حد سواء شعوراً بأنّهم مهمّشون.[13] بالتالي، من غير المرجّح أن يثقوا مجدداً بعمليّة مماثلة.

ينقلنا ذلك إلى الحاجز النهائي الذي يعرقل التسوية والسلام، ألا وهو مسألة الثقة. في الواقع، حتى لو رأت كافة الأطراف المنافع المتأتيّة من العمل جاهداً على إحلال سلام دائم في دولةٍ موحّدة، إلا أن تسليم السلاح والانسحاب من مواقع المعركة العنيفة يتطلّبان ثقةً بأنّ الطرف الآخر سيفي بالتزاماته بموجب أي اتفاق. وعلاوة على ذلك، تساور الطرفان مخاوفٌ من نفوذ القوى الأجنبيّة، ما قد يعرّض أي التزام للخطر. يمكن للحكومة الانتقاليّة والقوى الائتلافيّة أن تعتبر الخروقات للهدنة دليلاً على هشاشة التزام الحوثيين باتفاقٍ دائم، بما في ذلك تردّدهم في فتح الطرق المؤدّية إلى مدينة تعز المُحاصرة.[14] لقد شارك الحوثيون في الحوار الوطني الذي وصل إلى نتيجةٍ اشتبهوا بأنّها تعكس المصالح السعوديّة. يشعر السعوديون هم أيضاً بالقلق حيال النفوذ الإيراني وراء الكواليس.

الدرب نحو إعادة التوحيد

ليس كلّ شيء يعيق إعادة توحيد اليمن. أولاً، يستمرّ المجتمع الدولي في الدفع قدماً نحو التوحيد، الذي يعتبره شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار والأمن في البلاد. ثانياً، اليمن بلدٌ فقير ذو موارد شحيحة، من ضمنها بعض النفط الذي من أجله قد يستمر القتال؛ من هذا المنطلق، تكون الفرص أكبر لحشد الموارد في سبيل التنمية في دولة موحّدة. ثالثاً، يُقرّ الحوثيون بأنّهم يريدون بلداً موحّداً؛ كانت قضاياهم في البداية متعلّقة أكثر بما اعتبروه تهميشاً وتدخّلاً دولياً وفساداً محلّياً.[15] من الممكن أن يكونوا مستعدّين لمقايضة السلطة ببعض الاستقلالية الإقليميّة وبحصةٍ من ثروة البلاد النفطيّة. رابعاً، على الرغم من أنّ الانفصاليين الجنوبيين هم الأقوى في الجنوب، إلّا أنّهم ليسوا الصوت الوحيد هناك. أخيراً، قد يساهم التقارب السعودي الإيراني في تبديد مخاوف السعوديين حيال المخطّطات الإيرانية الأوسع في اليمن ويدفعهم إلى إبرام اتفاق مع الحوثيين.

بالتالي، يبرز سبيل يمكن أن يتحقّق لإعادة توحيد اليمن يمكن القول إنّه يستند إلى ثلاث ركائز:

أولاً، لا بدّ من أن ترتكز دولة يمنيّة موحّدة على نظامٍ فدرالي. فلا الحوثيين ولا الانفصاليين الجنوبيين سيرغبون في التخلّي عن مكاسبهم أو عن سلطتهم في دوائر نفوذهم. سيتطلّع الطرفان إلى الاحتفاظ بدورٍ بارز في دولةٍ موحّدة. بالفعل، تطالب القبائل والمجموعات اليمنيّة في مناطق أخرى من البلاد بضمانات على استقلاليتها وبوسعها أن تنسف أي اتفاق لا يحظى بموافقتها. وذلك يتطلّب التفاوض على بنيةٍ فدراليّة مع حكومة مركزية ضعيفة نسبياً (في البدء) وتخفيض عدد المناطق المقترحة في ظل الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة (إلى ثلاثة ربما) وتعديل تغطيتها الجغرافية للتكيّف مع الواقع على الأرض.

ثانياً، في حين أنّ اليمن لا يملك ثروة نفطية كبيرة، إلّا أنّها كافية للقتال من أجلها. خير دليل على ذلك محاولات الحوثيين المتكرّرة للاستيلاء على محافظة مأرب التي تحتضن الجزء الأكبر من النفط. وبما أنّ مأرب كانت جزءاً من شمال اليمن تاريخياً، فإنّ ذلك يُشكّل حافزاً إضافياً. ينبغي على الأطراف المتناحرة الاتّفاق على تقاسم العائدات النفطية بين كافة المناطق في ظل نظامٍ فدرالي. ولعلّ مقاربة ممكنة تكمن في إيداع عائدات النفط في صندوقٍ مخصّص لأهداف محدّدة متّفق عليها، على غرار الانتعاش الاقتصادي وإعادة بناء المجتمعات أو أنظمة التعليم.

ثالثاً، ستحتاج الفصائل اليمنيّة إلى اعتبار إعادة التوحيد خياراً أكثر جاذبيّة من مواصلة الاقتتال. وسيتطلّب ذلك من المجتمع الدولي تحديد مسار ذهبي للبلاد، بالإضافة إلى الموارد الضروريّة لإعادة إعمارها وإنعاشها اقتصادياً. لا بدّ أيضاً من إعادة تأهيل المؤسسات العامة التي أصابها الشلل بسبب الانقسام وهجرة الأدمغة وعدم دفع رواتب الموظّفين. وينبغي تحويل المساعدات الخارجيّة من الشق الإنساني إلى الشق الإنمائي. ويمكن أيضاً للاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي تقديم وعود باندماجٍ اقتصادي أكبر وشروط تجارية أفضل لليمن في حال تلبية شروط معيّنة. وإذا تمّ توجيه هذه الموارد عبر الحكومة المركزيّة، بوسع الجهات الدوليّة أن تعزّز موقعها بهدف الاحتفاظ بسلطتها وبنائها مع مرور الزمن، حتى في وجه مراكز القوى الإقليميّة النافذة.

تجدر الإشارة إلى أنّ أطراف الصراع اليمنيّة تبدو متفّقة على القيم والمبادئ الأساسيّة. أولاً، تبرز رغبة حقيقية في الحدّ من التدخّل الأجنبي في شؤون البلاد الداخليّة، أكان نفوذاً إيرانياً أم تدخّلاً سعودياً أو أمريكياً. في حين أنّ الكيانات الأجنبية تحبّ توجيه أصابع الاتّهام إلى بعضها البعض، إلّا أنّها تتردّد في الاعتراف بأنّ انخراطها يشكّل تدخّلاً. ثانياً، ثمة إقرار بأهميّة تفويض السلطة. في الواقع، لا يزال اليمن بلداً يرتكز على القبائل، ما يتطلّب إدارة محليّة للشؤون العامة. هناك توافق أقل على مسألة توحيد البلاد، لكن النظام الفدرالي قد يمثّل إطاراً منطقياً، في حال تم الافتراض أنّه يمكن رسم خطوط مقبولة. ثالثاً، يبدو أنّ هناك التزاماً، أقله شفهياً، بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

مواجهة البديل

صحيح أنّ معالجة هذه الركائز الثلاثة ضرورية لتحقيق سلام دائم في دولةٍ يمنيّة موّحدة، غير أنّها ليست المسائل الوحيدة على الإطلاق. في الواقع، لا يزال اليمن منقسماً بين الائتلافين الرئيسين المتنافسين على السلطة وداخلهما، بالإضافة إلى مجموعات أخرى. في الواقع، تتعدّد المصالح التي يجب إرضاؤها، ومفسدون كثيرون قادرون على عرقلة اتفاق محتمل. علاوة على ذلك، لا يمثّل النفط والأرض الموردين الوحيدين اللذين يتم التقاتل من أجلهما. يريد الحوثيون إخضاع المنطقة لسيطرتهم بهدف الحصول على منفذٍ على البحر الأحمر، على الرغم من أنّ ميناء الحديدة الأقرب ليس جزءاً من قاعدتهم التقليديّة. بالإضافة إلى ذلك، اليمن من بين أكثر الدول التي تعاني إجهاداً مائياً في العالم ومن المرجّح أن تتأجّج التوترات حول الحصول على المياه والأراضي الزراعيّة. أخيراً، من المتوقّع أن تحاول القوى الإقليميّة إمالة النتيجة لصالح جماعتها المفضّلة، كما فعلت حتى الآن. باختصار، من المرجّح أن يكون الدرب المؤدي إلى توحيد اليمن طويلاً وشاقاً.

في حال باءت المفاوضات حول توحيد اليمن بالفشل، ينبغي على الأطراف المتناحرة والمجتمع الدولي الرضوخ للنظر في فكرة الانفصال الرسمي.[16] قد يكون البديل استئناف الاقتتال واستمرار القتل ومعاناة الشعب اليمني. لا يزال يتعيّن على الأطراف التوصّل إلى اتفاق بشأن حدود كل كيان وإيجاد آلية لتقاسم الموارد، غير أنّ حافز القتال قد يتراجع وتتم معالجة المسائل المتعلّقة بتقاسم السلطة داخل كل معسكر. لا شكّ في أنّ مسائل متعدّدة قد تبقى عالقة، بما فيها تقاسم السلطة داخل كل كيان. قد يبقى الحوثيون أقليّة في المنطقة الشمالية التي يحتلّونها حالياً وقد يضطرّون إلى استكشاف هياكل الحوكمة الشاملة. والأمر سيان بالنسبة إلى الجنوب، حيث للمجتمع الدولي دور يؤديه أيضاً.

الهوامش

1. Saeed Al-Batati, “Saudi, Omani delegates negotiate ‘near-final’ peace deal with Houthis in Sanaa,” Arab News, April 9, 2023, https://www.arabnews.com/node/2283796/middle-east.

2. Tanner Manley and Faozi Al-Goidi, “Saudi-Iran Rapprochement Unlikely to Bring Lasting Peace to Yemen,” Afkar (blog), Middle East Council on Global Affairs, April 13, 2023, https://mecouncil.org/blog_posts/saudi-iran-rapprochement-unlikely-to-bring-lasting-peace-to-yemen/.

3. Faozi Al-Goidi, “Yemen Negotiations: Buying Time or Nearing Peace?” Afkar (blog), Middle East Council on Global Affairs, March 2, 2023, https://mecouncil.org/blog_posts/yemen-negotiations-buying-time-or-building-peace/.

4. International Crisis Group, How Huthi-Saudi Negotiations Will Make or Break Yemen, Briefing No. 89, (Brussels, Belgium: International Crisis Group, December 29, 2022), https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/b089-how-huthi-saudi-negotiations-will-make-or-break-yemen.

5. Faozi Al-Goidi, “Can Yemen’s New Leadership Council Buck the Trend of History?” Afkar (blog), Middle East Council on Global Affairs, November 10, 2022, https://mecouncil.org/blog_posts/can-yemens-new-leadership-council-buck-the-trend-of-history/.

6. International Crisis Group, How Huthi-Saudi Negotiations Will Make or Break Yemen.

7. Taylor Hanna, David K. Bohl, and Jonathan D. Moyer, Assessing the Impact of War in Yemen: Pathways for Recovery, Third report of the Impact of War trilogy series, (New York: United Nations Development Programme, November 23, 2021), https://www.undp.org/yemen/publications/assessing-impact-war-yemen-pathways-recovery.

8. United Nations, “The United Nations in Yemen,” accessed March 15, 2023, https://yemen.un.org/en/about/about-the-un.

9. World Bank, “Poverty in Yemen,” January 20, 2010. https://www.worldbank.org/en/news/feature/2010/01/20/poverty-in-yemen.

10. Veena Ali-Khan, “Yemen’s Troubled Presidential Leadership Council,” International Crisis Group, May 4, 2023, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/yemens-troubled-presidential-leadership-council.

11. Faozi Al-Goidi, “Yemen Negotiations”.

12. Sama’a Al-Hamdani, “Understanding the Houthi Faction in Yemen,” Lawfare, April 7, 2019, https://www.lawfareblog.com/understanding-houthi-faction-yemen.

13. Nader S. Kabbani, “Yemen Truce: a Window for Peace Not to Be Missed,” Afkar (blog), Middle East Council on Global Affairs, September 14, 2022, https://mecouncil.org/blog_posts/yemen-truce-a-window-for-peace-not-to-be-missed/.

14. International Crisis Group, How Huthi-Saudi Negotiations Will Make or Break Yemen.

15. Bruce Riedel, Who are the Houthis, and why are we at war with them? Commentary, (Washington, DC: Brookings Institution, December 18, 2017), https://www.brookings.edu/articles/who-are-the-houthis-and-why-are-we-at-war-with-them/.

16. Helen Lackner, Fragmentation nation: How Europeans can help end the conflict in Yemen, Policy Brief, (Berlin, Germany: European Council on Foreign Relations, December 12, 2022), https://ecfr.eu/publication/fragmentation-nation-how-europeans-can-help-end-the-conflict-in-yemen/.

الخاتمة

غالب دالاي وطارق محمد يوسف

لا تزال إعادة الضبط الإقليميّة مشروعاً غير مكتمل. ولا تزال النتيجة النهائية للعمليّات الجارية مجهوللة. وكما أظهر تجدد اشتعال الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، فإنّ هذه العمليّة هشّة وقابلة للانعكاس. بعبارةٍ أخرى، يبقى على الشرق الأوسط تحديد مراحل ما بعد التهدئة والتطبيع للأعوام الأخيرة في السياسة الإقليميّة. في نهاية المطاف، لا يمكن أن تكون التهدئة والتطبيع غايتين بحدّ ذاتهما، بل ينبغي أن تُشكّلا وسيلة لغايات أخرى. على الرغم من ذلك، تتّضح بعض ملامح عمليّة التهدئة أكثر فأكثر.

أولاً، لقد تمحورت سرديّات إعادة الضبط الإقليميّة حتى الآن حول الاقتصاد بشكلٍ رئيسي. بينما يرمّم الخصوم الإقليميون السابقون علاقاتهم، يُعزّزون كذلك تعاونهم الاقتصادي وروابطهم التجاريّة، في ظلّ محادثات محدودة بشأن مصالحهم الجيوسياسيّة الإقليميّة. وتحتلّ فكرة الترابط الاقتصادي الإقليمي مكانةً مركزيّة في خطابهم. إنّ المنطق وراء ذلك بديهي. لقد تعرّضت الجهات الإقليميّة بمعظمها لضغوط إقليميّة بدرجات متفاوتة. فقد واجهت تركيا ارتفاعاً في التضخّم وانخفاضاً في قيمة عملتها. ويتخبّط الاقتصادُ الإيراني المحاصَر من قِبَل العقوبات في أزمةٍ، شأنه شأن الاقتصاد المصري الذي يرزح تحت وطأة الديون الدوليّة. في هذه الأثناء، دفعت دول إقليمية متعدّدة، على غرار المملكة العربيّة السعوديّة، بمشاريعها التنمويّة الاقتصاديّة الطموحة قدماً. لا تُعتبر رؤى تنمويّة مماثلة جوهريّة فحسب بالنسبة إلى هذه الدول من أجل ضمان مستقبلها الاقتصادي، بل تمثّل أيضاً مفاتيح بين أيدي هذه الأنظمة لإضفاء شرعيّة سياسيّة على حكمها. بالتالي، خلافاً للعقد الفائت حين انخرطت جهات إقليمية في خصومات جيوسياسيّة شرسة على حساب اقتصاداتها، تهدف هذه الأنظمة في المرحلة الجديدة إلى سدّ الفجوة بين حاجاتها الاقتصاديّة وطموحاتها المتعلّقة بالسياسة الخارجيّة.

ثانياً، ثمة قاسمٌ مشترك بين الجهات الإقليميّة يتمثّل في استيائها من السياسة الخارجيّة الأمريكيّة في المنطقة. وباستثناء خصوم الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على غرار إيران، يشعر شركاء واشنطن التقليديين كالمملكة العربيّة السعودية وتركيا والإمارات العربيّة المتّحدة بامتعاض متنامٍ تجاه الانخراط الأمريكي المتقلّب وغير الموثوق. وتعتقد هذه الدول على ما يبدو أنّ الولايات المتّحدة غير مهتمّة بهواجسها الأمنيّة وأنّ انسحابها التدريجي المتزايد من المنطقة حتمي. وقد دفع هذا الانطباع (أو الواقع) إلى التهدئة في المنطقة بشكلٍ جزئي وبات يؤثّر في تنامي التعدّدية القطبيّة فيها. ومن أجل التصدّي لهذا الوضع الجديد، يبدو أنّ الولايات المتّحدة تستكشف خيارات مختلفة، لكن من دون جدوى حتى الآن. في خلال قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في الهند في وقت سابق من العام 2023، تمّ الإعلان عن إطلاق الممر الاقتصادي التاريخي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وقد أثنت الولايات المتّحدة على هذا المشروع الذي اعتُبر بمثابة بديل عن مبادرة "الحزام والطريق" الصينيّة. علاوة على ذلك، كانت فكرة التطبيع بين السعودية وإسرائيل، التي يُعزّزها التزامٌ أمريكي قوي بالأمن السعودي، تكتسب المزيد من الزخم في واشنطن قبل تطور الأحداث الأخيرة في غزة والناجمة عن هجوم حماس في 7 أكتوبر والحرب الإسرائيلية التي أعقبتها وحصار غزة واجتياحها. لكن على الرغم من الجهود الأمريكيّة، من غير المرجّح عكس اتجاه التعدّدية القطبية في الشرق الأوسط، لا سيّما أنّ الجهات الإقليميّة ترفض الخيارات الثنائية التي تمليها السياسة الأمريكية إزاء المنطقة والأدوار الإقليمية لروسيا والصين. على حدّ التعبير البارع لريتشارد أوتزن، "المنطقة ليست أوركسترا بحاجة إلى قائد؛ بل هي سوق جيوسياسيّة تتطلّب لاعبين يقومون بمساوماتهم الماهرة ويضمنون موثوقيّة الصفقات".

الأخطر من ذلك أنّه في وجه اجتياح إسرائيل لغزة والأزمة الإنسانيّة المرتبطة به، من المتوقّع أن يؤجّج دعم الولايات المتحدة والجهات الغربيّة الأخرى المطلق لإسرائيل الاستياء لدى دول المنطقة. ومن المرجّح أن تحاول روسيا والصين استغلال هذا الاستياء للتوغل في المنطقة بشكلٍ أعمق. على سبيل المثال، كان يبدو منذ البداية أنّ مبادرة الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا أُطلقت على عجل وأنّ فرص تطبيقها محدودة. بيد أنّ الصراع يثير شكوكاً إضافيّة حول مستقبل هذه المبادرة، إن لم يكن يحكم عليها بالموت، لا سيما إذا اتسعت رقعته إقليمياً.

علاوة على ذلك، توقفت عمليّة التطبيع الإقليمية مع إسرائيل، أقلّه في المستقبل المنظور. وجمد التطبيع السعودي-الإسرائيلي الثمين، ما أثار استياء الولايات المتحدة. وحتى لو استعادت جهود التطبيع زخمها

في المستقبل، من المرجّح أن تطلب الرياض ثمناً ألى من الولايات المتّحدة وإسرائيل، بما فيه بُعد فلسطيني أهم لتبرير التطبيع على المستويين المحلي والإقليمي. في الواقع، سينبغي على أي عمليّة تطبيع مستقبليّة بين الدول العربيّة وإسرائيل معالجة المسألة الفلسطينيّة. لقد نفد مفعول احتمال تطبيعٍ عربي إسرائيلي يتجاهل الفلسطينيين أو يكون على حسابهم. بالفعل، لقد أصبح السؤال حول إمكانية حصول انعكاس في علاقات إسرائيل التي سبق تطبيعها مع الدول العربيّة، أكثر راهنية. في ظل الوضع الإنساني المزري واجتياح إسرائيل لغزة، تتفاقم الضغوط المجتمعيّة على الدول العربية لحضها على قطع علاقاتها مع إسرائيل. من هذا المنطلق، من شأن المضي قدماً نحو التطبيع تعميق الهوة بين الشعوب والأنظمة في مختلف أنحاء العالم العربي وتأجيج المخاوف الأمنيّة لدى هذه الأنظمة وتفاقم النظرة غير الشعبيّة إلى الولايات المتحدة والغرب لدى الرأي العام العربي.

ثالثاً، إن سجّل إعادة الضبط الإقليمية على مناطق الصراع الإقليميّة متفاوت. لقد ولّدت هذه العمليّة بصيص أمل وأعطت نتائج إيجابيّة في العراق واليمن. ففي اليمن، كما يقول نادر القباني، على الرغم من التحدّيات المستعصية المتعدّدة التي تلوح في الأفق واحتمال انهيار الوضع مجدداً، صمدت الهدنة التي توسّطت الأمم المتّحدة في تحقيقها في أبريل 2022 بفعاليّة، على الرغم من انقضاء مهلتها الرسمية في أكتوبر 2022. انخرط طرفا الصراع، المملكة العربيّة السعوديّة وأنصار الله (أي حركة الحوثيين)، في محادثات حول وقف دائم للنار، ويُساعد تخفيف حدة التوتّر بين إيران والسعودية على هذه العمليّة.

وتسمح إعادةُ الضبط كذلك للجهات الإقليمية بتأدية أدوار جديدة في السياسة الإقليميّة. وخير دليل على ذلك حالة العراق—الذي يُجسّد ساحةً للمنافسة الإقليميّة منذ الاجتياح الأمريكي عام 2003. لقد عمّقت الخلافات الإقليميّة تفكّك السيادة العراقية، ما منع البلاد من تأدية دور بارز في السياسة الإقليميّة. كما يناقش كمران بلاني في فصله، فإنّ عمليّة إعادة الضبط والتعاون تعزز سيادة العراق. بصورةٍ أدق، تقدّم إعادة الضبط للعراق فرصاً لمواصلة اندماجه الإقليمي وتمتين سيادته، بما أنّ هذه العمليّة تُقلّص جاذبيّة الصراعات بالوكالة بين القوى الإقليمية المنخرطة في العراق. بالإضافة إلى ذلك، استفاد العراق من التهدئة الإقليمية فأدّى دور الجهة المنظّمة من خلال عقد مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة. بالفعل، اضطلع العراق بدورٍ محوري في التوسّط لإجراء محادثات بين السعودية وإيران وتسهيلها، ممهّداً الطريق أمام اتفاق بين هاتين القوّتين الإقليميّتين لاستئناف علاقاتهما الدبلوماسية من خلال وساطة الصين.

إلّا أنّ الصورة نفسها لا تنطبق على سوريا وليبيا. بشكلٍ عام، تُوّجت إعادة الضبط بالتهدئة في مناطق الصراع الإقليمية أيضاً. ومقارنةً مع السنوات القليلة الماضية، تُخيّم حالةٌ من الهدوء النسبي على سوريا وليبيا—كما في اليمن. وتجري حوارات إضافية بين خصوم إقليميين سابقين بهدف إيجاد أرضيّة مشتركة وحماية مصالحهم. على سبيل المثال، تَكثّف مستوى الانخراط والمحادثات بين تركيا والإمارات ومصر بشأن ليبيا. ومن هذا المنطلق، وفي ظل إعادة سوريا إلى كنف الجامعة العربيّة من خلال المملكة العربية السعودية، اكتسب التطبيع الإقليمي مع سوريا زخماً. وثمة عملية جارية بغية تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق. وقد نصّبت موسكو نفسها بفعالية حارسةً لأي تطبيعٍ محتمل من هذا القبيل.

على الرغم من هذه الاتّجاهات، وكما يُظهر تسارع التصعيد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إنّ الهدوء النسبي في مناطق الصراع الإقليميّة هشٌّ ويمكن أن يكون خادعاً، لا سيما في سوريا وليبيا. في الواقع، لم تُعالَج مصادر التوتّر المجتمعي والخلافات الجيوسياسيّة بعد ويمكن أن تشتعل مجدداً. على هاتين الخلفيّتين، لا تشارك الجهات الإقليمية في التطبيع الإقليمي، ولا تؤخذ طموحاتها ومصالحها بعين الاعتبار في خلال هذه العمليّة. لا يزال التطبيع الإقليمي مع نظام بشار الأسد في سوريا جارياً من دون أي تنازل يُذكر للمعارضة السورية ومن دون أي رؤية واضحة لتحسين الظروف السياسية والاقتصادية في سوريا. أمّا في ليبيا، فما زال الانقسام الجغرافي والإداري قائماً، إن لم يكن متجذّراً. بالتالي، تتعلّق التهدئة في منطقتي الصراع بالجهات الخارجية، وليس بالجهات والاختلافات المحليّة. في الواقع، تأتي هذه التهدئة على حسابها. علاوة على ذلك، إذا خرجت حرب غزة عن السيطرة واكتسبت طابعاً إقليمياً، خاصة إذا دخل حزب الله في الصراع، من المرجح أن تتفاقم الحرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران، ما سيؤدي بدوره إلى تصعيد في الصراع وشبه مناطق الصراع، ليس أقله

في سوريا والعراق. لكن على الرغم من الخطاب العالي النبرة، توخت كل الجهات التابعة للدول درجة عالية من الحذر حتى الآن وتجنّبت المجازفة في سلوكها.

بالإضافة إلى ذلك، منعت الخصومات الشرسة التي سادت في العقود المنصرمة الجهات الإقليمية من التعاون في مسائل ذات تحدّيات ومصالح مشتركة. ينبغي على إعادة الضبط تغيير ذلك. في هذه المرحلة، يُعتبر التعاون أو تعدّد الأطراف على نطاق المنطقة غير واقعي. غير أنّ التعدّدية المصغّرة والتعاون على أساس القضايا ممكنان لا بل ضروريان. وتمثّل قضايا المناخ وندرة المياه والهجرة وإدارة الكوارث والطاقة والأمن الغذائي والترابط الاقتصادي والأمن البحري مسائل وتحديات مشتركة بين الدول الإقليمية. ويبرز نقاش قائم منذ فترة طويلة حول كيفية تسلسل التعاون الإقليمي: هل من خلال السياسات العليا أم السياسات الدنيا؟ ليس الجواب على هذا السؤال سهلاً على الإطلاق. لكن ثمة أمر واضح، وهو أنّه ما من فرق كبير بين مسألة السياسات العليا ومسألة السياسات الدنيا في الشرق الأوسط. تُحوّل السياسات العليا معظم المسائل المتعلّقة بالسياسات الدنيا إلى سياسات عليا وتُحدّد قدرة الدول على التعاون في مسائل متعلّقة بالسياسات الدنيا. على سبيل المثال، منعت الخصومات العقائدية والجيوسياسية الدولَ من التعاون في مجالات الهجرة والطاقة والمناخ أو الأمن المائي بشكل جدي—وهي مسائل غالباً ما يتمّ تصويرها على أنّها تندرج في إطار السياسات الدنيا. ينبغي على التهدئة في السياسات العليا عبر المنطقة أن ترسي قواعد أفضل للتعاون والتعدّدية المصغّرة الإقليميين بحيث يشكّلان ركائز لتعدّد الأطراف على نطاق المنطقة في المستقبل.لكن في المقابل، من شأن اتّساع رقعة الحرب في غزة أن يحدّ بشدة أي مسعى إقليمي وظيفي يقوم على تعددية مصغّرة تشمل إسرائيل. وعلى الرغم من أنّ الصراع قد يزيد قنوات الاتصال بين الدول الخليجيّة وتركيا، إلا أنّه بإمكانه أيضاً ممارسة ضغوط أكبر على العلاقات بين الدول الخليجية وإيران، إذ تحاول طهران تصوير نفسها نصيرة القضيّة الفلسطينية.

أخيراً وكما ذكر في البداية، يتعلّق السؤال المُلح للسياسة الإقليميّة المعاصرة بما سيأتي بعد التهدئة والتطبيع للأعوام الأخيرة. فهل ستؤدي هذه العملية إلى المزيد من التعاون الإقليمي والتعدّدية المصغّرة وإلى بنيةٍ أمنية إقليميّة شاملة؟ أم إنّ هذه المرحلة مجرد تمهيد لخصومات إقليمية؟ الأهم من ذلك، كيف يمكن أن تنتقل الدول الإقليميّة من إعادة الضبط إلى التعاون الإقليمي ومن ثمّ إلى نظامٍ أمني إقليمي شامل وتعاوني؟ ستكون هذه الأسئلة محور ورش عملنا ومنشوراتنا المستقبليّة حول هذا الموضوع وينبغي أن تُرشد أعمالاً مماثلة في أماكن أخرى. وغني عن القول إنّ معالجة هذه المسائل ستتطلّب فهماً أعمق لمسار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وديناميّاته.

نبذة عن

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلّة غير ربحيّة تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية الدوحة مقرّاً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدّي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدّم مقاربات إقليميّة للقضايا والسياسات العالمية ويؤسّس شراكات مع مراكز بحوث ومنظّمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.

المحرّران

غالب دالاي هو زميل أوّل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة، وزميل مشارك في تشاتهم هاوس، وباحث دكتوراه في كلّية التاريخ في جامعة أوكسفورد. تركّز بحوث دالاي حالياً على الجهوية والنظام الإقليمي والحوكمة في الشرق الأوسط والسياسة التركيّة والسياسة الخارجيّة التركيّة وتاريخ أشكال الأمميّة في فترة ما بعد الاستعمار وما بعد الإمبرياليّة. ونُشرت أعماله في فورين أفّيرز وفورين بوليسي وقناة الجزيرة وسي إن إن وذا ناشيونال إنترست ونيوزويك ولوموند وغيرها.

طارق يوسف هو زميل أوّل ومدير مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة. وكان قبل ذلك زميلاً أولاً ومدير مركز بروكنجز الدوحة. شملت حياته المهنيّة العالم الأكاديمي ومراكز البحوث في كليّة الشؤون الدوليّة بجامعة جورجتاون وبرنامج الاقتصاد العالمي والتنمية في معهد بروكنجز. وتشتمل مواضيع بحث يوسف على قضايا الاقتصاد السياسي وجيوسياسيات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد ألّف الكثير من المقالات والتقارير وشارك في تحرير عدد من المجلّدات، أحدثها، "The Gulf Cooperation Council at Forty: Risk and Opportunity in a Changing World"، (مطبعة معهد بروكنجز، 2022).

يتوجّه المحرّران بالشكر إلى جميع المؤلّفين الذين ساهموا بفصول في هذا الملف. كما نودّ أن نشكر نجلاء بن ميمون التي من دون جهدها وإدارتها الممتازة لما أبصر هذا الملف النور. وأخيراً وليس آخراً، نشكر فريق عمل قسم التواصل والإعلام في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية على مهنيّتهم ودعمهم الثمين.

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
www.mecouncil.org